



فصول من تاريخ المدن المصرية

خلال العصر العثمانى

فصول من تاريخ المدن المصرية
خلال العصر العثمانى

تأليف
د . صلاح أحمد هريدى على
أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر
كلية الآداب بدمنهور - جامعة الإسكندرية

الطبعة الأولى
١٤٢٥ هـ /٢٠٠٤م



عين للدراسات والبحوث الانسانية والاجتماعية
EIN FOR HUMAN AND SOCIAL STUDIES

المشرف العام : دكتور قاسم عبده قاسم

المستشارون
د. أحمد إبراهيم الهوارى
د. شوقى عبد القوى حبيب
د. قاسم عبده قاسم
المدير التنفيذى:
شريف قاسم
مدير النشر:
محمد عبد الرحمن عفيفى
تصميم الغلاف: محمد أبو طالب

حقوق النشر محفوظة ©

الناشر: عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية
٥ شارع ترعة المريوطية - الهرم - ج.م.ع تليفون وفاكس ٣٨٧١٦٩٣

Publisher:EIN FOR HUMAN AND SOCIAL STUDIES
5, Maryoutia St ., Elharam - A.R.E. Tel : 3871693
E-mail : dar_Ein@hotmail.com

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة على أشرف المرسلين سيدنا محمد رسول الله صلى الله عليه وسلم وبعد ... فأقدم هاتين الدراستين الوثائقتيين عن مدينتي رشيد والمنصورة فى العصر العثمانى [٩٢٣ - ١٢١٣ هـ / ١٥١٧ - ١٧٩٨م] وهما فى الأصل بحثان نشرا فى مجلات علمية محكمة ، فالأولى نشرت فى المجلة المصرية للدراسات التاريخية عام ١٤٠٥ هـ / ١٩٨٤م ، تحت عنوان " الحياة الاقتصادية والاجتماعية فى مدينة رشيد فى العصر العثمانى ، دراسة وثائقية ، والثانية نشرت فى مجلة كلية التربية بجامعة الإسكندرية عام ١٤١٢ هـ / ١٩٩١م . وكان الفرق فى التوقيت الزمنى ما بين نشرهما وإعادة إصدارهما فى هذا الكتاب سببًا فى إضافة بعض المصطلحات العثمانية التى كانت مستخدمة خلال هذه الفترة ، من واقع الدراسات الحديثة والمعاجم المتخصصة والقواميس أيضًا .

ولذلك فإن الدراسة الأولى تتناول تطور مدينة رشيد وأهميتها فى العصر العثمانى كميناء مهم على البحر المتوسط واهتمام الإدارة العثمانية به ، من جميع النواحى ، ثم نتعرّض للحياة الاقتصادية للمدينة فى تلك الفترة ، من جميع النواحى ، حيث تناولت الزراعة والمحاصيل الزراعية ، ومساهمتها فى الحياة الاقتصادية لولاية مصر العثمانية ، والدولة العثمانية نفسها، أما الصناعة فكانت بلاشك بدائية ، علي حسب النظام المعمول ، ولكن هذا لا يمنع قيام بعض الصناعات التى تخصصت بها رشيد ، واتصالاً بذلك فقد تم التعرّض للحرف التى كانت شائعة وخاصة حرفة جلفطة المراكب وبعض الحرف الأخرى التى اشتهرت بها المدينة ، أما التجارة فكانت قائمة على التجارة الداخلية وتشمل السلع التى كان يتعامل بها الأهالى ، ونظام البيع والشراء والمشكلات المترتبة على ذلك . أما فى مجال التجارة الخارجية فقد أسهمت المدينة فى الاستيراد والتصدير وتأسيس بعض الشركات المتخصصة ، وكان للعرب دورهم فى ذلك وكذلك الأوروبيين . أما الحياة الاجتماعية فشملت الحياة اليومية معاملاتهم بعضهم مع بعض ومع غيرهم من العرب والأوروبيين المقيمين بالمدينة بالإضافة إلى أنماط الحياة اليومية الأخرى التى تم التعرّض لها .

أما الدراسة الخاصة بمدينة المنصورة " ولاية الدقهلية " فى القرنين السابع عشر والثامن عشر الميلاديين ، فإن الوضع هنا مختلف عن رشيد ، حيث اختلفت الوثائق فى إطلاق التسمية على المدينة ، فتارة يسمونها مدينة المنصورة وتارة أخرى يطلقون عليها ولاية الدقهلية ، وكان هذا الخلط ناتجًا من الوثائق التى اعتمدت عليها فى هذه الدراسة ، إلى أن استقر الوضع الإدارى للدقهلية ، ولذلك فقد اعتمدت على سجلات محاكم كل من المنصورة والدقهلية واستنطقت تلك الوثائق ، حتى إننا نلاحظ أن الخلط كان يحدث بين منصب حاكم ولاية الدقهلية والكاشف ، ثم تم التعرُّض بعد ذلك للجهاز الإدارى فى تلك الولاية ، ودور كل منهم فى الإدارة ، واختصاصاته ، والقبائل العربية ودورها الإيجابى والسلبى، أما الحياة الاقتصادية فشملت الزراعة والصناعة وبعض الحرف والتجارة التى كانت سائدة والحياة الاجتماعية التى تنطبق على المدينة فى تلك الفترة وخاصة أن هذه الدراسة تعتمد على الوثائق.

وعلى هذا فإن هذين البحثين ، قد تم إخراجها فى هذا الكتاب على هذا النحو ، وأرجو من الله العلى القدير أن أكون قد وفقت فى سد ثغرة من ثغرات تاريخ مصرنا المحروسة كنانة الله فى أرضه .

والله وحده ولى التوفيق

د. صلاح أحمد هريدى

الإسكندرية فى ٣٠ / ٤ / ٢٠٠٤م .

أولاً : الحياة الاقتصادية والاجتماعية
فى مدينة رشيد فى العصر العثمانى
دراسة وثائقية

إن الدراسة التاريخية لمدينة رشيد من واقع سجلات المحكمة الشرعية بالشهر العقارى بمدينة الإسكندرية قد حفزت الباحث نحو الوقوف على كثير من الحقائق والمعلومات التاريخية عن هذه المدينة مع التركيز على تاريخها الاقتصادى والاجتماعى ، خاصة أن تلك الوثائق موجودة بكثرة هناك ، وهى وإن كانت مرتبة فى سجلات ، إلا أنه لوحظ أن بعض هذه السجلات متآكل فى أغلب صفحاتها والبعض الآخر غير مرتب السنوات ، ولكن فى النهاية أقول أن هذه المصادر غنية بمادتها ، كما لوحظ أن محكمة إسكندرية الشرعية تضم محاكم عديدة تابعة لمحكمة الإسكندرية مثل رشيد ودمياط[١] وأبو قير [٢].

---

١ - مدينة دمياط : هى من ثغور مصر القديمة واقعة على الشاطئ الشرقى لفرع النيل الشرقى المعروف بفرع دمياط وبينها وبين مصب هذا الفرع فى البحر المتوسط ١٥ كيلو متراً . ذكرها جوتييه فى قاموسه فقال إن اسمها المصرى القديم Ta mcht ومعناه بلد الشمال والرومى تمياتيس Tamiathis والقبطى Temiat ومنها اسمها العربى دمياط ، وقال أميلنيو فى جغرافيته أن اسمها القبطى Tamiati واسمها اللاتينى Damiette . ووردت فى نزهة المشتاق دمياط بالذال فى أولها مدينة على ضفة النهر ويعمل بها الثياب النفيسة . وكانت دمياط الأصلية واقعة فى الجهة الشمالية من دمياط الحالية ونقلت إلى مكانها الحالى من سنة ٦٣٣هـ / ١٢٣٥م . وهى من المحافظات القديمة التى يتولى إدارتها محافظ باعتبارها أنها من الثغور أنشئت سنة ١٢٢٥هـ / ١٨١٠م . وفى سنة ١٣٢٤ هـ / ١٩٠٦م صدر قرار من نظارة الداخلية بإلغاء محافظ قدمياط وإلغاء مركز فارسكور وضم بلاده إلى دمياط وجعلها مركزاً واحداً باسم مركز دمياط وقاعدته مدينة دمياط ، ولكن هذا التغيير لم يدم طويلاً ، فإنه فى سنة ١٣٢٧ هـ / ١٩٠٩م صدر قرار آخر بإعادة محافظة دمياط إلى حالتها وجعلها محافظة كما كانت وإعادة مركز فارسكور إلى حالته وجعل فارسكور قاعدة له ، كما كانت اعتباراً من أول يناير سنة ١٣٢٨ هـ / ١٩١٠م للمحافظة والمركز . [انظر، محمد رمزى ، القاموس الجغرافى من عهد قدماء المصريين إلى سنة ١٩٤٥ ، القاهرة ١٩٩١، القسم الثانى ، الجزء الأول ، ص ١٨].

٢ - سجلات محكمة إسكندرية الشرعية ، سجلات أرقام ٧ مواد ١٥٠ ، ص ١٠٨ ، بتاريخ ١٥ ربيع الأول سنة ٩٧١ هـ / ١٥٦٣م ، ٢٥٨ ، ص ١١٢ ، بتاريخ ١٤ ربيع الأول سنة ٩٧١هـ / ١٥٦٣ ، سجل رقم ٨ مادة ٦٢٨ ، ص ٢٢٤ بتاريخ ٢٦ ذى الحجة ٩٧٢ هـ / ١٥٦٤م ، سجل رقم ٩ مادة ١٣٦ ، ص ١٤٤ ، بتاريخ ١٣ شوال ، ٩٧٢هـ / ١٥٦٤م ، سجل رقم ٤١ مادة بدون رقم ، ص ١٥ ، ص ٢٧ ، على سبيل المثال لا الحصر .

- أبو قير : ظهر اسم هذه القرية فى القرن الثالث الميلادى ، وتنسب إلى القديس قير Saint Cyr أحد الشهداء الذين جاهدوا فى نشر الدين المسيحى بمصر - ودفن فى هذه القرية ، وقد عرف هذا القديس =

ولذلك فقد قسمت هذا البحث إلى تمهيد مبسط لمدينة رشيد وتطورها ، ثم تطرقت بعد ذلك لبيان أهميتها السياسية فى مصر العثمانية ، ويلى ذلك الحياة الاقتصادية والاجتماعية .

أما الناحية الاقتصادية ، فقد تعرضت للزراعة والصناعة والتجارة وبعض الحرف الموجودة فيها ، حيث كانت سائدة فى تلك الفترة ، أما الناحية الاجتماعية فقد شملت عمليات الزواج والطلاق والمعاملات بين الأهالى بعضهم البعض ، وبينهم وبين بعض العرب المقيمين هناك مثل المغاربة والشوام والحجازين وغيرهم ، كما تعرضت أيضًا إلى دور الأوروبيين ومشاركتهم فى هذه الحياة . بالإضافة إلى ذلك فقد عرضت للأعمال الخيرية وغير ذلك ، مدعمًا ذلك بالوثائق .

ولذلك تعتبر مدينة رشيد قاعدة لمركز رشيد ، وهى من مدن الثغور المصرية القديمة ، وردت فى جغرافية استرابون باسم Bolbitine ، وأنها واقعة على مصب فرع بولبتين ، وذكرها إميلينو فى جغرافيته فقال : إن اسمها القبطى Rachit ومن اسمها العربى رشيد واللاتينى Rossete ، ويقال : إن رشيد كانت واقعة فى شمال موقعها الحالى ، الذى نقلت إليه فى عام ٢٥٦ هـ / ٨٦٩ م (١).

= باسم أبا كير Abbakyr أو Apakir ، ومنه جاء اسم هذه القرية أبو قير Aboukir ، وهو اسمها الحالى ، وأبو التى فى أول الاسم هو جزء منه ، لا يجوز أن تتغير بعوامل الإعراب ، كما يفعل بعض الكتاب الذين لا يعرفون شيئًا عن أصل اسم هذه القرية ، وينسبها بعضهم إلى Boukiris القديمة .

وذكرها ابن عبد الحكم فى كتاب فتوح مصر باسم بوقير ، وهذا يدل على أنها من القرى القديمة .

ووردت فى نزهة المشتاق باسم بوقير بين الإسكندرية ورشيد ، وفى الانتصار وقوانين الدواوين الزكاة ببوقير ، أعنى كان على أهلها الزكاة – وليس على أطيانهم خراج ، وفى تاريخ سنة ١٢٢٨هـ / ١٨١٣م برسمها الحالى .

وفى سنة ١٣٤١ هـ / ١٩٢٢م أضيف إليها من الوجهة المالية ناحية المعمورة ، وبذلك أصبحت تعرف فى جداول وزارة المالية باسم المعمورة وأبوقير ، لاشتراكهما فى زمام واحد ، وأما من الوجهة الإدارية فكل ناحية منهما منفصلة عن الأخرى .

ويوجد بجوار أبو قير أطلال مدينة قديمة كانت تسمى كانوب ، واقعة على شاطىء البحر المتوسط ، وإليها ينسب الفرع الكانوبى أحد فروع النيل القديمة ، الذى كان يصب عندها فى البحر .

وكانوب المذكورة مكانها اليوم طابية التوفيقية ، الواقعة فى الجة الغربية من رأس أبوقير بأراضى الرمل ، فى نهاية الضواحى الشرقية لمدينة الإسكندرية . [محمد رمزى ، القاموس الجغرافى ، القسم الثانى ، جـ٢ ، ص ٢١٧] .

١ – المرجع السابق ، القسم الثانى ، جـ٢ ، ص ٣٠٠ .

على أية حال فقد تطورت رشيد بعدة تطورات من الناحية الإدارية ، فنجد أنها كانت محافظة من محافظات مصر ، وفى عام ١٣١٣ هـ / ١٨٥٩م . صدر أمر عال بإلغاء محافظة رشيد ، واعتبرت بعد ذلك مركزًا من مراكز مديرية البحيرة منذ عام ١٣١٤ هـ / ١٨٩٦م[١] .

ولقد كانت لمدينة رشيد أهمية خاصة عند سلاطين المماليك ، وأنشأ السلطان قانصوه الغورى (٩٠٧ هـ - ٩٢٢ هـ/ ١٥٠١م - ١٥١٦م) سور وأبراج لحفظها[٢] وشجع الأجانب وخاصة البنادقة على الاستقرار بها وخاصة أنها - رشيد - كانت محظورًا دخول الأجانب بها لصفتها الحربية منذ عهد الأيوبيين ، وكان منعهم من ذلك يرجع إلى الشك الذى يحيط بهم دائمًا من محاولتهم غزو مصر من الشمال ، ولكن سمح للبنادقة بالدخول إليها [٣]، كما أن السلطات المماليكية نقلت النشاط التجارى إلى ميناء بلدة فوة[٤] جنوبه ، وهى تتصل

---

١ - محمد رمزى : المرجع السابق ، جـ٢ ، ص ٣٠٠ . أصبحت مديرية البحيرة محافظة منذ عام ١٩٦٠م.

٢ - محمد بن إياس الحنفى ، بدائع الزهور فى وقائع الدهور ، ص ٩٤ ، ٩٥ .

٣ - نعيم زكى فهمى ، طرق التجارة الدولية ومحطاتها بين الشرق والغرب فى أواخر العصور الوسطى ، ص ٩١ .

٤ - فوة : قاعدة مركز فوة . هى من القرى القديمة ذكر أميلينو فى جغرافيته أن مدينة مصيل ورد اسمها فى بعض الأوراق القبطية المخطوطة هكذا Medjil و Melidj ومترجمة مصيل وهى فوة ، وقال : إنها وردت فى كشف الأسقفيات هكذا مصيل = Métilcos Majil وهى كرسى فوة ، ثم قال : إن شامبليون تكلم عن هذه المدينة فقال : إن Melidj هى مدينة فوة التى وضعها بلطميوس على الشاطئ الشرقى لفرع رشيد ، وأما مصيل التى سماها الروم Métélis فهى مدينة أخرى وضعها بلطيموس على أطلسه بشكل واضح بين الفرع الكانوبى والفرع الرشيدى بإقليم البحيرة، وعلى ذلك لا يصح الجمع بين مصيل وفوة ، والأستاذ أميلينو خالف هذا الرأى وقال : إن مصيل ومليج هما اسمان لقرية واحدة وهى فوة . ويقول محمد رمزى : أقول : أولاً إن ما ذكره الأستاذ أميلينو من أن مصيل ومليج هما اسمان لقرية واحدة هى فوة قول بعيد عن الصوابَ - ثانيًا : إنى أوافق شامبليون على ما ذكره من أن مصيل بإقليم البحيرة وأنه لا يصح الجمع بينها وبين فوة ، ولكنى لا أوافقه على أن مليج هى مدينة فوة بل هما مدينتان متجاورتان كما يتبين القارئ من البيان الآتى وهو :

أولاً : إنه كان يوجد مدينتان متشابهتان فى الاسم إحداهما : وردت فى المخطوطات باسم Mejil أو Medjil أو Métélis وهذه الأسماء الثلاثة اسم لقرية واحدة سماها العرب مصيل Masil . والمدينة الثانية وردت فى المخطوطات باسم Melig أو Melidj أو meleg أو Militis وهذه الأسماء الأربعة اسم لمدينة واحدة سماها دماليج Damalig .

=

....

= ثانيا : لوجود الشبه بين Medjil و Métélis من جهة ، وبين Melidj و Militis من جهة أخرى فى رسم الحروف حتى وفى عددها فى كل اسم التبس الأمر على جغرافى الإفرنج - ماعدا شامبليون - فخيل لهم أن الاسمين لمدينة واحدة فى حين أنهما مدينتان إحداهما ، وهى مصيل ينتهى اسمها فى جميع أشكاله بحرف اللام ، وأما الثانية : وهى دماليج فحرف اللام يتوسط اسمها فى جميع أشكاله .

ثالثًا : أن مدينة دماليج التى اسمها الرومى Militis والقبطى Melidj وهى التى لم يوفق إلى معرفة موقعها إلى اليوم أحد من الأجانب الذين اشتغلوا فى بحث أسماء البلاد المصرية القديمة بما فيهم شامبليون ، كانت مدينة صغيرة قائمة بذاتها بجوار مدينة فوة وكان بها كرسى أسقفية طنطو Ptènéto ، وهى دنطو ، ولمجاورة سكن دماليج لسكن فوة اشتهرت باسم أسقفية فوة لشهرة هذه عن دماليج ، ثم حدث أن ألغيت أسقفية دماليج فيما بعد وألحقت فوة بأسقفية مصيل لقربهما من بعضهما وصارتا أسقفية واحدة باسم مصيل ، وهى كرسى فوة كما ورد فى كشف الأسقفيات ، فنشأ عن كل ما ذكر هذا اللبس الذى سبب الحيرة للباحثين .

رابعًا : أن مصيل فى خريطة بلطميوس غربى فرع رشيد أى بمديرية البحيرة ، وفى معجم البلدان بأنها من قرى مصر بالحوف الغربى (إقليم البحيرة) وينسب إليها كورة مصيل ، ووردت فى الخطط المقريزية وفى تحفة الإرشاد باسم محلة مصيل من أعمال البحيرة ، وقد خربت ولا تزال أطلالها تعرف اليوم باسم كوم المدينة بأراضى ناحية بسنتاوى بمركز أبو حمص بمديرية البحيرة ، غربى مدينة المحمودية إلى الشمال قليلاً وعلى بعد تسع كليومترات منها .

خامسًا : أن قرية دماليج وردت فى التحفة من أعمال فوة والمزاحمتين ، ووردت فى تاريخ (أى فى دفتر المساحة) سنة ١٢٢٨هـ / ١٨١٣م باسم دمليج بخط فوة ، ولاختلاط بيوتها مع بيوت مدينة فوة أضيفت إليها فى السكن ، وأما أراضيها الزراعية فأضيف بعضها إلى زمام فوة والبعض الآخر إلى زمام قبريط كما ورد فى تاريخ سنة ١٢٣٧هـ / ١٨٢١م ، ولهذا حذف اسمها من جداول أسماء البلاد المصرية من تلك السنة .

سادسًا : أن قرية دماليج أو مليج المذكورة ، هى بخلاف قرية دماليج أو دمليج التى بمركز منوف ، وأن الأسماء التى ذكرناها هنا باسم Melig أو Melidj أو Meleg هى أسماء قبطية خاصة بناحية دماليج التى كانت بجوار فوة ، ولا علاقة لها بقرية مليج الشهيرة بمركز شبين الكوم . فمن كل ما ذكر يتبين أن مدينة فوة هذه هى مدينة أخرى غير دماليج التى أضيفت إليها فى سنة ١٢٣٧ هـ / ١٨٢١م، وأن لا علاقة لها بمدينة مصيل التى كانت بإقليم البحيرة إلا فيما يتعلق بأنها كانت كرسى أسقفية مصيل المذكورة ووردت فوة فى معجم البلدان بأنها بليدة على شاطئ النيل من نواحى مصر قرب رشيد بينها وبين البحر ستة فراسخ ، وهى ذات أسواق ونخيل كثير ، قال : والفوة العروق التى=

بالإسكندرية بقناة ملاحية ظلت تعمل حتى أواخر القرن الخامس عشر الميلادى [١]، كما أنه من جنوبى رشيد تخرج قناة تصل إلى ميناء البرلس بين رشيد ودمياط ، وهو مفتوح طوال العام ، وله مدخلان الشمالى للسفن المسيحية والغربى للسفن الإسلامية ، وتتبع الموانئ نائب الإسكندرية الذى يحصل مندوبوه رسوم الدخول وشحن وتفريغ السلع [٢].

وعقب الفتح العثمانى لمصر عام ٩٢٣ هـ / ١٥١٧م ، فقد قام السلطان سليم (١٥١٢ – ١٥٢٠م) بزيارة رشيد وأشاد بها كثغر من الثغور المصرية [٣]، وقد وصل إليها آخر خلفاء العباسيين بالقاهرة الخليفة المتوكل وأقام بها عدة أيام ، قبل سفره إلى استانبول[٤] عقب سقوط دولة المماليك بمصر ، وعندما غادرها ومعه بعض الحرفيين وغيرهم وساءت الأحوال الجوية فى البحر المتوسط عادوا مرة أخرى إلى رشيد [٥]. واعتنى العثمانيون برشيد عقب

= تصبغ بها الثياب الحمر . ووردت فى التحفة بأنها مدينة إقليم فوة والمزاحمتين . وذكر أميلينو فى جغرافيته ناحية باسم Poci فقال : إن هذا الاسم ورد فى عبارة مكتوبة على ورقة بردية رومية نصها: " تصنع خيراً أن تحضر تجدنا فى بوى لأنه يجب علينا الذهاب للسفر بحراً نحو الملك آن " وهذه الوثيقة تاريخها ٢٩ ميزوريه من سنة ٢٤ ، وهو يعادل سنة ١٢٣ ق.م. ثم قال : إنه لم يستدل على هذه الناحية لاختفاء اسمها . ويقول محمد رمزى : وبالبحث تبين له أن بوى المذكورة هو الاسم القديم لمدينة فوة ، وقد قلبت الباء فاء كما قلبت فى فاو والفيوم وإدفو وأطفيح وغيرها من أسماء المدن المصرية القديمة .

ووردت فى نزهة المشتاق على فرع النيل الغربى وقال : وهى مدينة حسنة كثيرة الفواكه والخصب وبها أسواق وتجارات ، وفى قوانين ابن مماتى وفى تحفة الإرشاد وردت محرفة باسم فور من أعمال الغربية . وفى سنة ١٢٤٢ هـ / ١٨٢٦م أنشئ قسم بلاد الأرز غرباً وجعلت مدينة فوة مقراً له لأنها أكبر قراه وأعمرها ، وفى سنة ١٢٨٨ هـ / ١٨٧١م سمى مركز بلاد الأرز غرباً ، وفى سنة ١٣١٤ هـ / ١٨٩٦م سمى مركز فوة لوجود المركز بها .

[انظر ، محمد رمزى ، القاموس الجغرافى ، القسم الثانى ، الجزء الثانى ، من ص ١١٣ – ١١٥] .

١ – نعيم زكى فهمى ، المرجع السابق ، ص ١٣١.

٢ – نفسه ، ص ١٣٢ .

٣ – محمد محمود زيتون ، إقليم البحيرة ، صفحات مجيدة من الحضارة والثقافة والكفاح ، القاهرة ١٩٦٢م، ص ١٢٧ .

٤ – محمد بن إياس الحنفى ، بدائع الزهور فى وقائع الدهور ، تحقيق محمد مصطفى زيادة ، القاهرة ١٩٦١م، جـ٥ ، ص ١٨٣ .

٥ – نفسه ، جـ٥ ، ص ١٨٤ ، ١٨٥ .

الفتح ، فأنشأ بها سليمان باشا الخادم (٩٣١ هـ - ٩٣٤ هـ / ١٥٢٤م - ١٥٢٧م) قيسارية وفندقا[١] كما أنشأ داود باشا (٩٤٥ هـ- ٩٥٥ هـ / ١٥٣٨م - ١٥٤٨ م) فندقًا آخر سمى خان داود باشا[٢] وأنشأ على باشا فندقًا عام ٩٥٦ هـ / ١٥٤٩م بالإضافة إلى خانات أخرى بفوة ، كما عمر وكالة كبيرة فى رشيد[٣] واهتم أحمد باشا الخادم بها (٩٩٩هـ / ١٥٩٠ م) بإنشاء وكالة وقهوة [٤]، كما قام محمد باشا السلحدار (١٠١٦ هـ - ١٠٢٠ هـ / ١٦٠٧م - ١٦١١م) بإنشاء وكالة أخرى حيث كانت مخصصة لكبار المسافرين ، بالإضافة إلى إنشاء عدة حوانيت وقهوة وسوقًا للصاغة ، واستولى على غالبية الجزر المقابلة لرشيد وضمها إليها[٥] .

وكانت لرشيد أهمية سياسية خاصة لدى الإدارة العثمانية ، وعلى هذا فقد كان قبودان دمياط ، الذى كان يشار إليه باسم قبودان دمياط مع بندر رشيد[٦] عليه إمداد الأسطول العثمانى باحتياجاته عند مروره بالشواطئ المصرية ، وإن كان يقوم نيابة عن قبودان الإسكندرية بتلك المهام ، وعليه تنظيم الملاحة فى مينائى دمياط ورشيد ، والعمل على استتباب الأمن فيها ، أما رسوم الملاحة فكانت محددة بـ ١٧٥ بارة[٧] ، أما عن مرتب القبودان فقد كانت تقدر بحوالى ٢٠٠,٠٠٠ بارة سنويًا ، ولكنها بلغت فى القرن الثامن عشر إلى

---

١ - محمد بن إياس الحنفى ، المرجع السابق ، جـ٥ ، ص ٢٨٣ ، ٢٨٤ .

٢- محمد محمود زيتون ، المرجع السابق ، ص ١٢٧ ، ١٢٨ .

٣ - نفسه ، ص ١٢٨ .

٤ - نفسه ، ص ١٢٩ .

٥ - نفسه ، ص ١٣٠ .

٦ - سجل رقم ٧ ، مادة ٢٥٠ ، ص ١٠٨ ، بتاريخ ١٥ ربيع الأول عام ٩٧١هـ / ١٥٦٣ م .

- البارة ، قطعة من المعاملة تساوى تسعة جُدُد ، أو خمس ثمن القرش ، وتعرف بالمصرية ، معرب بارة بالفارسية ومعناها قطعة . بمعنى النقد أو الورق لا يعرفه الفصحاء ، والعرب العصريون لم يقتبسوا البارة من الفرس ، وهؤلاء أخذوها من الفرس . وهذا ما يجب أن ينتبه له فى علم اللغة . وعشر بارات تساوى قرشًا صاغًا ، وأهل العراق يلفظون " البارة " بباء مثلثة تحتية ، أى باللفظ الأصلى التركى ، ومثله فى الفارسية . [الأب انستاس الكرملى ، النقود العربية والإسلامية وعلم النميات ، مكتبة الثقافية الدينية ، القاهرة ، ط٢ ، ١٩٨٧ ، ص ١٨٢ ، ١٨٣] .

7 - Stanford shaw, Ottoman Egypt in the Age of the French Revolution, pp. 80, 81 .

٣٠٠,٠٠٠ بارة بالإضافة إلى مرتب عيني بلغ ٥١٥ أردب(١) من الغلال سنوياً(٢) وقد استطاع هذا القبودان في القرن الثامن عشر ، أن يحقق دخلاً لا بأس به .

ومما يلاحظ أن حسين أفندى(٣) الروزنامجي(٤) ، أشار عند إجابته عن القبودانات فذكر أنهم أربعة قبودانات إسكندرية ودمياط ورشيد والسويس ، ولكن أغلب المصادر تؤكد أنهم

---

١ - إردب : الإردب يستخدم في كيل الحبوب ، وكان حجمه الحقيقي يختلف تبعًا للحبوب المزروعة المكان الذى كان يستخدم فيه . وفي القرن الخامس عشر كان يقدر ٩٠ لترًا ، وفي عام ١٦٦٥م قدر بـ ٧٥ لترًا ، وفي القرن الثامن عشر ضعفت قيمته فصار يساوى ١٨٤ بوشل ، وهو مكيال إنجليزى لوزن الحبوب = ٨ جالون . وفي نهاية القرن الثامن عشر ، كان الأردب ينقسم إلى أربعة وعشرين جزءًا وكان أحيانًا ينقسم إلى ١٢٠ أوقة . (انظر ، S.J. Shaw, Ottoman Egypt in the Age of the French Revolution, 83) مصطفى بن الحاج إبراهيم ، تاريخ وقائع مصر القاهرة كنانة الله في أرضه ، تحقيق، صلاح أحمد هريدى ، الإسكندرية ، ١٩٨٩م .

٢ - محمد شفيق غربال ، مصر عند مفترق الطرق ، ص ١٥ ، ليلى عبد اللطيف أحمد ، الإدارة في مصر في العصر العثماني ، القاهرة ، ١٩٧٨م، ص ٣٨٦ ، ٣٨٧ .

٣ - أفندى ، من الكلمة اليونانية (أفنديس) المأخوذة من الكلمة اليونانية Avbents دخلت اللغة العثمانية الأناضولية في وقت مبكر واستعملها العثمانيون في القرن الثالث عشر الميلادى ، وفي الحديث عن ملكة خاتون بنت جلال الدين الرومي يقول الأفلاكي (أفندك يرمك قيرى) أي بنت أفندينا أى سيدنا ، وكثر استعمالها بعد ذلك في العهد العثماني وقد استعملها محمد الفاتح في فرمانه الموجه لأهل غرناطة ، حيث قال جملة بمعنى أنا السيد العظيم ، واستعملها العثمانيون لقبًا للرجل الذى يقرأ ويكتب لقبًا لبعض كبار الموظفين ، فقد كان يقال لرئيس الكتاب « رئيس أفندى » ، ولقاضى أستانبول، أستانبول أفنديس » أى أفندى استانبول ، وكانت لقبًا للأمراء أولاد السلاطين ، وأطلقت على مشايخ الإسلام ، وكثيراً ما نقول أبو السعود أفندى وكان العثمانيون يطلقونها على رؤساء الديانات الأخرى. كما كان الجيش العثماني يلقب الضابط بلقب أفندى حتى رتبة البكباشي ، أما الملازمون واليوزباشية (والآلية العلالية) أى المتخرجون في الآلاى - وهم الذين يطلق عليهم في مصر من تحت السلاح - فقد كانوا لأميتهم يلقبون أغا لا بلقب أفندى ، كانت المرأة تلقب بلقب أفندى، فيقال (خانم أفندى) وكان يقال لزوجة السلطان (قادين أفندى) وربما ألحقت كلمة أفندى بكلمة بك . وكانت كلمة أفندى تطلق في اللغة العربية على الكاتب الموظف في الدولة ، وكان الروزنامجي في مصر هو رئيس الأفندية (أحمد السعيد سليمان ، تأصيل ما ورد في تاريخ الجبرتي من الدخيل ، ١٩٧٨م ، ص ٢٠) .

٤ - الروزنامجي ، في الفارسية بمعنى يوم ونامة أى الكتاب (كتاب اليوم) أي دفتر اليومية ، وتعنى الصحيفة ، وديوان الروزنامة في مصر ديوان مالي يجبى الضرائب ويتولى الإنفاق على بعض جهات البر ، كتشغيل الكسوة الشريفة ، ونفقات قلاع الحجاز ، ومرتبات مجاورى الحرمين الشريفين =

ثلاثة لإشراف قبودان دمياط مع رشيد (١)، وكان ذلك فى القرن السادس عشر الميلادى ، بالإضافة إلى ذلك نجد أهمية رشيد السياسية من ناحية أخرى ، ترجع لاستقبالها الولاة العثمانيين الجدد قبل ذهابهم للقاهرة (٢).

١ - الحياة الاقتصادية :

أ - الزراعة :

أما عن الحياة الاقتصادية فى مدينة رشيد ، فقد تمثلت فى الزراعة واحترافهم بعض الحرف والصناعة والتجارة ، فانتشرت زراعة الأرز فى مساحات عديدة ، مثل المنصورة ودمياط والمنزلة ، ورشيد ، فبلغ إنتاج الفدان(٣) فى المناطق السابقة تسعة أرادب ، أما فى

= وبعض أعيان استامبول ، وطلبة الأزهر والعتقاء والقضاة ، وقد ألحق هذا الديوان بنظارة المالية عام ١٣٦٥ هـ / ١٨٨٤م ، وتحول بعد هذا الإلحاق إلى ما يشبه المصرف يودعه الأهالى رؤوس أموالهم ، لقاء راتب سنوى ، ولما كان قرض الروزنامة فى أيام الخديوى إسماعيل ، صارت الرواتب شهرية بسندات كانت تعرف باسم (سندات إيراد مؤيد) ثم تولت وزارة الداخلية أعمال الروزنامة ، الخاصة بالحج ، وتولت إدارة المعاشات بوزارة المالية ، صرف المعاشات وانتهى عمل هذا الديوان ، وكانت وثائق الروزنامة تكتب برسم أبجدى يقال له قيرمة ، أى المكسر والروزنامجى ، وقد سماه العثمانيون متأخراً باسم كاتب يومية (يومية كاتبى) من كبار الأفندية ، وهو بمنزلة نصف بك أو نصف سنجق، وكان يرأس ديوان الروزنامة (جى) فى آخر الكلمة تدل على النسب إلى الصناعة . (أحمد السعيد سليمان ، المرجع السابق ، ص ١١٧) .

١ - سجل رقم ٧ ، مادة ٢٥٠ ، ص ١٠٨ ، بتاريخ ١٥ ربيع الأول عام ٩٧١ هـ / ١٥٦٣م .

٢ - مصطفى بن الحاج إبراهيم ، تاريخ وقايع مصر القاهرة المحروسة كنانة الله فى أرضه ، تحقيق صلاح هريدى ، الإسكندرية ١٩٨٩م ، ص ١٧ وما بعدها ؛

Stanford shaw, Ottoman Egypt in the eighteenth century, p,14 .

٣ - الفدان ، وهو مقياس المساحة المصرى المفضل كان يساوى حسب قول القلقشندى (صبح الأعشى ، جـ٣ ، ص ٤٤٦ - ٤٠٠ قصبة مربعة ، والقصبة ٣٩٩ سم فتكون مساحة الفدان فى العصور الوسطى بـ ٦٣٦٨ متر مربع . وفى القرن التاسع عشر ، وبالأحرى حتى سنة ١٢٤٦ هـ / ١٨٣٠م كان الفدان ٣ ٢٣٣ قصبة مربعة .

وبعد سنة ١٢٤٦ هـ / ١٨٣٠م خفضت القصبة إلى ٣٥٥سم ، ومنذ ذلك الوقت تبلغ مساحة الفدان ٤٢٠٠,٨٣٣ متر مربع . (فالترهنتس ، المكاييل والأوزان الإسلامية وما يعادلها فى النظام المترى ، ترجمة كامل العسيلى ، منشورات الجامعة الأردنية ، عمان، ١٩٧٠م ، ص ٩٧ ، ٩٨) .

رشيد فبلغ الإنتاج من سبعة إلى ثمانية أرادب [١]. ويعتبر أحد المحاصيل الصيفية ، ويحصل العمال الذين يقومون باقتلاع وشتل الفدان الواحدة بالمقابلة مقابل أجر خمسة بوطاقات[٢] هذا بالنسبة للعمال الآتين من بلبيس ، أما عمال المنصورة الذين يذهبون إلى رشيد والدلتا لحصاد الأرز فتدفع أجورهم نقدًا ويحصلون على أربعة بوطاقات ، مقابل حصد محصول الفدان وربطه فى حزم ونقله إلى الجرن [٣]، ولا نعرف الأسباب التى أدت إلى خفض أجور هؤلاء عن أجرة العمال الآتين من بلبيس ، ربما يرجع ذلك إلى خبرة هؤلاء العمال عن الآخرين ، أو يكون ذلك مؤداه أن العمال يكثرون فى هذا الموسم فيقل الإقبال عليهم ، ويؤدى ذلك إلى تخفيض أجرتهم ، أما أجرة درس الأرز فغالبًا ما يدفع للعامل عن الفدان الواحد قدر معلوم من حزم الأرز[٤] أى أن الأجر يدفع عينًا .

أما عن زراعة الشعير ، فقد وجدت فى رشيد ، وبلغ إنتاج الفدان من ثمانية إلى عشرة أرادب ، ويصدر من رشيد ودمياط والقصير[٥] ، ويزرع الحمص أيضًا ، ويستخدم كغذاء

---

1 - Stanford shaw, Ottoman Egypt in the Age of the French Revolution, p.19 .

ب . س . جيرار ، الحياة الاقتصادية فى مصر فى القرن الثامن عشر ، ص ٦٢ .

٢ – بوطاقة ، وهو الريال أبو طاقة نسبة إلى النافذة أو الطاقة ، (انظر ، عبد الرحمن فهمى ، النقود المتداولة أيام الجبرتى ، ص ٥٧٨) .

٣ – ب . س . جيرار ، الحياة الاقتصادية ، ص ٦١ .

٤ – نفسه ، ص ٦٤ .

٥ – نفسه ، ص ٦٢ .

– والقصير : بقسم البحر الأحمر ، بمصلحة الحدود ، هى من الثغور المصرية القديمة ، وتعرف بالقصير الجديدة ، ويسميها العرب الجُدَيِّدة ، لأنها استجدت بعد القصير القديمة ، التى كانت واقعة فى شمال هذه واندثرت . ووردت فى معجم البلدان ، القصير موضع قرب عيذاب ، بينه وبين قوص ، قصبة الصعيد، خمسة أيام ، وبينه وبين عيذاب ، ثمانية أيام ، وفيه مرفأ لسفن اليمن . ووردت فى دفاتر الروزنامة القديمة ، باسم « بندر القصير الشامى » ، وهى اليوم فرضة : أى ميناء ، واقعة على البحر الأحمر ، للتجارة الواردة إلى مصر ، عن طريق مدينة قوص ، الواقعة تجاهها على النيل ، والتجارة الصادرة منها ، إلى بلاد البحر الأحمر . والمسافة بين قنا والقصير ، ١٥٥ كيلو مترًا ، على خط مستقيم .وذكر جوتييه فى قاموسه ، أن القصير هذه ، اسمها المصرى Taâou ، والرومى Lefkos Limin (محمد رمزى ، القاموس الجغرافى ، القسم الثانى، الجزء الرابع ، ص ٢٧١) .

للفلاحين ، كما هو الحال فى مدن أخرى كالقاهرة ودمياط ومدن الدلتا (١). ووجدت زراعات أخرى مثل السمار التى كثرت زراعته فى ضواحى رشيد ودمياط ، وأطراف بعض الواحات بالصحراء الغربية ، الذى يصنع منه أجود أنواع الحصر (٢).

أما عن الصناعة فقد كانت فى النصف الأخير من القرن الثامن عشر ، بدائية تعتمد على عدد قليل من العمال لتزويد السكان بما يحتاجون إليه من غذاء وكساء وأدوات منزلية ، وكانت تعتمد فى المقام الأول على القوى العضلية والمواشى ، وإن استخدم بعض المهاجرين الأجانب قوة الهواء فى إدارة الطواحين بها (٣).

وكانت صناعة ضرب الأرز وتبيضه تتركز فى رشيد (٤)، كما انتشرت صناعة المنسوجات الحريرية فى كثير من المناطق الشمالية من الوجه البحرى نظرًا لسهولة استيراد الحرير من سوريا (٥)، وملائمة تلك المناطق للتصدير إلى أسواق الأقطار المجاورة ، وقد أصبح لبعض القرى شهرة واسعة بالصناعات مثل منوف (٦)،

---

١ - ب . س . جيرار ، المرجع السابق ، ص ٦٨ ، ٦٩ .

٢ - أحمد أحمد الحتة ، تاريخ الزراعة فى عهد محمد على الكبير ، دار المعارف ، القاهرة ١٩٥٠، ص ٢١٣ .

٣ - على الجريتلى ، تاريخ الصناعة فى النصف الاول من القرن التاسع عشر ،دار المعارف ، القاهرة ١٩٥٠، ص ١٦ ، ١٧ .

٤ - عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم ، الريف المصرى فى القرن الثامن عشر مطبعة عين شمس ، القاهرة ١٩٧٨م ، ص ١٨٢ .

٥ - سجل رقم ١٨ ، مادة ٢٦٧ ، ص ٩٢ ، بتاريخ ١٣ رجب عام ٩٩٠ هـ / ١٥٨٢م .

٦ - منوف : قاعدة مركز منوف ، هى من المدن المصرية القديمة ، ذكرها جوتييه فى قاموسه إن اسمها القبطى Banouuf ris وهى منوف العليا ، وذكرها أميلينو فى جغرافيته فقال إنها وردت فى السلم Panouf ris وهى منوف العليا ، وفى كشف الابرشيات : Panoufiris Nouphé ano وقال : إن اسمها الرومى Onouphis أو Onoupha kato . ووردت فى المصادر العربية فى كتاب المسالك لابن خردذابة ضمن كور مصر باسم كورة منوف العليا ، وفى كتاب المسالك لابن حوقل ذكرها بعد سبك العبيد (سبك الأحد بمركز أشمون) قال منوف مدينة كبيرة بها حمامات وأسواق ، وأهل تناية (أى أهل فلاحة وزراعة) ويسار ، وفيهم وجوه من الناس ، ولها إقليم عظيم وعمل ، يليه عامل كبير وقاض ، وفى نزهة قال : أوله من الجنوب القرية المعروفة بشطنوف ، على أول الفرقة الغربية من النيل (أى فرع النيل الغربى) ومقر ولايته مدينة منوف بضم الميم والنون ، وهى مدينة إسلامية بنيت بدلاً من مدينة قديمة كانت هناك (بجوار الحالية من الغرب) وقد خربت وبقيت آثارها كيمانًا . وولايتها من أنفس الولايات وقد أضيفت إليها عمل إبيار ، وهو جزيرة بنى نصر ، ثم قال إن منوف مدينة حسنة ذات أسواق ومساجد ومسجد جليل للخطبة وحمام وخانات (وهى التى تعرف فى زمننا باسم الوكايل ومفردها وكالة للتجارة) . ووردت فى التحفة منوف العليا ، وهى مدينة الأعمال بالمنوفية ، وضبطها تاج العروس بفتح أولها وفى تاريخ ١٢٢٨ هـ / ١٨١٣م . منوف العلا . وقد عرفت بالعليا =

ومحلة مرحوم(١) ، وبرما(٢) ، وإبيار (٣) .

= لأنها تقع بقرب رأس الدلتا ، فى مكان أعلى مما تقع فيه منوف السفلى ، التى تعرف اليوم باسم محلة منوف بمركز طنطا . ومن سنة ١٢٥٩ هـ / ١٨٤٣م وردت باسمها الحالى بغير مميز . وكانت منوف قاعدة إقليم المنوفية من العهد العربى إلى سنة ١٢٤٢ هـ / ١٨٢٦ م ، وفيها أصدر محمد على باشا والى مصر بنقل ديوان المديرية والمصالح الأميرية الأخرى من منوف إلى شبين الكوم لتوسطها بين بلاد المديرية ، على أن تكون منوف قاعدة لقسم منوف من السنة المذكورة وفى سنة ١٢٨٧ هـ / ١٨٧٠م ، سمى مركز منوف (انظر ، محمد رمزى ، القاموس الجغرافى ... القسم الثانى ، الجزء الثانى ، مديريات الغربية والمنوفية والبحيرة ، ص ٢٢٣ ، ٢٢٤) .

١ - محلة مرحوم : هى من القرى القديمة اسمها الأصلى محلة المحروم ، ويستفاد مما ورد فى تاج العروس أن منها أبا القاسم عبد الرحمن بن محمد بن عبد الرحمن بن المحروم وهو من أحفاد ابن المحروم الذى تنسب إليه هذه القرية ، وردت فى كتاب المسالك لابن حوقل محلة المرحوم بين طندتا (طنطا) وبين قليب العمال (قليب إبيار) وقال : إنها مدينة بها حاكم وقاض ، وفيها شحنة من خيل وراجل ، وبها جامع وحمام وأسواق ، ووردت فى قوانين ابن مماتى وفى التحفة باسم محلة المرحوم من أعمال الغربية ، وفى تحفة الإرشاد باسم محلة المحروم من أعمال الغربية ، وفى تاريخ سنة ١٢٢٨ هـ / ١٨١٣م وردت برسمها الحالى ، ويقال لها محلة الجوهرية لمجاورتها لسكن قرية الجوهرية ، وفى تاريخ سنة ١٢٧٥هـ / ١٨٥٨م فصل منها ناحية أخرى باسم حصة محلة مرحوم ، وفى فك زمام مديرية الغربية سنة ١٣١٨هـ / ١٩٠٠م ألغيت تلك الناحية وأضيفت هى وزمامها إلى محلة مرحوم هذه فصارتا ناحية واحدة باسم محلة مرحوم وحصتها (محمد رمزى ، القاموس الجغرافى ، القسم الثانى ، الجزء الثانى ، ص ١٠٧) .

٢ - برما : هى من القرى القديمة ، وردت فى معجم البلدان برمه بُلَيْدَة ذات أسواق فى كورة الغربية بمصر ، وفى قوانين ابن مماتى وفى تحفة الإرشاد وفى التحفة برما من أعمال الغربية ؛ وذكر جوتييه فى قاموسه قرية باسم Per ma وقال : إنها ناحية واقعة بقسم صا الحجر ، وإن الأستاذ موريه رجح أنها فى قسم سخا ، ويقول محمد رمزى وأقول : إنى أرجح أن برما المذكورة هو الاسم المصرى لقرية برما هذه ، لأنها كانت قديماً من قرى صا الحجر الذى يعرف اليوم بمركز كفر الزيات ، وهى الآن من قرى مركز طنطا المتاخم له ؛ وذكر أميلينو فى جغرافيته أن اسمها القديم Pschîimou ومعناها آبار الماء ويقال لها Baramai وأقول : أولاً : إن برما ليس معناها آبار الماء ، فإن برما اسم مصرى قديم لهذه القرية ، وإن أساقفة القبط لما طلب منهم المجمع الدينى الذى عقد فى مدينة نيكيا (أزنيق) بآسيا الصغرى فى سنة ٧٨٧م كشفًا بأسماء الأسقفيات والكنائس ، ترجموا اسم برما بكلمة Pschîimou ظنًا منهم أن معناها بئر ماء ، كما ترجموا اسم إبيار بكلمة Hah Shîi ظنًا منهم أن معناها عدة آبار (محمد رمزى ، القاموس الجغرافى ، القسم الثانى ، الجزء الثانى ، ص ٩٦) .

٣ - إبيار : هى من القرى القديمة ، وردت فى كشف الأبرشيات المحرر فى القرن الثانى الهجرى باسمها الحالى . ولما تكلم الإدريسى فى نزهة المشتاق على الخليجين النازلين من أبى يحنس (أبو شنابة) وطرنوت (الطرانة) إلى ببيج (أبيج) قال : إن هذين الخليجين يجتمعان عند ببيج ، وأن الجزيرة=

وبسيون(١) ، وسمنود(٢) ورشيد، ودمياط .

= الواقعة بينهما هى جزيرة بيار ، ثم قال : إن الخليج الشرقى منهما يمر على نواحى منوف السفلى (والصواب منوف العليا) بدليل أنه ذكر بعد ذلك نواحى البندارية وقيشة وببيج وأن الخليجين فى مصر تسير كلها من الجنوب إلى الشمال ، وأما منوف السفلى (محلة منوف الآن) فهى فى شمال طنطا ولا علاقة لها بالخليج المذكور ، ولما كان الخليج الذى يحد جزيرة إبيار وهى - جزيرة بنى نصر - من الجهة الشرقية يمر على نواحى منوف العليا وتتا والبندارية وفيشا سليم وإبيار وقليب إبيار وينتهى عند ببيج كما ورد فى كتاب المسالك لابن حوقل ، فإنه علاوة على أن الإدريسى ذكر منوف السفلى (محلة منوف) بدلاً من منوف العليا (منوف) وهذا خطأ فقد نقل النساخون ما كتبه من أسماء القرى الأخرى مشوهاًفكتبوا ثنا بدلاً عن تتا ، وقبيشة بدلاً عن فيشة ، والمنار بدلاً عن إبيار ، ومن هذا يتضح : أن القرية التى وردت فى نزهة المشتاق بين البندارية وقليب العمال (قليب إبيار) باسم المنار هى بذاتها إبيار هذه ، وإن اسمها ورد مشوهاً بسبب سوء النقل من كتاب إلى آخر . ووردت فى معجم البلدان إبيار قرية بجزيرة بنى نصر بين مصر والإسكندرية ، وفى قوانين ابن مماتى وفى تحفة الإرشاد إبيار من أعمال جزيرة بنى نصر ، وفى الانتصار إبيار مدينة كبيرة فى طرف جزيرة بنى نصر ، بها أسواق وقياسر وحمامات وجامع ويعمل بها القماش الإبيارى والأبراد الغربية الغالية الثمن ، وفى التحفة إبيار وهى مدينة أعمال جزيرة بنى نصر (محمد رمزى ، القاموس الجغرافى ، القسم الثانى ، الجزء الثانى ، ص ١١٨) .

١ - بسيون : هى من القرى القديمة اسمها الأصلى شبرا بسيون ، وردت فى قوانين ابن مماتى وفى تحفة الإرشاد وفى التحفة من أعمال الغربية وكذلك فى تاريخ سنة ١٢٢٨هـ / ١٨١٣م ، ومن سنة ١٢٥٩هـ / ١٨٤٣م ، وردت باسم بسيون أى بحذف الصدر وهو اسمها الحالى . والظاهر أن هذه القرية كانت تعرف فى الدواوين باسم شبرا بسيون وعلى لسان العامة بسيون ، بدليل أنها وردت بهذين الاسمين فى قوانين ابن مماتى وفى تحفة الإرشاد فى حرفى الباء والشين ، وقد لاحظت أن كل قرية لها اسمان خاص وعام يذكرها كاتب تحفة الإرشاد باسميها لسهولة الإرشاد إليه ، وذكر أميلينو فى جغرافيته قرية باسم « شبراصا » وقال : إن أقرب قرية باسم شبرا لناحية صا الحجر هى قرية شبرانتى ، ثم قال : ولكن هذه القرية اسمها قبطى ولابد أن مؤلف السينا كسار يعرفها باسمها وهو شبراتنى ، وبناء على ذلك تكون شبراصا قد اختفت من أسماء القرى المصرية وليس من الممكن تعيينها . ويذكر محمد رمزى أنه بالبحث تبين له أن شبراصا المذكورة هذه بذاتها شبرا بسيون التى تعرف اليوم باسم بسيون ، وهى من ضواحى صا الحجر وواقعة فى الجنوب الشرقى لها على بعد خمسة كيلو مترات ، وكانت بسيون قاعدة لقسم بسيون أحد أقسام مديرية الغربية من سنة ١٢٤٢هـ / ١٨٢٦م ، وفى سنة ١٨٧١م نقل ديوان المركز والمصالح الأميرية الأخرى من بسيون إلى كفر الزيات لوقوعها على السكة الحديدية ولها عليها محطة ثم لتوسطها بين بلاد المركز (محمد رمزى ، القاموس الجغرافى ، القسم الثانى ، جـ٢ ، ص ١٢٣ ، ١٢٤) .

٢ - سمنود : قاعدة مركز سمنود ، هى من المدن القديمة ذكرها جوتييه فى قاموسه فقال : إن اسمها المصرى تبنوتير Tebnoutir والرومى سبنيتوس Sébennytos والأشورى سبنوتى Zabnuti =

وإنشاص[١] . ووجدت صناعة التيل والمنسوجات الكتانية [٢]، كما تصنع رشيد كذلك نوعًا من أقمشة كتانية بها خطوط من الحرير الأبيض ، تستخدم بصفة خاصة ، فى صنع قمصان النساء [٣] كما يصنع من الكتان قلوع المراكب ، ويفضل من كان يصنع فى رشيد[٤] .

= والقبطى سمنوت Xemnout وكانت قاعدة القسم الثانى عشر بالوجه البحرى وعاصمة المملكة المصرية فى عهد الأسرة الثلاثين الفرعونية . وذكر أميلينو فى جغرافيته أن اسمها المصرى سيبتينيتو Sebtinitou والقبطى سمنوتى Djemnouti لأن حرفى dj ينطقان فى اللغة القبطية صادًا مثل : Djani وهى صان و Medjil وهى مصيل ، أو سينًا مثل : Pemdji وهى البهنسا Djebenouti وهى السنباط . وسمنود اسمها المصرى سبنترت وهى مكونة من مقطعين سب ومعناها الأرض ونترت ومعناها المقدسة أى الأرض المقدسة ثم حرف اسمها سبنتر إلى سبنوتس الرومية ثم إلى سمنود العربيح ، ووردت فى المسالك لابن خرداذبة وفى كتاب البلدان لليعقوبى ، وقال الإدريسى فى نزهة المشتاق سمنود مدينة حسنة كثيرة الداخل والخارج عامرة أهلة وبها مرافق وأسعار رخيصة ، وفى معجم البلدان سمنود مدينة أزلية على ضفة النيل بينها وبين المحلة الكبرى ميلان تضاف إليها كورة فيقال كورة المسنودية ، فى قوانين ابن مماتى وفى تحفة الإرشاد من أعمال السمنودية وفى التحفة من أعمال الغربية . وفى سنة ١٢٤٢ هـ / ١٨٢٦م أنشئ قسم إدارى بمديرية الغربية باسم قسم سمنود وجعل مقره مدينة سمنود ، وفى سنة ١٢٨٨هـ / ١٨٧١م سمى مركز سمنود . وفى سنة ١٣٠٠هـ / ١٨٨٢م نقل ديوان المركز والمصالح الأميرية الأخرى إلى المحلة الكبرى وبذلك ألغى مركز سمنود ، وفى سنة ١٣٤٧ هـ / ١٩٢٨م صدر قرار بإعادة إنشاء مركز سمنود ، وبسبب السياسة الحزبية تكرر إلغاؤه ثلاث مرات فى مدى سبع سنوات ثم استقر بقاؤه للمرة الأخيرة فى سنة ١٣٥٤ هـ / ١٩٣٥م ، وبذلك أصبحت سمنود قاعدة لمركز سمنود من تلك السنة (محمد رمزى ، القاموس الجغرافى القسم الثانى ، الجزء الثانى ، ص ٧١) .

1 - Shaw, Ottoman Egypt, p. 132 .

١ – إنشاص الزمل : قرية قديمة اسمها الأصلى نشاص الوهيبى وردت فى المشترك لياقوت وفى قوانين ابن مماتى وفى تحفة الإرشاد وفى التحفة من أعمال الشرقية ، وكان زمام هذه الناحية يتصل قديمًا برمال الصحراء الشرقية ولذلك عرفت بإنشاص الرمل تمييزًا لها من إنشاص البصل التى بمركز الزقازيق ، وفى تاريخ سنة ١٢٢٨هـ / ١٨١٣م فصل عن إنشاص هذه الجزء المتاخم من أراضيها للصحراء وتكون منه ناحية جديدة باسم الزوامل ، وبذلك أصبحت أراضى إنشاص الرمل غير متصلة برمال الصحراء الشرقية بل تقع فى وسط الأراضى الزراعية . (محمد رمزى ، القاموس الجغرافى ، القسم الثانى ، جـ١ ، ص ١٠٠) .

2 - Shaw, op. Cit, p. 132 .

٣ – ب . س . جيرار ، المرجع السابق ، ص ٢٠٨ .

٤ – محمد فهمى لهيطة ، تاريخ مصر الاقتصادى فى العصور الحديثة، القاهرة ١٩٢٤ ، ص ٣٤ ، وللمزيد من التفصيلات ، انظر ، صلاح هريدى ، الحرف والصناعات فى عهد محمد على، دار المعارف ، الإسكندرية ١٩٨٤م ، الطبعة الأولى ، ص ٣٩ – ٥٣ .

وكان لهذه الحرفة شيخ من أقدم المشايخ يتولى شئونها ويفصل فى المنازعات القائمة بين أفراد حرفته ، ويوزع عليهم الضرائب شأنه فى ذلك شأن شيخ أى حرفة أخرى[١] كما قامت صناعة تمليح السمك[٢] ، ووجدت صناعة السكر الذى كان يصدر إلى الخارج[٣] ، وصنعت المراكب فى رشيد ، ويطلب بعض البحارة من مطوبس[٤] صناعتها فى رشيد ، ويرجع ذلك إلى خبرة الأهالى الطويلة فى هذه الصناعة[٥] .

دراسة لبعض الحرف [٦]:

إن دراسة موضوع طوائف الحرف فى مصر العثمانية ، تلقى الضوء على جانب مهم من جوانب حياة المجتمع المصرى العثمانى ، الذى انقسم فيه المجتمع إل هيئات طائفية كان منها العلماء ، والملاك والتجار ، والصناع ، فجميع الأفراد النين تضمهم مهنة واحدة ، أو عمل واحد ، أو مذهب دينى واحد ، كانوا ينظمون أنفسهم فى شكل طائفة لرعاية مصالحهم [٧]. وقد ضمت الطوائف جميع فئات المجتمع بلا استثناء أو تفرقة ، فإليها كان ينضم المسلمون والمسيحيون واليهود ، وإليها كان الرعايا يميلون إلى تقديم ولائهم أكثر من تقديمه إلى السلطة الحاكمة [٨].

---

١ – على الجريتلى ، المرجع السابق ، ص ١٩ .

٢ – محمد محمد زيتون ، المرجع السابق ، ص ١٢٧ .

٣ – سجل رقم ١٥٦ ، مادة ٤٥٧ ، ص ١٨٥ ، بتاريخ ١٧ محرم عام ١٠٠١ هـ / ١٥٩٢م .

٤ – مطوبس : قرية قديمة اسمها الأصلى نطوبس الرمان ، وردت فى نزهة المشتاق عند ذكر القرى التى على شاطئ الفرع الغربى للنيل ، ثم وردت فى نسخة أخرى من النزهة محرفة باسم نطوبس الرمان ، ووردت فى قوانين ابن مماتى وفى تحفة الإرشاد وفى التحفة نطوبس الرمان من أعمل فوة والمزاحمتين ، وفى تاريخ سنة ١٢٢٨ هـ / ١٨١٣م وردت باسمها الحالى المحرف والمختصر (محمد رمزى ، القاموس الجغرافى ، القسم الثانى ، جـ٢ ، ص ١١٥) .

٥ – سجل رقم ١٧ ، مادة ٦٧٤ ، ص ٢٢٥ بتاريخ ١٨ محرم عام ١٠٠٢هـ / ١٥٩٣م .

٦ – انظر للمزيد من التفصيلات عن الحرف ، صلاح أحمد هريدى على ، المرجع السابق ، ص ١٣ – ٢٩ .

٧ – ليلى عبد اللطيف أحمد ، دراسات فى تاريخ ومؤرخى مصر والشام إبان العصر العثمانى ، الخانجى ، القاهرة ١٩٨١م ، ص ٥٧ .

٨ – ليلى عبد اللطيف أحمد ، المرجع نفسه ، ص ٥٧ .

وإذا طبقنا نظام الحرف على مدينة رشيد ، فإننا نجد أنها تتبع نفس النظام الذى كان ساريًا فى جميع مدن مصر العثمانية ، من حيث تشكيل نظام الطوائف الحرفية ، وكثرت هناك الحرف التى ترتبط ارتباطًا وثيقًا بالبيئة مثل « جلفطة المراكب » وتعاملوا أحيانًا مع بعض أهالى الأندلس ، الذين وفدوا بمراكبهم لرشيد والإسكندرية ، وانتهزوا فرصة رسوهم فى رشيد ، وقاموا بعملية الجلفطة ، واتفقوا على المبلغ المخصص لذلك مثل تحديد أجرة الصانع والعامل وغير ذلك (١) . واشتغل البعض منهم كبحارة على المراكب(٢) وتحدد أجرتهم على أساس حمولة المركب (٣).

وكانوا أثناء إبحار المراكب يتعرضون للعواصف الجوية ، مما يجعل البضائع تتعرض التلف ، كما تتعرض المراكب أحيانًا للغرق ، وفى تلك الحالة يضطرون إلى تخفيف حمولة المركب بإلقاء جزء من حمولتها فى البحر ، وعندما يطلب منهم بيان الغرض من ذلك تكون إجابتهم بالمبررات التى أدت لقيامهم بهذا العمل(٤) ولم يقتصر أعمالهم كبحارة فى النيل فقط، أو البحر المتوسط ، أو التنقل بين الموانئ الداخلية مثل دمياط أوالإسكندرية أورشيد ، ولكنهم عملوا كبحارة على مراكب الشختور(٥) ونقلوا البضائع بين موانىء البحر المتوسط مثل

١ - سجل رقم ١ ، مادة ٢٤٦ ، ص ٥٥ ، بتاريخ ٢٨ رمضان عام ٩٥٧ هـ / ١٥٥٠ م .

وتذكر هذه الوثيقة أن أجرة الصانع تتراوح ما بين سبعة أنصاف فضة وستة أنصاف فضة ، أما أجرة الصبى اليومية ، فقد تراوحت ما بين نصفين فضة ، وبهذا يظهر الفرق الواضح بين أجرة الصانع المحترف وبين أجرة الصبى الذى مازال تحت التدريب . سجل رقم ١١ ، مادة ٥٠ صفحات ، ١٠٨ ، ٢٢٦ .

٢ - سجل رقم ٦ مادة ٣١٠ ، ص ١٢٤ ، بتاريخ ١٤ ربيع الأول عام ١٠٠٤ هـ / ١٥٩٥م ، مادة ٣١٥ ، ص ١٢٦ ، بتاريخ ١٨ ربيع الأول عام ١٠٠٤هـ / ١٥٩٥م .

٣ - سجل رقم ١١ ، مادة ٩٠٠ ، ص ٢٢٦ ، بتاريخ ١٩ ذى القعدة عام ٩٧٨ هـ / ١٥٧٠م . كانوا يحصلون على نقل جوال الحنا من رشيد إلى الإسكندرية ثلاثة أنصاف فضة .

٤ - سجل رقم ٧ ، مادة ٥٥٩ ، ص ٢٢٦ ، بتاريخ ١٥ ذى القعدة الحرام عام ٩٧٨ هـ / ١٥٧٠ م .

٥ - الشحتور : وصحتها الشختور وهى من المراكب النيلية التى كانت تستعمل لتعدية الناس فى النيل ، وكانت من مراكب الصيد النيلية ، ولم تكن تستعمل فى مصر ونيلها فحسب ، بل كانت تستعمل أيضًا فى البحر المتوسط ، حيث عرفها البيزنطيون وأهل الشام وغيرها من الأماكن الأخرى (انظر : درويش النخيلى ، السفن الإسلامية على حروف المعجم ، ص ٧٤ - ٧٥) .

طرابلس إلى الإسكندرية وهكذا (١)، ومما هو جدير بالذكر أن هؤلاء كان رئيسهم أحياناً مغربيًا ، ويقوم بإقراضهم بعض المبالغ أثناء إبحارهم فى بعض الموانئ ، ويتفق معهم على تسديد هذا المبلغ عند العودة (٢). وقد يحدث أن يتفق على أجرة حمولة معينة بسعر معين من إحدى موانئ البحر المتوسط إلى الإسكندرية ، ولكن عند الوصول قد يختلف على السعر (٣). ويلاحظ أنه لم يستخدم الأهالي كبحارة فقط ، ولكنهم استخدموا بحارة أوروبيون ، وقد يطردوا لسلوء سلوكهم أو غير ذلك من الأسباب ، وينتقم منهم بالاستيلاء على بعض حمولة ما تحمله المراكب (٤). وقد تكون المركب مشاركة بين اثنين ، ويحدث خلافًا فيما بينهم بعد ذلك . ويكون أحد الشهود من الحجازيين (٥). ويشترى بعض الأوروبيين المراكب منهم ، فيدفع جزءًا من ثمنها ويقسط الباقى على أقساط شهرية ، ويحدث أن يموت البائع ، وفى تلك الحالة يطالب ورثته ببقية الأقساط ، ويحدث ما لم يكن فى الحسبان ، أن ينكر المشترى ويدعى بأنه دفع المبلغ كاملاً للمتوفى (٦).

ووجدت حرفة أخرى تتعلق بصناعة المراكب ، أو عمليات البناء ، ألا وهى حرفة الحدادة ، ومن الملاحظ أن صاحب المحل يتعاقد مع الحرفيين فى حرفته لمدة معينة ، ويحدد الأجر ، وأحيانًا قد يحدث خلاف على الأجر (٧). وقد يكون هذا الخلاف إما راجعًا إلى الحرفى نفسه طالبًا بزيادة أجره ، أو أن يكون من صاحب المحل ، ربما يكون طمعًا منه ، أو كسادًا فى

---

١ – سجل رقم ٨ ، مادة ١٤١ ، ص ٥١ بتاريخ ٩ جمادى الأولى عام ٩٧٣ هـ / ١٥٦٥م ؛ سجل رقم ١١ ، مادة ٢٤١ ، ص ٧٠ ، بتاريخ ١١ شعبان ٩٧٨ هـ / ١٥٧٠م .

٢ – سجل رقم ١١ مادة ٣٢٨ ، ص ٩٤ ، بتاريخ ٢٦ شعبان عام ٩٧٨ هـ / ١٥٧٠م ؛ مادة رقم ٩٠٠ ، ص ٢٦ ، بتاريخ ١٩ ذى القعدة عام ٩٧٨ هـ / ١٥٧٠م .

٣ – سجل رقم ١٣ ، مادة ١٠٧٩ ، ص ٣٢٣ ، بتاريخ ١٧ رجب عام ٩٥٥ هـ / ١٥٨٦م .

٤ – سجل رقم ١٦ ، مادة ١٠٧ ، ص ٢٨ بتاريخ ٢٨ ربيع الأول عام ٩٥٧ هـ / ١٥٥٠م.

٥ – سجل رقم ١٧ ، مادة ١٩٥ ، ص ٦٣ ، بتاريخ ١٣ رمضان عام ١٠٠١ هـ / ١٥٩٢ م .

٦ – سجل رقم ١٧ ، مادة ٨٣٢ ، ص ٢٧٦ ، بتاريخ ٢٨ صفر ، عام ١٠٠٢ هـ / ١٥٩٢م .

٧ – سجل رقم ١٤ ، مادة ٢٧١ ، ص ٨٣ ، بتاريخ ٥ رجب عام ٩٨٧ هـ / ١٥٧٩م .

حرفته . وحرفة أخرى تتعلق بالبناء وهي حرفة المعمار في المدينة (١)، ومن المعروف أنه كان يرأس هذه الحرفة معمارجي باشي (٢)، وكان يتقاضى من العمال (أو من مباشرهم في كل عمارة من العمارات السلطانية التي يشرف عليها محبوبًا واحدًا) أو ١٨٠ فضة يوميًا (٣).

أما الحرف الأخرى ، فقد وجدت حرفة الخياطين (٤)، ولجأ بعضهم إلى الاقتراض وخصوصًا من اليهود ، الذين يقرضونهم مبالغ تسدد على أقساط شهرية(٥) لأنهم - اليهود - يحترفون عملية الصرف (أي إقراض النقود) ويعمل آخرون صيارفة(٦) وحرفة السقا(٧) لأن هذه الحرفة كانت موجودة في تلك الفترة ، وكانوا ينقلون الماء في مزادات (٨)، فكانت جماعة

---

١ - سجل رقم ٧ ، مادة ١٦٥ ، ص ٦٣ ، بتاريخ ١٤ ربيع الأول عام ١٠٠٣ هـ / ١٥٩٤ م .

٢ - المعمارجي : استخدمت بدلالتين : إحداهما البناء أو المهندس ، والأخرى من الإشراف على العمارة أو تولي أمرها . وقد جاءت المعمار بمعنى البناء أو المهندس على بعض العمائر . (انظر : حسن الباشا، الفنون الإسلامية والوظائف على الآثار العربية ، ٣ أجزاء ، النهضة المصرية ، القاهرة ١٩٦١ - ١٩٦٥م ، جـ٣ ، ص ١١١١) . وفي العصر العثماني كان بمثابة كبير المهندسين ويتولى الإشراف على طوائف البنائين وصانعي الطوب والنجارين وغيرهم ، من الطوائف المشتغلة بأعمال البناء ويتولى جمع الضرائب التي كانت تتراوح مابين محبوب واحد ١٨٠,١ فضة يوميًا عن كل عمارة من العمارات السلطانية Standford shaw, Ottoman Egypt ... p. 137 وتؤخذ موافقته عند إنشاء مباني خاصة ويشرف على المباني العامة أو الدينية ، وكان مرؤسوه مكلفين بالإبلاغ عن المباني الآيلة للسقوط (انظر: اندريه ريمون ، المدن العربية الكبرى في العصر العثماني ، ص ١٦١).

٣ - محمد شفيق غربال ، مصر عند مفترق الطرق ، ص ١٩ .

٤ - الخياط ، والخياط هو الذي يخيط الثياب ، والخياطة من الصنائع المختصة بالعمران الحضري ، ونظرًا لقدمها كان ينسبها العامة إلى إدريس عليه السلام وهو أقدم الأنبياء ، وربما نسبوها إلى هرمس ، وقد يقال إن هرمس هو إدريس . ويذكر حسن الباشا أن السبكي لفت نظر الخياط إلى الاحتياط في استخدام الحرير ، فلا يستخدم للرجال ، وإن أباح له أن يخيط بالحرير ، كما نبهه إلى الإفراز والتقدير عند قطع القماش ليتأكد من الكفاية (انظر : حسن الباشا ، الفنون الإسلامية ، جـ١ ، ص ٥٠١) .

٥ - محمد شفيق غربال ، مصر عند مفترق الطرق ، ص ١٩ .

٦ - سجل رقم ٧ ، مادة ١٩٩ ، ص ٨١ بتاريخ ١٥ ذي الحجة عام ١٠٠٣هـ / ١٥٩٤م.

٧ - إدوارد وليم لين ، المصريون المحدثون شمائلهم وعاداتهم ، ترجمة عدلي طاهر نور ، القاهرة ١٩٧٣م ، ص ٤٧٣ .

٨ - سجل رقم ٧ ، مادة ٦٣٨ ، ص ٣٥٦ بتاريخ ١٩ صفر عام ٩٨١هـ / ١٥٧٣م ؛ سجل رقم ١٢ ، مادة ٦٦٣ ، ص ٢٢٩ بتاريخ ١٦ ربيع الأول ٩٨٦ هـ / ١٥٧٨م.

السقايين عنصراً أساسيًا من عناصر المظهر الاجتماعى ، وبحكم ذهابهم من منزل لآخر - كما تقتضى وظيفتهم - فقد هيئ لهم أن ينفذوا إلى أعماق البيوت حيث السيدات ، وربما يكون نتيجة لذلك أن لعبوا دوراً مهمًا فى نقل الأخبار ونشرها ، أو ساهموا بطريقة مباشرة فى الحياة اليومية للأهالى (١)، وهناك حرفة كانت سائدة فى تلك الفترة فى مصر العثمانية ، ألا وهى حرفة الحمامين (٢)، والتى يبدو أن التقاليد الطائفية « النقابية » عندهم كانت قوية لحد كبير إذ أنهم وحتى نهاية القرن التاسع عشر ، فى وقت كانت الروابط الطائفية فى كثير من الحرف قد ضعفت فيه ، ظلوا يقومون باحتفالات الشد ، وكان يمارس هذا التقليد بالإضافة إليهم الحذاءون والحلاقون (٣) ؛ ولذلك نجد تعاملهم دائمًا فى التجارة التى تتعلق بحرفتهم وخصوصًا تجارة الدقيق (٤). ويرجع ذلك إلى أن بعض الذين يدخلون لعملية الاستحمام يقضون أغلب اليوم هناك ، فيلزمهم إطعامهم إن لم يأخذوا معهم طعامًا .

وهناك حرفة أخرى تتعلق بوسيلة النقل الأساسية التى كانت موجودة سواء أكان ذلك داخل المدن أو خارجها وتعتمد أساسًا على النقل بالحمير ، وكان لهؤلاء حرفة معينة عرفت بحرفة المكارية ، وكان لهم مواقف خاصة بهم ، ويتفق معهم على الأجرة مقدمًا ، ويدفع

---

١ - إدوارد لين : المصريون المحدثون عاداتهم وتقاليدهم ، ص ٢٨١ .

٢ - الحمامى : هو أحد العاملين بالحمام ، ومهمته تأجير المآزر للمستحمين وتغييرها لهم ، وكذلك حفظ ثيابهم وربما أطلقت على صاحب الحمام أو من يعمل بها (انظر : حسن الباشا : الفنون الإسلامية ، جـ١ ، ص ٤٣١) ؛ أندريه ريمون ، فصول من التاريخ الاجتماعى للقاهرة العثمانية ، ترجمة زهير الشايب ، ص ١٠٦ ، وانظر أيضًا : صلاح أحمد هريدى ، الحرف والصناعات فى عهد محمد على ، ص ٥٥ - ٦٢ .

٣ - أندريه ريمون ، المرجع السابق ، ص ١٥٤ ، الحلاق : ويعرف بالمزين الذى يقص الشعر وكان يعهد إليه أيضًا القيام بعملية الختان والحجامة وهى امتصاص الدم الفاسد أو الزائد كعلاج لبعض الأمراض ، وكان يسند إليه القيام ببعض العمليات الجراحية وإن عليه ما على الطبيب وحذر من جب الذكر كرغبة السفلة والرعاع أو المجانين الذين غلب عليهم حب من لا يصلون إليه ، وأن من يأتى إلى المزين لينقب أذنه ويضع فيها حلقتين . وكانت الحمامات تزود بمزين لقص شعور المستحمين ، وكان يشترط فيه أن يكون بصيراً بالحلاقة وأن يكون سلاحه قاطعًا ، وكان يسمى أيضًا بالبلان . (انظر : حسن الباشا ، الفنون الإسلامية ، جـ٣ ، ص ١٠٨٢) .

٤ - سجل رقم ٨ مادة ٥١٥ ، ص ١٧٧ بتاريخ ١١ جمادى الثانية ، عام ٩٧٣ هـ / ١٥٦٥م .

أحيانًا عربونًا ، وقد يسترد[١] ويكون ذلك مرجعه إلى خوفهم – الركاب – من الأخطار التى يتعرضون لها فى الطريق ، ومن السمات الواضحة أنه كثيرًا ما تحدث مشاجرات بين أبناء هذه الحرفة ، وقد يكون أحد أسبابها راجعًا إلى دخول حمير بعضهم إلى اسطبلات غيرهم ، أو نتيجة استيلاء بعضهم على حمار الآخر ، دون إذن صاحبه وتأجيره وحصوله على أجرته[٢]. وأحيانًا يقوم بعض المستأجرين بقتل بعض الحمير ، فيلجأ صاحبه للقضاء والمطالبة بثمن الحمار المقتول ، وفى هذه الحالة ينكر المستأجر ذلك أمام القاضى [٣]. ويرى الباحث أنه ربما يكون قد حدث بالفعل تهرب من دفع الأجرة ، أو ربما تكون هناك ضغينة قديمة بين المستأجر وبين صاحب الحمار ، واحتمال آخر ربما يكون عدم حدوث ذلك، وبجانب حرفة المكارية ، فقد وجدت حرفة خاصة بتطبيب الحيوانات وهى حرفة البيطار [٤].

بالإضافة إلى هذه الحرف ، فقد وجدت حرف أخرى مثل الخبازين[٥] والقبانية[٦] والقصابة [٧]، وكان للشوام نصيب منها ، حيث باعوا اللحوم بالأقساط للأهالى ، وقد يلجأ بعضهم إلى عدم الدفع[٨] .

---

١ – سجل رقم ٩ ، مادة ١١٦ ، ص ٣٩ ، بتاريخ ١٧ محرم عام ٩٧٣ هـ / ١٥٦٥ م .

٢ – سجل رقم ١١ ، مادة ١٠١٩ ، ص ٢٦٧ ، بتاريخ ١٤ ذى الحجة ٩٧٨ هـ / ١٥٧٠ م ، مادة ١١٠٠ ، ص ٢٦٩ ، بتاريخ ١٧ ذى الحجة عام ٩٧٨ هـ / ١٥٧٠م ، مادة ١٠٩٢ ، ص ٢٦٧ ، بتاريخ ١٥ ذى الحجة عام ٩٧٨ هـ / ١٥٧٠م.

٣ – سجل رقم ١٢ ، مادة ٤٧٩ ، ص ١٦٧ ، بتاريخ ١٤ صفر عام : يجل رقم ١١ ، مادة ٧٣٩ ، ص ١٨٧ ، بتاريخ ٢٥ شوال عام ٩٧٨ هـ / ١٥٧٠م .

٤ – البيطار : هو من يمارس حرفة البيطرة أى طب الحيوان ، والبيطرة مأخوذة من لكلمة اليونانية hippia-tros ، وقد عنى العرب بالبيطرة وألفوا عنها الكتب والبحوث ، (انظر : حسن الباشا : الفنون الإسلامية ، جـ١ ، ص ٣٢٥) .

٥ – سجل رقم ٩ ، مادة ٦٦٢ ، ص ٢١٢ بتاريخ ٨ رمضان عام ٩٩٣ هـ / ١٥٨٥م ، سجل رقم ١١ ، مادة ٨٩٩ ، ص ٢٢٦ بتاريخ ٩ ذى القعدة عام ٩٧٨ هـ / ١٥٧٠م .

– الخباز : هو صانع الخبز (انظر : حسن الباشا ، الفنون الإلامية والوظائف على الآثار العربية ، الجزء الأول ، ص ٤٤٦) .

٦ – سجل رقم ١٢ ، مادة ١٢٨ ، ص ٥١ ، بتاريخ ٢٦ جمادى الثانية عام ٩٧٨ هـ / ١٥٧٠م ،

٧ – الجزار : هو الذى يقوم بذبح الحيوان وبيع لحمه ؛ وكانت الجزارة من صناعات الأشراف على حد قول ابن رستة فى كتابه الأعلاق النفيسة ، حيث ذكر أن عمرو بن العاص كان جزارًا . ويذكر حسن الباشا أن السبكى أورد وصايا الجزار ، ونبهه إلى بعض الأمور المتعلقة بالذبح وشرعيته (انظر : حسن الباشا: الفنون الإسلامية ، جـ١ ، ص ٣٥٢) .

٨ – سجل رقم ١ ، مادة ٣١٥ ، ص ٩١ بتاريخ ٢٤ شعبان عام ٩٧٨هـ / ١٥٧٠م .

جـ - التجارة :

أما عن التجارة ، فكانت هناك تجارة داخلية ، وتجارة خارجية ، فالتجارة الداخلية تنحصر في تبادل منتجات أقاليم مصر ، بين مدينة وأخرى ، فى أسواق عامة تقوم فى يوم محدد من أيام الأسبوع ، حيث يتوجه إلى هناك من كل مكان البائعون والمشترون ، فتتم عمليتا البيع والشراء وأحيانًا يتم البيع عن طريق المقايضة ، إما بسلعة زراعية أو صناعية أو البيع بالنقود ، ويلاحظ أنه ليست لمدينتى رشيد ودمياط على الإطلاق أسواق بمعنى الكلمة لشئون التجارة الداخلية ، لكنهما مستودعات لتجارة دول أوروبا وشعوب سوريا (١). بالإضافة إلى ذلك وجد برشيد مؤسسات أوروبية لمختلف الدول وذلك فى القرن السادس عشر ، وخاصة البنادقة حيث كان لهم فندق خاص بهم ؛ ويرجع ذلك لتفوق تجارتهم مع رشيد على سائر الدول الأخرى ، وازدادت الفنادق الأوروبية الأخرى فى مدينة رشيد فى القرن الثامن عشر(٢).

ولذلك وجدت تجارة الأرز ، وقام بعض أهالي رشيد والبرلس من البحارة بعملية النقل إلى الإسكندرية ، وكان التجار العثمانيون لهم نصيب كبير فى هذه التجارة ، وأحيانًا يختلفون معهم على دفع بقية الأجر المتفق عليه ، وينتهى بهم الأمر بالالتجاء إلى المحاكم التى تصدر أحكامًا ضدهم بإيداعهم فى السجن لعدم التزامهم بدفع بقية الأجر المتفق عليه(٣) ، ويرجع ذلك إلى نزاهة القضاء فى تلك الفترة ، وإننا نجد أن السبب يرجع فى ذلك ، إلى أن القضاء لم يضيع حقوق الناس حتى لو كان هؤلاء من العثمانيين أنفسهم ، واشتغل بعض التجار من أهالى البلاد فى هذه التجارة أيضًا (٤). وصدر الأرز إلى أزمير ، فى تلك الحالة تدفع الأجرة

---

١ - ب . س . جيرار ، المرجع السابق ، ص ٢١٠ ؛ . Shaw, Op. Cit, p. 143

٢ - محمد محمود زيتون ، المرجع السابق ، ص ١٢٩ .

٣ - سجل رقم ٦ مادة ٢٢ ، ص ٢ بتاريخ ٢٩ صفر عام ٩٧١هـ / ١٥٦٣م ، سجل ٢٢ ، ص ١٠٧ بتاريخ ١٧ رمضان عام ١٠٠١ هـ / ١٥٩٢ م .

٤ - سجل رقم ٧ ، مادة ٢٥٠ ، ص ١٠٨ بتاريخ ١٥ ربيع الأول عام ٩٧١ هـ / ١٥٦٣م ، سجل رقم ١١ مادة ١٠١٨ ، ص ٢٥٠ بتاريخ أول ذى الحجة الحرام عام ٩٧٨ هـ / ١٥٧٠م ، سجل رقم ٥٥ ، مادة ٣٩ ، ص ١٦ بتاريخ ٨ ربيع الأول عام ١٠٩٦ هـ / ١٦٨٤م .

هنا بالعثمانلي الاستانبولي (١)، ويحدث أن بعض المراكب كانت تخشى من الغرق أثناء رحلتها ، فتضطر إلى إلقاء بعض حمولتها في البحر (٢).

ووجدت تجارة القمح الشامي (٣)، والشيء الملفت للنظر أن بعض المغاربة المقيمين برشيد قد اشتغلوا في هذه التجارة (٤)، ويرجع ذلك إلى الأرباح الهائلة التي تجبى من الاشتغال في هذه التجارة ، وصدر القمح إلى الخارج ، ولكن عند حدوث أزمات اقتصادية ، كما حدث في عام ٩٧١ هـ / ١٥٦٣م ، صدرت الأوامر بعدم تصديره ، ومن أجل هذا الغرض أجريت عملية التفتيش للسفن المسافرة للخارج ، للتأكد من عدم تصديره(٥) . بالإضافة إلى ذلك وجدت تجارة الدقيق ، الذي كان يباع على أقساط شهرية وخصوصًا للحمامين ، الذين كانوا يتباطئون في بعض الأحيان في دفع الأقساط ، وينتهي الأمر بهم في النهاية بإيداعهم في السجن (٦)، ولم يكن بعض الحمامين وحدهم الذين يتباطئون في دفع ما عليهم من ثمن الدقيق أو القمح ، ولكن حدث ذلك من بعض الأهالي أيضًا (٧) . كما وجدت تجارة الفول (٨) .

---

١ - عثمانلي : اسم لعملة تركية فضية ، سكت في عصر السلطان عثمان الثاني (١٠٢٨ هـ / ١٦١٨م - ١٠٣٢ هـ / ١٦٢٢م) ، وسكت بمعرفة بكير أفندي بناء على الفرمان الصادر في غرة المحرم ١٠٢٨ هـ / ١٦١٨م بعد سبعة أشهر من جلوس السلطان . (انظر إبراهيم سلطح ، تاريخ مصر العثمانية ، من ٩٢٣ - ١١٣٠هـ / ١٥١٧ - ١٧١٩م من خلال تحقيق مخطوطة تحفة الأحباب عن تولى مصر من الملوك والنواب ليوسف الملواني ، الشهير بابن الوكيل ، رسالة ماجستير ، قسم التاريخ - كلية الآداب - الإسكندرية ١٩٨١م ، ص ٢٠٢ ، وكان العثمانلي يساوي نصف بارة (ليلى عبد اللطيف ، المرجع السابق ، ص ٤٥٠) .

٢ - سجل رقم ١٢ مادة ٣٨٠ ، ص ١٣٧ بتاريخ ٨ صفر عام ٩٨٦ هـ / ١٥٧٠م .

٣ - سجل رقم ١١ ، مادة ٩٦٨ ، ص ٢٣٩ ، بتاريخ ٢٢ ذي القعدة عام ٩٧٨ هـ / ١٥٧٠م .

٤ - سجل رقم ١١ ، مادة ٨٦٣ ، ص ٢١٦ ، بتاريخ ١٣ ذي القعدة الحرام عام ٩٧٨ هـ / ١٥٧٠م ، مادة ١١٦١ ، ص ٢٨٣ ، بتاريخ ١٥ ذي الحجة عام ٩٧٨ هـ / ١٥٧٠م .

٥ - سجل رقم ٧ ، مادة ٢٥٨ ، ص ١١٢ ، بتاريخ ١٤ ربيع الأول عام ٩٧١ هـ / ١٥٦٣م . وكان ذلك إبان حكم على باشا الصوفي (٩٧١ هـ / ١٥٦٣ م - ٩٧٣ هـ / ١٥٦٥م) .

٦ - سجل رقم ٨ ، مادة ٥١٥ ، ص ١٧٧ بتاريخ ١١ جمادى الثانية ٩٧٣ هـ / ١٥٦٥م .

٧ - سجل رقم ٥ ، مادة ٥١٢ ، ص ٢٢١ ، بتاريخ ١٥ ربيع الثاني ١٠٣٨ هـ / ١٦٢٨ م .

٨ - سجل رقم ٨ ، مادة ٤٥ ، ص ١٦ بتاريخ ١٢ محرم ٩٧٣ هـ / ١٥٦٥م ، سجل رقم ١٧ مادة ٢٩ ، ص ٧ بتاريخ بتاريخ ١٩ رجب ٩٨٩ هـ / ١٥٨١م .

أما عن تجارة المواد الغذائية ، فكان لأهل رشيد نصيب فيها ، وعلى هذا فقد وجدت تجارة السكر ، الذى كان يرد إليها من فوة [١] ربما كان يصنع هناك أو يجلبه التجارة إلى فوة ومن هناك ينقل إلى رشيد بغرض التجارة ، ووجدت تجارة القصب ، والتى كانت أحيانًا تتم بالمشاركة [٢] . وتاجروا أيضًا فى العسل الأبيض [٣]، ويبدو أن الإنتاج المحلى من العسل لم يكف الاستهلاك الفعلى ، فجلبوا كميات كبيرة من القاهرة [٤]. وانتشرت تجارة العجوة ، وكانت فى بعض الأحيان فاسدة [٥] ربما كان الهدف من ذلك عملية الغش التجارى ، أو الحصول على أكبر قدر ممكن من الأرباح ، وفى تلك الحالتين يدخل هذا أو ذاك السجن ، ويلاحظ أن العجوة لم تكن السلعة الوحيدة الفاسدة ، ولكن وجدت بعض السلع الأخرى الفاسدة مثل الجبن وغير ذلك [٦]، ويرجح أن يكون فساد السلعة ليس ناتجًا عن الغش التجارى أو الحصول على الأرباح الكثيرة ربما يكون ذلك راجع إلى ظروف ليس للبائع أى هدف منها ، مثل العوامل الجوية مثلاً ، أو سوء التخزين ، ويلاحظ أنهم أحيانًا يستوردون الجبن من بعض الدول الأوروبية وخصوصًا قبرص [٧].

ووجدت تجارة الياميش وخصوصًا الجوز القبرصى ، وإحيانًا يكون مغشوشًا ، وعلى هذا يطالب المشترى بالتعويض اللازم الناتج عن هذا الغش ، ويدافع البائع عن نفسه بأنه لم يعلم أن – الجوز – كان مغشوشًا[٨] . ومن الملاحظ أيضًا أنه قد أنشئت شركة مشاركة للتجارة فى الكتان والعجوة ، وبذا يكون الهدف التجارى ليس قائمًا على مجال التخصص ، فنجد أن

---

١ – سجل رقم ١١ ، مادة ١٣٦ ، ص ٤١ ، بتاريخ ٢١ رجب ٩٧٨ هـ / ١٥٧٠م.

٢ – سجل رقم ٩ ، مادة ٦٦٢ ، ص ٢١٢ ، بتاريخ ٨ رمضان ٩٩٣ هـ / ١٥٨٥م ، سجل رقم ١١ مادة ٨٨٠، ص ٢٢١ ، بتاريخ ١٦ ذى القعدة ٩٧٨ هـ / ١٥٧٠م ، مادة ٨٩٩ ، ص ٢٢٦ ، بتاريخ ١٩ ذى القعدة عام ٩٧٨ هـ / ١٥٧٠م .

٣ – سجل رقم ١١ مادة ٩٣٩ ، ص ٢٣٤ بتاريخ ١٧ شوال عام ٩٧٨ هـ / ١٥٧٠م ، مادة ٩٦٢ ، ص ٢٣٨ ، بتاريخ ٢٦ ذى القعدة ٩٧٨ هـ / ١٥٧٠م ، مادة ٩٨٨ ، ص ٢٤٤ بتاريخ ٢٩ ذى القعدة عام ٩٧٨ هـ / ١٥٧٠م ، سجل رقم ١٢ مادة ٢١٢ ، ص ٢٧٩ بتاريخ ٧ محرم عام ٩٨٦ هـ / ١٥٧٨م .

٤ – سجل رقم ١١ مادة ٦٧٦ ، ص ١٧٥ ، بتاريخ ١١ شوال عام ٩٧٨ هـ / ١٥٧٠م .

٥ – سجل رقم ١١ مادة ٦٢٨ ، ص ١٦٦ ، بتاريخ ١١ شوال عام ٩٧٨ هـ / ١٥٧٠م .

٦ – سجل رقم ٥ مادة بدون رقم ، ص ١٩٨ ، بتاريخ ١٣ رمضان عام ١٠٠٣ هـ / ١٥٩٤ م .

٧ – سجل رقم ١٨ ، مادة ١٢ ، ص ٥ بتاريخ ٦ جمادى الأولى ٩٩٠ هـ / ١٥٨٢ م .

٨ – سجل رقم ٥ مادة بدون رقم ، ص ١٩٨ ، بتاريخ ١٣ رمضان عام ١٠٠٣ هـ / ١٥٩٤م .

الشركاء من السقايين والآخر من البرلس ، ويذكر قيمة رأس المال العينى والنقدى ، ويحدث أن يختلف الشريكان نتيجة أن أحدهم قد أخل بشروط الاتفاق فيما بينهم ، مثل قيامه ببيع بعض الأصناف أثناء غياب شريكه ، دون علمه ، وعلى هذا يطلب الشريك ، فصل الشركة ، ودفع التعويض المناسب (٢).

وكانت بعض السلع تباع بالمقايضة مثل التمر ، الذى يباع بالمقايضة على ورد ، فيدفع جزء من السعر بالورد ، ويقسط الباقى على أيام (٣)، ويرى الباحث أنه بالرغم من أنه قد جرت العادة على إتمام عملية البيع بالتقسيط الشهرى فى بعض السلع إلا أنه يحدث أحيانًا أن يكون سعر البيع نفسه قليلاً فلا يستحق التقسيط على آجال شهرية ، ولهذا يقسط على أيام ، أو أن يكون الدافع لذلك هو تسديد الثمن بأقصى سرعة .

أما تجارة « البكسماط »(٤) فتاجر فيها بعض المغاربة المقيمين برشيد ، كما أنهم عملوا كوكلاء لحلبيين مقيمين بالقسطنطينية ، ويشترون بموجب هذا التوكيل(٥) البكسماط الذى يتم توريده للعمارة الشريفة ، فنجد الأوامر الصادرة دائمًا بضرورة الاهتمام بتوريده هو والقمح الخاص بصناعته(٦) ، وكان بعض الأهالى يبيعه بأقساط شهرية . ويتباطأ بعضهم فى دفع بقية الأقساط ، وينتهى بهم الأمر إلى إيداعهم فى السجن (٧) .

ووجدت تجارة الزيت الحار ، ويباع غالبًا على أقساط شهرية (٨)، فاشتغل المغاربة فى تجارة السيرج ، وخصوصًا مع بعض اليهود الربان ، الذين يصرون على أن تكون المعاملة بالدينار الذهبى الجديدة(٩) ، وير الباحث أن السبب فى ذلك يرجع إلى حرص اليهود على

---

٢ - سجل رقم ١٤ مادة ١١٦٥ ، ص ٣٥٧ ، بتاريخ ١٥ ربيع الثانى ٩٨٧ هـ / ١٥٧٩ م .

٣ - سجل رقم ١٢ ، مادة ٤١٧ ، ص ١٤٧ ، بتاريخ ١٦ صفر ٩٨٦ هـ / ١٥٧٨ م ، سجل رقم ١٨ مادة ٧٧ ص ٢٦ ، بتاريخ ١٧ رمضان عام ٩٩٠ هـ / ١٥٨٢ م .

٤ - بقسماط : بالمفاهيم العسكرية لذلك الزمان فإن تجهيز (البقسماط) يعنى قيام حملة عسكرية للغزو ، فالبقسماط هو ذلك النوع من الخبز الذى يصلح لفترات طويلة لاستخدام الجنود . (انظر : عبدالوهاب بكر ، الدولة العثمانية ومصر فى النصف الثانى من القرن الثامن عشر ، دار المعارف، القاهرة ١٩٨٢، ص ١٨٢) .

٥ - سجل رقم ١٢ ، مادة ٢٦٧ ، ص ١٣٢ ، بتاريخ ١٧ صفر ٩٨٦ هـ / ١٥٧٨م .

٦ - سجل رقم ١٥ ، مادة ١٤ ، ص ٩ بتاريخ أول ذو القعدة عام ٩٨٨ هـ / ١٥٨٠ م .

٧ - سجل رقم ١٦ ، مادة ٤٥٥ ، ص ١٨٥ بتاريخ ١٧ محرم ١٠٠٣ هـ / ١٥٩٤م .

٨ - سجل رقم ٦ ، مادة ٣٥٦ ، ص ١٤٥ ، بتاريخ ١٦ صفر عام ١٠٠٤ هـ / ١٥٩٥ م .

٩ - سجل رقم ١٢ مادة ٤٤٠ ، ص ١٥٤ ، بتاريخ ١٨ صفر عام ٩٨٦ هـ / ١٥٧٨ م .

- الدينار الذهبى ، يساوى خمس وعشرين بارة ، ولكن عقب انهيار النقد عام ٩٩٢ هـ / ١٥٨٤م،=

المعاملة بالعملة الذهبية ، حرصاً منهم على الاحتفاظ بقيمتها الاقتصادية ، وخصوصاً أن بعضهم كانوا صيارفة ، فمن الطبيعي أن يعرفوا قيمة العملة .

أما تجارة البن اليمني، فكان يتم استيراده عن طريق ميناء القصير، ثم ينقل بعد ذلك إلى قنا[١] ثم إلى القاهرة[٢] ثم يوزع بعد ذلك على البلاد ومنها إلى رشيد[٣] . ووجدت

= وأصبح كل خمس وثمانين بارة تساوى ديناراً شريفياً ، ولكن في عام ١٠٠٩ هـ / ١٦٠٠م أصبح الدينار الذهبي يساوى نصف فضة (عفاف مسعد العبد ، دور الحامية العثمانية في تاريخ مصر ، ص ٤٣).

١ - قنا : من المدن المصرية القديمة ذكرها جوتييه في قاموسه فقال : إن اسمها المصرى القديم شابت chabt والظاهر أن اسمها تغير في القرن الثالث الميلادى ، بدليل أن جورج القبرصي ذكرها ضمن أقسام أبرشية طيبة الوسطى باسم Maximianopolis ، بين مدينتي دندرة وطيبة ، نسبة إلى الإمبراطور مكسيمليان . وذكر أميلينو في جغرافيته . فقال إنها وردت في كشف الأبرشيات باسم قونه : Kainipolis : konni والأول اسمها العربى والثانى القبطي والثالث رومى . وذكرها أبو صالح الأرمني في كتابه الديورة باسم قناة . وفي معجم البلدان قنا مدينة لطيفة بصعيد مصر ، بينها وبين قوص يوم واحد وتنسب إليها كورة قنا ، وورد في الطالع السعيد ، يقال في قنا إقنى بكسر أوله أو فتحه ، وألف مقصورة في آخره وأهلها يسمونها قنا . وفي الانتصار قنا ، بلدة كبيرة في ضفة النيل الشرقية ، بها مارستان (مستشفى) وحمامان وأبنية مرتفعة البناء واسعة الفناء (الحوش) وبها ربط (جمع رباط) وهي الدور التي يتعبد فيها الصوفية ، وخرج من هذه المدينة جماعة من العلماء والرؤساء ، وأرباب المقامات والمكاشفات . ولابد أن صاحب الانتصار ، يقصد من بينهم الشيخ عبدالرحيم القنائي ، صاحب المقام الشهير بهذه المدينة . ووردت في قوانين ابن مماتي ، وفي تحفة الإرشاد ، وفي التحفة ، قنى من أعمال القوصية ، وفي دفاتر الروزنامة القديمة ، وفي تاريخ ١٢٣١هـ / ١٨١٣م برسمها الحالي . وكانت قنا كورة من كور مصر ، بالصعيد الأعلى ، ذكرها اليعقوبي في كتاب البلدان . وفي أيام الدولة الفاطمية ألغيت الكورة ، وأنشئت الأقسام الإدارية الكبيرة ، فأضيفت قنا إلى الأعمال القوصية ، التي كانت قاعدتها قوص فأصبحت قنا من نواصيها ، استمرت كذلك إلى آخر دولة المماليك . وفي أيام الحكم العثماني ألغيت الأعمال القوصية ، والأخميمية والأسيوطية وجعلت كلها عام ٩٣٢ هـ / ١٥٢٥م ، إقليماً واحداً باسم ولاية جرجا . وفي سنة ١٢٤١هـ / ١٨٢٦م، قسمت ولاية جرجا إلى مأموريات ، منها مأمورية قنا وجعلت قنا قاعدة لهذه المأمورية ، لتوسطها بين بلادها ، وشهرتها بسيدى عبد الرحيم القنائي . وفي أول المحرم ١٢٤٩ هـ / ١٨٣٣م أصدر محمد على الكبير ، أمراً بتسمية المأموريات باسم مديريات ، وبذلك أصبحت مأمورية قنا - من تلك السنة - باسم مديرية قنا . ومن سنة ١٢٤١ هـ / ١٨٢٦م أى من وقت جعل قنا مأمورية ، قسمت تلك المأمورية ، إلى أقسام إدارية ، منها قسم قنا ، وقاعدته مدينة قنا . ومن أول سنة ١٣٠٨ هـ / ١٨٩٠م سمي مركز قنا . وبسبب كثرة أعمال الضبط والإدارة بمدينة قنا ، أصدر وزير الداخلية قراراً في سنة ١٣٥٩ هـ / ١٥ مايو ١٩٤٠ بفصل مدينة قنا ، وقرية الحميدات ، من بلاد مركز قنا هما وملحقاتهما ، وجعلهما مأمورية قائمة بذاتها . (انظر : محمد رمزى ، القاموس الجغرافي ، القسم الثاني ، الجزء الرابع ، ص ١٧٨ ، ١٧٩) .

٢ - جيرار ، المرجع السابق ، ص ٢٠١ .

٣ - سجل رقم ١١ مادة ٩١٣ ، ص ٢٢٨ ، بتاريخ ٢١ ذى القعدة عام ٩٧٨ هـ / ١٥٧٠ م .

تجارة البيض ، الذى كان يورد للحلوانية[١] وهذا يرجع إلى طبيعة عملهم لأن البيض يستخدم فى صناعة الحلوى ، كما اشتغل بعض المغاربة فى تجارة الخضار ، حتى أنهم اشتهروا بتلك التسمية ، ويطلق عليهم أحيانًا المغربى الخضرى ، وأحيانًا يبيعون خضارًا فاسدًا ، وينتهى بهم الأمر إلى معاقبتهم على ذلك[٢] أما تجارة الليمون المملح (المخلل) فكانت موجودة وخصوصًا أنها كانت تورد إلى البقالين[٣] ويرجع هذا لطبيعة عملهم ، بالإضافة إلى ذلك وجدت تجارة الزبيب الأسود ، ويلاحظ أن بعض الحجازيين وخصوصًا الجدوين ، تعاملوا فى هذه التجارة مع بعض الأروام ، وأحيانًا يضيع منها بعض العبوات أثناء الشحن [٤].

وكان لأهل الذمة المقيمين برشيد ، نصيب فى التجارة وخصوصًا اليهود ، فقد تاجروا فى الخيار الشنبر [٥]، بالإضافة إلى ذلك فقد تاجروا فى الخمور ، وخاصة الخمور المستوردة من سالونيك ، ويلاحظ أنهم قاموا فى التجارة كوكلاء عن بعض التجار الأوروبيين المقيمين بالخارج[٦] ويرجع السبب فى ذلك لسبب دينى ؛ لأن المسلمين كرهوا بيع الخمور ، وعلى هذا فقد تركت هذه التجارة لأهل الذمة ، ويتضح ذلك فى أن بعض التجار الأوروبيين المقيمين برشيد وخصوصًا القبارصة يشتغلون أيضًا بهذه التجارة ، ويحدث أحيانًا بيع الخمور بالمقايضة بالكتان ، ويتم تحديد السعر لكل من السلعتين ، ثم يدفع الفرق بين السعرين ، وتتم هذه العملية غالبًا بين الأوروبيين [٧].

وبعد فهذه أمثلة على سبيل المثال لا الحصر ، لبعض الأنشطة التجارية الخاصة بتجارة بعض المواد الغذائية التى كان يتعامل بها أهل رشيد أو العرب المقيمين بها ، وبعض أهل

---

١ - سجل رقم ١٤ ، مادة ٦٨٧، ص٢٠٠ بتاريخ ١٦ رمضان عام ٩٨٧ هـ / ١٥٧٩م ، سجل رقم ١٦ مادة ٥٦٤ ، ص ٢٢ ، بتاريخ ١٤ شعبان عام ٩٧١ هـ / ١٥٦٣م .

٢ - سجل رقم ١١ ، مادة ٦٣٥ ، ص ١٦٧ بتاريخ ١٢ شوال عام ٩٧٨ هـ / ١٥٧٠م .

٣ - سجل رقم ١٦ مادة ١٠١١ ، ص ٣٧٤ ، بتاريخ ٢ جمادى الثانية عام ٩٩٥ هـ / ١٥٨٦م.

٤ - سجل رقم ١٧ ، مادة ٨٢٥ ، ص ٢٧٣ ، بتاريخ ١٦ صفر عام ١٠٠٢ هـ / ١٥٩٤ م .

٥ - سجل رقم ٩ مادة ٦٦٤ ، ص ٢١٣ بتاريخ ٨ رمضان عام ٩٩٣ هـ / ١٥٨٥ م (خيار شنبر هو نبات ملين « انظر : ليلى عبد اللطيف ، المرجع السابق ، ص ٤٤٦ ») .

٦ - سجل رقم ١٤ مادة ١٩ ، ص ٥ ، بتاريخ ٢٥ جمادى الأولى ٩٨٧ هـ / ١٥٧٩ م ، سجل رقم ١٧ مادة ١٢٣ ، ص ٣٩ ، بتاريخ ١٧ شعبان عام ١٠٠١ هـ / ١٥٩٢ م .

٧ - سجل رقم ٤ مادة ١٧٨ ، ص ٥٦ ، بتاريخ ١٩ جمادى الثانى عام ٩٧٨ هـ / ١٥٧٠ م .

الذمـة سـواء كانوا من أهل البـلاد أو من البـلاد الأوروبيـة ، وإن كانت هـناك تجارة فى بعض السلع الأخرى مثل تجارة الشمع الذى كان يستورد من أضاليا فكان له نصيب للتجارة فى رشيد[١]، وكانت بعض النسـاء تعمل فى تجارة الشمـع ، ففى تلك الحالة توكل بعض الرجال فى استلام ما يخصها من الثمن ، أو تحصيل ما يتبقى من أقساط[٢].

أما تجارة المنسوجات فقد تمثلت فى تجارة الكتان والجوخ والحرير والصوف ، وغير ذلك من المنسوجات الأخرى ، ولذلك فقد ازدهرت تجارة الكتان فى رشيد نظراً لشـهرتها فى تلك الصناعة[٣] ، وكان يصـدر للخارج [٤]، وقد كان للأوروبيين نصيب فى هذه التجارة ، حيث اتبعوا أساليب ملتوية مع الأهالى ، مثل التقليل من سعر البضاعة ، وفى هذا المجال نجد أن المغاربة قاموا بأعمال الترجمة بين الأوروبيين والأهالى [٥]، وبعد الاتفاق على البيع يشحن الكتـان للإسكندرية ، وأحيـانًا يتـعرض للنقص أثناء الشـحن ، أو يحدث خلافًا على أجرة الشحن[٦]. ويحدث أحيانًا أن تتم المقايضة علي بيع غزل منسوجات فى بلاد الشام على أن يتم استيراد بدلاً منها حرير ، ويراوغ المشترى ولايورد الحرير ، ويدعى بأنه قد دفع الثمن ، وبالتالى لا تحدث عملية المقايضة [٧]. وبخصوص تجارة الجوخ المستورد من الهند ، فيباع على أقساط شهرية نظير رهن عقار المشترى ، حتى يتم تسديد بقية الأقساط [٨]، ويرى الباحث أن السبب فى ذلك ربما يؤدى إلى أزمة الثقة بين الاثنين نتيجة لتعامل سابق ، أو يرجع إلى ضخامة الكمية المباعة ، فعلى هذا الأساس أراد البائع أن يضمن حقه فرهن عقار المشترى ،

---

١ – سجل رقم ١٢ ، مادة ٨٩٦ ، ص ٢٢٥ ، بتاريخ ١٩ ذى القعدة ٩٧٨ هـ / ١٥٧٠م .

٢ – سجل رقم ١٨ ، مادة ٣ ، ص ٢ بتاريخ ١٤ جمادى الأولى ٩٩٠ هـ / ١٥٨٢م .

٣ – سجل رقم ١١ ، مادة ١٠٤٣ ، ص ٢٥٥ بتاريخ ٧ ذى الحجة ٩٧٨ هـ / ١٥٧٠م.

٤ – سجل رقم ٧ ، مادة ٢٥٨ ، ص ١١٢ ، بتاريخ ١٤ ربيع الأول عام ٩٧١ هـ / ١٥٦٣م.

٥ – سجل رقم ٨ ، مادة ٥٠٢ ، ص ١٧٣ بتاريخ ١٠ جمادى الثانى عام ٩٧٣ هـ / ١٥٦٥م ، مادة ٥٢٤ ، ص ١٧٩ بتاريخ ١٢ جمادى الثانى ٩٧٣ هـ / ١٥٦٥ م ، سجل رقم ٩ ، مادة ٥١١ ، ص ١٨٣ بتاريخ ٢٩ ربيع الثاني عام ١٠١١هـ / ١٥٩٣م .

٦ – سجل رقم ٥ مادة بدون رقم ، ص ٢٣ بتاريخ ١٢ شوال عام ٩٨٩ هـ / ١٥٨١م ، سجل رقم ١٦ ، مادة ١٠٤٨ ، ص ٣٨٣ ، بتاريخ ١١ جمادى الثانى عام ٩٩٥ هـ / ١٥٨٦م ، سجل رقم ٧ ، مادة ٦٧، ص ٢٢٤ بتاريخ ١٨ محرم عام ١٠٠٢ هـ / ١٥٩٣م .

٧ – سجل رقم ١٨ مادة ١١٨٣ ، ص ٣٨٤ ، بتاريخ مستهل ربيع الأول عام ٩٩١ هـ / ١٥٨٣م .

٨ – سجل رقم ١٦ ، مادة ٤٧٧ ، ص ١٩٣ بتاريخ ٢٣ محرم عام ١٠٠٣ هـ / ١٥٩٤م .

أو ربما أراد أن يضمن حقه في حالة وفاة المشترى ، وهذا لا يمكن الأخذ به لأن البائع نفسه لا يضمن عمره .

ووجدت أيضًا تجارة أغطية الرأس للسيدات والتي كانت لها شهرة كبيرة وخاصة الأغطية الحجازية(١). ووجدت تجارة الصوف المغربي الذى كان له شهرة في تلك الفترة وخلط بالكتان(٢)، واستخدم في صناعة الأحرمة الصوفية .

ووجدت أيضًا تجارة الأخشاب ، ويلاحظ أن بعض الأوروبيين وخصوصًا الإيطاليين كانوا يقومون بعملية الاستيراد والتعامل مع التجار من أهالي المدينة (٣)، كما أن التجار يقومون ببيعها بالأجل والدفع بعد مدة معينة (٤)، ويتعهد الأهالي بتوريد الخشب اللازم للترسخانة (الترسانة) ، وفي تلك الحالة يورد الخشب بصفة عاجلة دون أى تباطئ أو إهمال ، ومن يهمل في ذلك يعامل بحزم ، كما يورد معه الزفت (٥)، وتاجر بعض الحدادين في أدوات المعمار مثل المسامير (٦)، كما قام بعض التجار المغاربة المقيمين برشيد بالتعامل في هذه التجارة التي كانت تباع أيضًا على آجال ، ونجد مندوب البائع هنا من بعض القبانية (٧).

أما تجارة المرايات ، فقد كانت تستورد من الخارج ، وإن لم يذكر اسم البلد المستورد منها، ولكن يلاحظ أن بعض المغاربة الصنهاجيين والحجازيين يؤخذ بشهادتهم في حالة الخلاف(٨). ووجد للتجار الأوروبيين المقيمين برشيد نصيب أن بعض العبوات كانت ناقصة الميزان ويحدث خلاف على ذلك (٩).

---

١ – سجل رقم ٧ ، مادة ١٢٥ ، ص ١٢٩ بتاريخ ١٦ شعبان عام ١٠٠١ هـ / ١٥٩٢م .

٢ – سجل رقم ١٤ ، مادة ١٤٧ ، بتاريخ ١١ شعبان عام ٩٨٧ هـ / ١٥٧٩م .

٣ – سجل رقم ١٤ ، مادة ٦٧٩ ، ص ٢٠٠ ، بتاريخ ١٦ رمضان عام ٨٩٧ هـ / ١٥٧٩م ، سجل رقم ٨ ، مادة ٢٧٣ ، ص ٤١٢ ، بتاريخ ٢٥ ربيع الأول عام ٩٨٧ هـ / ١٥٧٩م .

٤ – سجل رقم ١٤ مادة ٦٨٩ ، ص ٢٠٦ ، بتاريخ ٢٠ رمضان عام ٩٨٧ هـ / ١٥٧٩م .

٥ – سجل رقم ١٥ ، مادة ١٩ ، ص ٢٤ ، بتاريخ أواسط جمادى الأول ٩٨٩ هـ / ١٥٨١م .

٦ – سجل رقم ١٦ ، مادة ٩٤٠ ، ص ٣٤٩ ، بتاريخ ٥ ذى القعدة الحرام ، عام ٩٩٥ هـ / ١٥٨٦م .

٧ – سجل رقم ١٦ مادة ٩٤٠ هـ ، ص ٣٤٩ ، بتاريخ ٥ ذى القعدة الحرام عام ٩٩٥ هـ / ١٥٨٦م .

٨ – سجل رقم ١٣ مادة ٢١٩ ، ص ٨٢ بتاريخ ١٦ محرم عام ٩٥٥ هـ / ١٥٤٨م .

٩ – سجل رقم ٧ مادة ٧٦ ، ص ٢٧ بتاريخ ١٦ ربيع الأول عام ١٠٠٢ هـ / ١٥٩٤ م .

وإذا كانت رشيد قد قامت بدور مهم ، فى أدوات المعمار وغير ذلك، فإننا نجد أنها قامت أيضًا بدور فى تجارة الحيوانات ، وخاصة الجمال ، فيذكر دائمًا عددها ولون كل منها ، ومواصفاتها ، ومن الملاحظ هنا أن الذى يقوم بعملية البيع والشراء بعض العربان ، وكان البيع بالفضة الجديدة[١] وأحيانًا بالمقايضة بأثوار ، مع دفع فرق السعر بالفضة ، وذلك بالاتفاق بين البائع والمشترى [٢]؛ ويرجع ذلك إلى أنهم يفضلون التعامل بالفضة ، ولم يكن العربان وحدهم فى هذا المجال ، بل أن بعض الأهالى اشتغل بهذه التجارة ، وغالبًا يكون المشترى هنا من العربان نظرًا لظروفهم واحتياجاتهم للجمال فى حياتهم اليومية [٣]، كما قايضوا الجمال على حيوانات أخرى مثل البغال [٤]، كما تاجر فيها بعض الأهالى [٥].

---

١ - الفضة (أو نصف الفضة) نقد تركى ترجع أقدم إشارة إليه فى سنة ٩٩١هـ / ١٥٨٣م ، وقد ضرب أولاً من الفضة بقيمة قدرها أربع أقجات " أخشا " وسرعان ما اختلف مركز " الأخشا " باعتبارها الوحدة النقدية التركية الصغرى ، حتى أصبحت الفضة تساوى ١ : ٤٠ من القرش بوزن قدره ستة عشرة قمحة أى ١,١١ جرام ، ثم انخفض وزنها إلى ربع ذلك فى أوائل القرن التاسع عشر الميلادى وقل ما فيها من فضة ، وفى نظام العملة المجيدى الذى اتبع سنة ١٢٦٠ هـ / ١٨٤٤م ، أصبحت الفضة قطعة صغيرة من العملة النحاسية ، تضرب فى أستانبول وفى مصر على السواء ، وقد أطلق الأتراك على الفضة اسم " بارة " الفارسية ، ويرادف اسم " البارة " و " الفضة " فى عصر الجبرتى اسم " نصف فضة " و " مؤيدى " ، وقد كانت هذه العملة وسيلة هامة لتحقيق مرونة العمليات التجارية فى مصر ، وقد ظهر ذلك بوضوح فى ذى الحجة سنة ١٢١٧ هـ (أبريل سنة ١٨٠٣م) حين حدث امتصاص كبير للفضة الأنصاف من الأسواق المصرية أولاً بأول لبيعها بالشام بسعر أزيد مما هو عليه فى مصر ، بحيث " لا يترك إلى الصيارف منها إلاّ القليل حتى شحت بأيدى الناس جدًا ووقف حالهم فى شراء لوازم البيوت ومحفزات الأمور " ولم يكن هذا النوع من النقود فى عصر محمد على بأحسن حالاً . ففى ذى الحجة سنة ١٢٢٦ هـ / يناير ١٨١٢م . عدمت " الفضة العددية فى أيدى الناس فيدور الشخص بالقرش وهو ينادى على حرفة بنقص أربعة أنصاف نصف يوم حتى يصرفه ومن ثم أصبحت الفضة العددية " أو الأنصاف " مجرد نقود حسابية لا وجود لها فى الواقع ، ولكن لايزال اسم النقد الفضة " مستعملاً فى ريف مصر حتى اليوم فيطلقه العامة على أجزاء القرش أو مضاعفاته ، على أساس أن القرش يساوى أربعين نصف فضة " أو أربعين بارة " فيقال : " عشرة فضة "وستين فضة " وهكذا . (انظر ، عبد الرحمن فهمى، النقود المتداولة أيام الجبرتى ، ص ٥٧٣) .

٢ - سجل رقم ٥ مادة ٢٧٣ ، ص ١٠٠ ، بتاريخ ٢٠ شوال عام ٩٦٩ هـ / ١٥٦١م ، سجل رقم ٦ مادة ١٥٧، ص ٦٢ بتاريخ ١٧ ربيع الثانى عام ١٠٤٤ هـ / ١٥٩٥م .

٣ - سجل رقم ١٦ مادة ١١٢٦ ، ص ٤١٣ ، بتاريخ ١٤ ذى الحجة عام ١١٠٣ هـ / ١٦٠٤ م .

٤ - سجل رقم ٨ ، مادة ٣٢٣ ، ص ٨٢ ، بتاريخ ٢ جمادى الأول عام ٩٧٣ هـ / ١٥٧٥م ، سجل رقم ١٧ مادة ٤٥٨ ، ص ١٥٦ ، بتاريخ ٩ ذى القعدة عام ١٠٠١ هـ / ١٥٩٢ م .

٥ - سجل رقم ١٨ ، مادة ٧٩١ ، ص ٢٦٦ ، بتاريخ ٢٣ ذى القعدة عام ٩٩٠ هـ / ١٥٨٢م.

ولتجارة البغال فى رشيد طقوس منها أن يذكر ما بها من العيوب إن وجدت وتتم عملية البيع أحياناً على أقساط شهرية ، ويحدث أحياناً أخرى بالرغم من اتفاق البائع على البيع بالتقسيط إلا أنه لا يسلم البغل ، إلا بعد تسديد جميع الأقساط من جانب المشترى ، ولا نعرف سبباً لذلك ، ربما يرجع لعدم الثقة بينهم ، أو أن يكون ذلك راجعاً إلى تعامل سابق بينهما ، ونظراً لحدوث بعض المتاعب فى السداد ونتيجة لاحتياج أهل الحرف للبغال وخصوصاً الطحانيين ، فقد تاجروا فيها سواء بالبيع أو الشراء ، وبالرغم من أن البيع كان بالتقسيط دون الرهن ، فإن المشترى قد يتباطأ فى الدفع، وفى تلك الحالة فالبائع ليس أمامه إلا أن يلجأ للقضاء (١). ومن الملاحظ أن بعض الشوام المقيمين برشيد ، قد ساهموا فى هذه التجارة ، التى كانت تتم أحياناً بالمقايضة . ووجدت تجارة الأحصنة أيضاً (٢). بالإضافة إلى ذلك فكان لتجار الحمير نصيب فى هذه التجارة ، وخاصة أنه كان يمثل وسيلة النقل الوحيدة فى تلك الفترة ، وكانت تجارته سائدة بين المكارين(٣) أو بينهم وبين الأهالى ، وتباع على أقساط شهرية متفق عليها(٤) وأحياناً يدخل بعض الصعايدة فى هذه التجارة (٥). كما تباع الحمير لبعض الإدكاوية (٦).

واعتمدت تجارة الجلود أساساً على جلود الثيران والبقر (٧). ويتم البيع أحياناً على أساس المقايضة ، أما على الثيران وجلودها مع بعض المحصولات الزراعية مثل القمح أو غير ذلك من المحصولات الأخرى (٨). وتاجر التجار الأوروبيين وخصوصاً الفرنسيين فى هذه التجارة ،

---

١ – سجل رقم ٨ ، مادة ٢٢٣ ، ص ٨٢ ، بتاريخ ٢ جمادى الأول عام ٩٧٣ هـ / ١٥٧٥م .

٢ – سجل رقم ١١ ، مادة ١٢٠٢ ، ص ٢٩٦ ، بتاريخ ١ محرم عام ٩٧٩ هـ / ١٥٣١ م.

٣ – سجل رقم ١١ ، مادة ٥٢٠ ، ص ١٥٠ ، بتاريخ ١٢ شوال عام ٩٧٨ هـ / ١٥٧٠م ؛ سجل رقم ١١ ، مادة ١٢٧٤ ، ص ٣١٦ ، بتاريخ ١٩ محرم عام ٩٧٩ هـ / ١٥٧١ م .

٤ – سجل رقم ١٣ مادة ١٧٢ ، ص ٧٤ ، بتاريخ ١٧ رجب عام ١٠٠١ هـ / ١٥٩٢ م .

٥ – سجل رقم ١٤ مادة ٤٧٢ ، ص ٨٤ ، بتاريخ ٥ رجب ٩٨٧ هـ / ١٥٧٩ م ؛ مادة ٨٨٣ ، ص ٢٥١ ، بتاريخ ٤ ذى القعدة عام ٩٨٧ هـ / ١٥٧٩م ، مادة ٧٨٤ ، ص ٢٥٢ بتاريخ ٤ ذى القعدة عام ٩٨٧هـ/ ١٥٧٩ م .

٦ – سجل رقم ١٦ ، مادة ٢٩٣ ، ص ١٢١ ، بتاريخ مستهل شعبان عام ١٠٠١ هـ / ١٥٩٢ م .

٧ – سجل رقم ١٧ ، مادة ٩١٠ ، ص ٣٠٣ ، بتاريخ سلخ ربيع الأول عام ١٠٠٢ هـ / ١٥٩٣م ؛ سجل رقم ٦، مادة ١١٠ ، ص ٤٥ ، بتاريخ ٢٥ ربيع الأول عام ٩٧٣ هـ / ١٥٦٥ م .

٨ – سجل رقم ٦ ، مادة ٦٢٠ ، ص ٢٥٨ ، بتاريخ ١٢ ذى الحجة ، عام ١١٠٣ هـ / ١٦٠٤ م .

الذين كانوا يقومون بالشراء على أقساط شهرية ، ويتباطأ بعضهم فى دفع بقية الأقساط ، وينتهى الأمر بإيداعهم فى السجن(١) بالإضافة إلى ذلك وجدت تجارة العصيان من الخيزران(٢) .

كما كانت هناك تجارة من نوع غريب ، ألا وهى تجارة الشعر ، فيتفق مع بعض الشعراء على كتابة عدد من الأبيات بسعر معين ، ولكن بعد الانتهاء من الكتابة ، لا يدفع بقية الأجر المتفق عليه(٣) ويرجع ذلك إما أن يكون ناتجًا لعدم تذوقهم الشعر ، وإما أنهم يفعلون ذلك بغرض التسلية .

أما تجارة العبيد والجوارى ، فقد وجدت هذه التجارة فى رشيد ، ومن الملاحظ أنه لم يكن يذكر أحيانًا جنسية العبد أو الجارية التى تباع ، بالرغم من تحديد سعر البيع ، ويتم أحيانًا البيع على أقساط شهرية(٤) . ففى تلك الحالة يباع العبد المجهول الجنسية بمبلغ أقل(٥) ربما يرجع ذلك إلى أنه – العبد – (أراد صاحبه أن يتخلص منه ، أو أن يكون ذلك مرجعه لعملية المساومة التى تتم بين البائع والمشترى ، أو أن يكون به بعض العيوب الخلقية ، ويلاحظ أن فى عملية البيع بالأجل يحدث بعض الخلافات على دفع بقية الأقساط ، وينتهى بهم الأمر إلى الالتجاء للقضاء(٦) ومن السمات الواضحة أن سعر الجارية كان مرتفعًا (٧)، وتتم عملية الشراء أحيانًا عن طريق المقايضة ، فيدفع مبلغًا مقدمًا من السعر المتفق عليه ، ويتم تسديد

---

١ – سجل رقم ١١ ، مادة ٢٩٨ ، ص ٩٣ ، بتاريخ ٢٣ رجب عام ٩٧٨ هـ / ١٥٧٠م .

٢ – سجل رقم ١٤ ، مادة ٢٠١ ، ص ٦٣ بتاريخ ٢٣ جمادى الثانى عام ٩٨٧ هـ / ١٥٧٩م .

٣ – سجل رقم ١٤ ، مادة ١٩٠ ، ص ٦٠ ، بتاريخ ٢١ جمادى الثانية عام ٩٨٧ هـ / ١٥٧٩م.

٤ – سجل رقم ٦ ، مادة ٢١ ، ص ٨ ، بتاريخ ٢٩ صفر عام ٩٧١ هـ / ١٥٦٣ م .

٥ – سجل رقم ٦ ، مادة ٢٦ ، ص ١٥ ، بتاريخ ١٥ ذى الحجة الحرام عام ٩٧١ هـ / ١٥٦٣ م .

٦ – سجل رقم ٦ مادة ٢٠ ، ص ٧ بتاريخ ١٦ ذى الحجة الحرام عام ٩٧١ هـ / ١٥٦٣م .

٧ – سجل رقم ١٤ ، مادة ٧٣٩ ، ص ١٧٨ ، بتاريخ ٢٥ شوال عام ٧٩٨ هـ / ١٥٧٠ م .

الباقى من مصنوعات مستوردة مثل الجوخ الجزائرلى ، أو مصنوعات محلية مثل الأقمشة القطنية (١).

ولم تكن تجارة العبيد والجوارى ، قاصرة على الأفراد فقط ، بل شملت فى بعض الأحيان أسرة بأكملها ، تشمل الزوج والزوجة والابن ، ويذكر فى تلك الحالة جنسيتهم ، من القبارصة مثلاً ، ويعطى وصفًا تفصيليًا لهم ، ويكون المشترى هناك أوروبيًا (٢)، ومن ثمّ يطرح التساؤل خصوصًا أن عملية البيع لا تكون فى أغلب الأحوال للمسلمين ، وهنا يحدث العكس ، فربما يكون الهدف من ذلك خشية تحويلهم للإسلام ، ولذلك نجد أن كثيرًا من الأوروبيين يتعاملون فى هذه التجارة وخصوصًا الإيطاليون الذين دفعوا المبالغ من الدينارات الناقصة الوزن ، وينتهى بهم الأمر إلى المثول أمام المحاكم ، التى تلزمهم - الإيطاليون - بدفع مبالغ أخرى غيرها (٣)، ولم تقتصر تجارة العبيد والجوارى ، على أفراد أو أسرة كاملة ، ولكنها كانت أحيانًا ، جارية بابنها الرضيع ، وقد تكون خاصة بورث أحد الأبناء عن والدته المتوفية ، ففى تلك الحالة يقوم والده بالبيع خصوصًا إذا كان هذا البائع قاصرًا ، وتباع - الجارية - نقدًا ويدفع الثمن بعد المعاينة خشية وجود عيوب بها (٤)، وقد لوحظ أن بعض المتوفيين كانوا أيضًا يتاجرون فى هذه التجارة ، وخصوصًا العبيد السود ، ويكتب بعقد البيع وصفًا تفصيليًا للعبد المباع ، ويصر على دفع الثمن كاملاً بعد المعاينة (٥). ولم يكن أهالى مدينة رشيد أو الأوروبيون وحدهم فى هذه التجارة ، ولكن وجد إلى جانبهم بعض المغاربة أيضًا ، وخصوصًا فى بيع الجاريات ، وكان من حرصهم الشديد ، أنه يذكر بعقد البيع خلو الجارية من أى عيوب وأن المشترى قد فحصها ، ويلجأون لذلك خشية الغش التجارى (٦).

---

١ - سجل رقم ٦ ، مادة ٢٠٦ ، ص ٨٢ ، بتاريخ ٢٣ صفر عام ١٠٠٤ هـ / ١٥٩٥م.

٢ - سجل رقم ١١ ، مادة ٤٠٩ ، ص ١٢٢ ، بتاريخ ١٥ رمضان عام ٩٧٨ هـ / ١٥٧٠ م .

٣ - سجل رقم ١٣ ، مادة ٢٣ ، ص ١٢ ، بتاريخ ١٣ ذى الحجة عام ٩٨١ هـ / ١٥٧٣ م .

٤ - سجل رقم ١٨ مادة ٢٦٧ ، ص ٩٢ بتاريخ ١٣ رجب عام ٩٩٠ هـ / ١٥٨٢ م .

٥ - سجل رقم ١٤ مادة ٨٢ ، ص ٢٥ بتاريخ ٤ جمادى الأولى عام ٩٨٧ هـ / ١٥٧٩ م .

٦ - سجل رقم ٨ ، مادة ٥٥٢ ، ص ١٨٦ ، بتاريخ ١٠ جمادى الثانية عام ٩٧٣ هـ / ١٥٦٤ م .

٣ – الحياة الاجتماعية :

أما الحياة الاجتماعية ، فكانت متمثلة فى العادات والتقاليد ، مثل الزواج والطلاق والمعاملات والميراث وإعتاق المماليك وغير ذلك من مظاهر الحياة اليومية ، التى كانت سائدة فى تلك الفترة ، ومن الملاحظ فى حالة الزواج يذكرون دائمًا مقدم الصداق والمؤخر ، الذى كان فى أغلب الأحوال يقسط على أقساط شهرية ، أو يدفع فى حالة الفراق بسبب الطلاق أو وفاة أحدهما ، وأحيانًا لايدفع مؤخر الصداق طالما أنها فى عصمته ، وإذا تم الزواج من امرأة سبق لها الزواج لابد وأن يذكر أنها قد أوفت العدة الشرعية لها ، خاصة إن كانت مطلقة وتوفى زوجها .

وقد لوحظ أن مقدم الصداق يختلف من فئة لأخرى ، ويكون ذلك راجعًا إلى حرفته أو إلى مقدرته المالية ، فنجد المكارى مثلاً يدفع مقدم صداق معقول بالنسبة له ، أما المؤخر فهو يقسط على أقساط شهرية متساوية(١) وعندما يتباطأ بعضهم فى دفع بعض الأقساط الشهرية، ففي تلك الحالة تلجأ الزوجة للقضاء لتحصل أقساطها الشهرية من مؤخر الصداق(٢)، والسؤال الذى يطرح نفسه الآن هو لماذا يدفع الزواج مؤخر الصداق على أقساط شهرية ؟ ، الإجابة على ذلك أنه ربما يرجع ذلك لعدم الثقة بينهما ، والدليل على ذلك أنه عندما يتأخر الزوج فى دفع بعض الأقساط فإنها تلجأ للقضاء ، أو ربما يكون ذلك قد جرى العرف به فى تلك الفترة ، لأن تقسيط مؤخر الصداق كان ساريًا فى بعض فئات المجتمع ، ولوحظ ذلك إذاً تأخر الزوج فى دفع قسطين متتالين من زواجهما (٣).

وبالنسبة لانخفاض قيمة مقدم الصداق لم يقتصر على المكارين فقط ، ولكن يحدث ذلك لامرأة سبق لها الزواج قبل ذلك، مطلقة أو كانت جارية ثم عُتقت وتزوجت من أحد المغاربة مثلاً، وفى تلك الحالة يشترط عدم دفع مؤخر صداقها الشهرى طالما أنها فى عصمته ، وجرت العادة بأن يتعهد الزوج بكسوتها شتاءً وصيفًا (٤)، ولكن لماذا يشترط على الزوج بكسوة

---

١ – سجل رقم ٦ ، مادة ٢٩٩ ، ص ١٨٤ ، بتاريخ ٢٢ صفر عام ١٠٠٤ هـ / ١٥٩٥م .

٢ – سجل رقم ٧ ، مادة ٣٧٧ ، ص ٢٦٧ ، بتاريخ ١٩ صفر عام ١٠٠٤ هـ / ١٥٩٥ م .

٣ – سجل رقم ٧ مادة ٢٧٧ ، ص ٢٦٧ ، بتاريخ ١٩ صفر عام ١٠٠٤ هـ / ١٥٩٥م .

٤ – سجل رقم ٦ ، مادة ٦٢٢ ، ص ٢٥٩ ، بتاريخ ١٣ رجب عام ١٠١٣ هـ / ١٦٠٤ م .

زوجته علماً بأنه مطالب بذلك طالما أنه تزوجها على كتاب الله وسنة رسوله ، والباحث يرى أن السبب فى ذلك ؛ ربما يرجع إلى أن البعض قد يتكاسل فى ذلك ، طمعاً فى أن يكسيها أهلها ، أو غير ذلك ، أو قد تكون ثرية ، وعلي هذا الأساس يتشرط عليه كسوتها . كما أن عملية الزواج من امرأة سبق لها الزواج لم تقتصر على الأهالى فقط ، ولكن شمل ذلك بعض المغاربة السفاقسيين المقيمين برشيد ، أحياناً تزوجوا من زوجة سبق زواجها ، كانت جارية ثم أعتقت وتزوجت ثم طلقت ، ووفت العدة ويتزوجها المغربى السفاقسى ، ففى تلك الحالة يذكر ذلك فى قسيمة الزواج ، ويذكر مقدم الصداق ، والمؤخر الذى يقسط على أقساط شهرية [١]، ولم تقتصر عملية الزواج من مطلقات على بعض الأهالى أو بعض المغاربة ، نجدها أيضاً تحدث لدى بعض الهوارة الصعايدة [٢]، وإن كان ذلك يخالف عاداتهم وتقاليدهم بعدم الزواج من غير الهواريين ، ويرجع ذلك إما أن يكون ذلك الهوارى هارباً من الصعيد ، أو أن يكون ذلك راجعاً لظروف اقتصادية بحتة . ومادمنا قد تحدثنا عن زواج البدو من الأهالى ، فإننا نلاحظ أن البدو الأزديين المقيمين بالبحيرة يتزوجون من الأهالى ويشترط عليه كسوتها[٣] ، ولكن نجد أن بعض الأهالى قد زوجوا بعض بناتهم لبعض أبناء المدن الأخرى مثل دمنهور ، ففى تلك الحالة يرتفع مقدم وأيضاً المؤخر [٤]. وترجع هذه الزيادة لزواجها من شخص غريب عن المدينة ، وإن كان ذلك ينطبق على بعض أرباب الحرف الأخرى مثل السقايين[٥] أو غيرهم .

---

١ - سجل رقم ١٢ ، مادة ١٢٦ ، ص ٥٠ ، بدون تاريخ ؛ مادة ١٦٠ ، ص ١٦٢، بتاريخ ٢٨ ذى الحجة ٩٨٥ هـ / ١٥٧٧م ، سجل رقم ١٧ ، مادة ١١٨ ، ص ٣٨ ، بتاريخ ٢٦ شعبان عام ١٠٠١ هـ / ١٥٩٢م.

٢ - سجل رقم ١٢ ، مادة ١٣٩ ، ص ٥٥ بتاريخ ١٣ ذى الحجة عام ٩٨٥ هـ / ١٥٧٧م . وانظر أيضاً : صلاح أحمد هريدى ، دور الصعيد فى مصر العثمانية ، ص ٤١٩ .

- وعربان هوارة ، وهى قبيلة مغربية ، استقرت فى إقليم البحيرة ، ولكنها اضطرت تحت ضغط قبائل زنارة وحلفائهم من عربان البحيرة إلى الهجرة جنوبياً ، وزاد نفوذهم عام ٧٨٢ هـ / ١٣٨١م فى عهد حكم الأمير برقوق (٧٨٤ - ٨٠٢ هـ / ١٣٨٢ - ١٣٩٩م) ، وقد قاموا بإصلاح الكثير من الأراضى التى طغت عليها الصحراء ونجح الهوارة دون سائر القبائل الأخرى التى هاجرت من المغرب فى توطيد أقدامهم بوادى النيل ، وزاد عددهم وقوى بأسهم وانتشروا فى معظم الصعيد . (نسيم مقار ، أضواء على تاريخ الهوارة فى صعيد مصر ، المجلة المصرية للدراسات التاريخية العدد ٢٦ ، ص ١٩٢ .

٣ - سجل رقم ١٦ ، مادة ٦٥٠ ، ص ٢٥١ ، بتاريخ ٤ جمادى الآخرة ، ٩٥٧ هـ / ١٥٥٠م .

٤ - سجل رقم ١٦ ، مادة ١٥٥٤ ، ص ٥٤٥ ، بتاريخ سلخ ذى الحجة ١٠١٤ هـ / ١٦٠٥م .

٥ - سجل رقم ١٢ مادة ٦٦٣ ، ص ٢٢٩ ، بتاريخ ١٦ ربيع الأول عام ٩٨٦ هـ / ١٥٧٨ م .

ويختلف الحال هنا عند الطلاق ، فقد تبرئ الزوجة زوجها من مؤخر صداقها[١] ويتم هذا التنازل بمحض إرادتها دون كره منها ، ربما يرجع ذلك إلى أنها قد سئمت الحياة معه فتطلب منه الطلاق ، ويشترط عليها ذلك ، أو أن تكون غير راغبة فى المعيشة معه . وأحيانًا تلجأ الزوجات لعدم العودة لبيت زوجها ، وتنتهز فرصة زيارة منزل أهلها وترفض العودة ، ويجادل زوجها مرارًا بعودتها لمنزله ولكنه لا يستطيع ، وينتهى به الأمر فى النهاية إلى الالتجاء للقضاء ويحكم له بطاعتها[٢] وعندما تعود الزوجة المطلقة لعصمة زوجها مرة ثانية ، وفى هذه الحالة يطلب من الزوج زيادة مقدم الصداق[٣] ولايعرف سببًا لهذه الزيادة ربما يرجع ذلك ردًا لاعتبار زوجته عل أساس أنه قد طلقها ، أو أن يكون قد تم الاتفاق على الزيادة من جانب أهل الزوجة ، وتزوج بعض الشوام منهم ، وفى حالة الطلاق يدفع مؤخر الصداق المتفق عليه[٤] وأحيانًا يكون الزواج غير موفق ، ويطلق الزوج زوجته فى مدة لا تزيد عن شهر من زواجه ، ففى تلك الحالة تبريه الزوجة من مؤخر الصداق[٥] .

وفى حالة موت الزوج ، فإن زوجته تحصل على مؤخر صداقها من ميراثه وبعد مضى مدة العدة ، تتزوج من آخر بالرغم من أنها قد أنجبت منه - زوجها المتوفى - أولادًا ، ففى هذه الحالة يقر الزوج الثانى بالإنفاق عليها وعلى أولادها وكسوتها وكسوتهم [٦] ، والشىء الملفت للنظر هو لماذا تحصل الزوجة على مؤخر صداقها بعد وفاة زوجها بالرغم من إنجابها منه ، ربما يكون ذلك مرجعه إلى أن الزوج قد يكون متزوجًا من أخرى وتنازلت عن نصيبها ونصيب أولادها طمعًا فى الزواج بأخرى ، أو ربما يكون قد تم هذا باتفاق مع أخوة المتوفى على ذلك نظير زواجها .

واتخذت الحياة الاجتماعية مظهرًا ثانيًا ، ألا وهى الأوقاف والحياة الدينية ، منها الأوقاف الموقوفة للحرمين الشريفين ، فكانت تؤجر للأهالى ومن حصيلة إيجارها ، يصرف على الحرمين

---

١ - سجل رقم ٦ ، مادة ٣٨١ ، ص ٢٧٤ ، بتاريخ ١٥ رجب عام ١٠١٣ هـ / ١٦٠٤م .

٢ - سجل رقم ٨ ، مادة ٢١٩ ، ص ٨٠ ، بتاريخ ١ جمادى الأولى عام ٩٧٣ هـ / ١٥٦٥ م .

٣ - سجل رقم ١١ ، مادة ٩٩٨ ، ص ٢٤٧ ، بتاريخ ٢٩ ذى القعدة عام ٩٧٨ هـ / ١٥٧٠م .

٤ - سجل رقم ١٤ ، مادة ٧٣٤ ، ص ٢١٥ بتاريخ ٢٧ رمضان عام ٩٧٨ هـ / ١٥٧٠م.

٥ - سجل رقم ١٤ مادة ٩٠٩ ، ص ٢٦٠ بتاريخ ١٤ ذى القعدة عام ٩٨٧ هـ / ١٥٨٠م.

٦ - سجل رقم ١٤ مادة ٩٠٩ ، ص ٢٦٠ ، بتاريخ ١٤ ذى القعدة عام ٩٨٧ هـ / ١٥٨٠ م .

الشريفين[١] ، ولم تقتصر عملية الوقف على الحرمين الشريفين فقط ، بل كانوا يؤسسون المساجد فى البلاد الأوروبية مثل قبرص ، فيرسلون إليها البُسط والُحصر ، وبعض الأموال للصرف عليها ويتعاقدون مع بعض المراكب المتجهة إلى هناك ، ويرسلون معها الهدايا لدار السلطنة الشريفة[٢] وكان الوقف أحيانًا يؤجر لبعض الأهالى ، ويصرف منه على أوجه البر والخير مثل أوقاف الأشرف قايتباى فى مدن الإسكندرية ورشيد ودمياط ، وينبه دائمًا على المستأجرين من حين لآخر بضرورة دفع ما عليهم من إيجار أو الذين يتباطئون فى ذلك[٣] ، ويلجأ البعض لوقف بعض أملاكه للصرف على أولاده القصر ، وعلى هذا يستردون أوقافهم بحجة شرعية[٤] وأحيانًا يوقف بعض أملاكه ، وتؤجر للأهالى لمدة معينة[٥] .

كما اتخذت الحياة الدينية مظهرًا آخرًا ، وهو إظهار البعض حبه للخير والعطف على الفقراء والمحتاجين ، فيقوم بشراء الغلال من بلاد الشام إبان حدوث الأزمات الاقتصادية كما حدث عام ٩٧٨ هـ / ١٥٧٠م ، ويبيع بسعر معقول للفقراء فى ثغرى الإسكندرية ورشيد ، ففى هذه الحالة يدعو الأهالى دائمًا للسلطان العثمانى ودوام ملكه [٦]، بالإضافة إلى ذلك فقد ظهرت عملية إعتاق العبيد لوجه الله تعالى وابتغاء رحمته ، فقام بعض الأهالى بإعتاق عبيدهم وفى تلك الحالة، تذكر جنسيته ، ومواصفاته الجسمانية ، وغير ذلك ويقر بانه - العبد - قد أصبح حرًا من أحرار المسلمين ، وله نفس الحقوق والواجبات[٧] ، ولم تكن عملية إعتاق العبيد قاصرة على الرجال ، بل شملت أيضًا الجوارى من النساء [٨] .

---

١ - سجل رقم ٨ ، مادة ٦٣٨ ، بتاريخ ١٣ ربيع الثانى عام ١٠٠٣ هـ / ١٥٩٤م.

٢ - سجل رقم ١١ ، مادة ٨٦٧ ، ص ٢١٧ ، بتاريخ ١٧ ذى القعدة الحرام ، عام ٩٧٨ هـ / ١٥٧٠م.

٣ - سجل رقم ١٥ مادة ٣١ ، ص ٣٠ ، بتاريخ ١٥ جمادى الثانى عام ٩٨٣ هـ / ١٥٧٥م.

٤ - سجل رقم ١٣ مادة ٤٨٩ ، ص ١٥٢ ، بتاريخ ٤ رمضان عام ١٠٤٦ هـ / ١٦٣٦ م .

٥ - سجل رقم ٤١ مادة ٤٨٩ ، ص ٢٧٩ ، بتاريخ ١٢ رجب عام ١٠٠٧ هـ / ١٥٩٨م.

٦ - سجل رقم ١١ ، مدة ٩٨٤ ، ص ٢٤٣ ، بتاريخ ٢٩ شوال عام ٩٧٨ هـ / ١٥٧٠م.

٧ - سجل رقم ١٤ ، مادة ٨٥٤ ، ص ٢٤٦ ، بتاريخ ٢٨ شوال عام ٩٨٧ هـ / ١٥٧٩ م ، سجل رقم ٥٥ ، مادة ٤٦٢ ، ص ٢١٤ ، بتاريخ ٦ رجب عام ١٠٩٧ هـ / ١٦٨٥م .

٨ - سجل رقم ١٤ ، مادة ١١٧٢ ، ص ٣٦١ ، بتاريخ ٥ محرم ٩٨٧ هـ / ١٥٧٩م .

واتخذت الحياة الاجتماعية لونًا آخرًا من ألوان التعامل بين الأهالى بعضهم البعض ، وبينهم وبين بعض العرب المقيمين هناك ، وأيضًا بين أهل الذمة وغيرهم ، فقد يحدث أن يقوم بعض الأهالى بتأدية فريضة الحج ، ويترك مبالغ طائلة بصفة أمانة لدى أحد المقربين إليه ، لحين العودة ، ولكنه يموت هناك ، ففى تلك الحالة يطالب ورثة المتوفى منه برد المبلغ المودع لديه بصفة أمانة ، ولكنه ينكر ذلك ، ويستشهد بشهود[1] طبعًا من طرفه فينفوا عنه ، وتكون النتيجة ضياع المبلغ ، لأنه ليس لديهم – الورثة – دليل مادىً على هذا ، وقد يحدث أن يكون المتوفى صاحب ديون لدى الغير ، فنجد الوصى على أولاده القصر أحيانًا يكون جدهم لأمهم ، يطالب المدينين بذلك ، ويتعهدوا بدفع ما عليهم على أقساط شهرية[2] وإذا كان البعض قد أنكر الأمانة المودعة لديه ، إلا أننا نجد نوعًا آخر من الذين يردون الأمانة ومثال ذلك أن إحدى السيدات كانت تحتفظ بمصاغها عند شقيقها بصفة أمانة ، وتذكر أنواعها وأوزانها ، وتستردها كاملة دون أى نقص[3]، كما حدث أن قام بعض الرجال بإيداع مبالغ معينة قبل الآخرين بصفة أمانة ، واسترده كاملاً [4] . ويلاحظ أن عملية الاقتراض بين الأهالى بعضهم البعض كانت شائعة ، وأحيانًا لايرد المدين المبلغ المقترض ، وينكره إنكارًا تامًا [5] وقد يكون وكيل الدائن سيدة لابنتها [6] . ولانعرف سببًا لذلك ، ربما يرجع ذلك لعدم ثقتها فى زوجها أو أن ذلك يرجع إلى عدم الثقة فى الرجال وهذا أمر بعيد الاحتمال ، وقد قامت بعض النساء بعملية إعطاء القروض نظير الرهن حتى تضمن قرضها ، فكانت تأخذ رهنًا لديها من بعض جهاز المنزل (غطاء – وسادة) ولم يكن القرض فى هذه الحالة قرضًا ماليًا ولكنه كان قرضًا عينيًا مثل أقمشة وغير ذلك ، وأثناء ذلك تحدد البائعة سعر البيع بسعر أعلى نظير بيعها على آجال ، الأمر الذى جعل المشترية تطلب برد البضاعة لارتفاع

---

١ – سجل رقم ١٦ ، مادة ٢٥ ، ص ١٠٦ ، بتاريخ ٥ رجب عام ١٠٠١هـ / ١٥٩٢م.

٢ – سجل رقم ١٦ ، مادة ١٥٥ ، ص ٣٨٥ ، بتاريخ ٩ ذى القعدة عام ٩٩٥ هـ / ١٥٨٦م .

٣ – سجل رقم ١١ ، مادة ٥٥٧ ، ص ١٥٢ ، بتاريخ ١٥ شوال عام ٩٧٨ هـ / ١٥٧٠ م

٤ – سجل رقم ١١ ، مادة ٦٩٨ ، ص ١٧٩ ، بتاريخ ٣ ذى الحجة عام ٩٧٨ هـ / ١٥٧٠م.

٥ – سجل رقم ١٤ ، مادة ٩٨٩ ، ص ٢٧٩ بتاريخ ١٣ ذى الحجة عام ٩٨٧ هـ / ١٥٧٩م.

٦ – سجل رقم ١٦ ، مادة ٨٩٣ ، ص ٣٣٠ بتاريخ ١٥ جمادى الثانية عام ١٠١٣ هـ / ١٦٠٤م .

سعرها(١) وأحيانًا يتم الاقتراض نظير رهن بعض المصوغات(٢) ، وإن كانت الوثائق لا تنكر هل المبلغ المقترض قد رد بزيادة على حسب ما كان شائعًا في تلك الأيام، وأحيانًا يطمع الدائن في المصوغات فيرد مصوغات أخرى أو ينكر استلامها ، وقد يكون القرض بقية عن أجر شحن البضائع مثلاً(٣) ، وأحيانًا توكل الزوجة في ارتهان بعض مضاغها ، لزوجها ، ويحدث الانفصال ، فتطالبه برد الرهن ، فنجد الزوج يستقطع بعض المصارف مثل أجرة مركب لنقل بعض المتعلقات الخاصة بها من الإسكندرية لرشيد ، وشراء بعض الأصناف الخاصة بها وغير ذلك(٤) ، ولنا أن نتساءل كيف يحدث ذلك بين الزوج وزوجته، هل الزواج قائم على المصالح الشخصية بين الاثنين ؟ ، وإن كانت المصادر لاتنكر إن كانت الزوجة تعمل في التجارة أم لا ، ولكن الذي يحير الباحث هو كيف يكون ذلك التعامل بين الزوج والزوجة ، فإننا نجد الزوج عندما تطالبه الزوجة بعد الانفصال برد الرهن ، فإنه يستقطع بعض المصروفات منه ، إذا كانت النية مبيتة لديهم بعدم رد الرهان إذا استمرت العلاقات الزوجية قائمة ؛ ولذلك نجد أن القاضي قد أصدر الحكم بإيداعه في السجن ، ولذلك فقد انتشرت عملية الاقتراض بين الأهالي وبين سكان المدن الأخرى مثل القاهريين ، الذين أقرضوا بعضهم أثناء رحلتهم لرودس ، وبعد عودتهم قاموا برد المبلغ المقترض(٥) ، وحدث ذلك أيضًا بين بعض الصعايدة والأهالي(٦) .

ويلاحظ أن عملية الاقتراض بين الأهالي بعضهم البعض وبينهم وبين سكان المدن الأخرى لم تكن قاصرة عليهم ، ولكن وجد أن بعض المغاربة كان يُقرض بعض الأهالي مبالغ معينة ، ويتباطأ بعضهم في الدفع ، ولكنهم – المغاربة – يلجأون للقضاء الذي كان دائمًا ينصفهم(٧)

---

١ – سجل رقم ١٤ مادة ٨٥٧ ، ص ٢٤٧ ، بتاريه ٢٨ شوال عام ٩٨٧ هـ / ١٥٧٩م .

٢ – سجل رقم ١٦ ، مادة ١١٢٨ ، ص ٤١٤ ، بتاريخ ١٤ ذى الحجة عام ١٠١٣ هـ / ١٦٠٤ م .

٣ – سجل رقم ١٦ ، مادة ١١٢٨ ، ص ٤١٤ ، بتاريخ ١٤ ذى الحجة عام ١٠١٣ هـ / ١٦٠٤ م .

٤ – سجل رقم ١٦ ، مادة ٢٣ ، ص ٧ بتاريخ ١٦ محرم عام ١٠٠٣ هـ / ١٥٩٥م .

٥ – سجل رقم ١٢ مادة ٢٢٥ ، ص ٨٦ ، بتاريخ ١١ محرم عام ٩٨٦ هـ / ١٥٧٨ م.

٦ – سجل رقم ١٧ ، مادة ٢٣٧ ، ص ٧٧ ، بتارخ ٢٢ رمضان عام ١٠٠١ هـ / ١٥٩٢م.

٧ – سجل رقم ٩ ، مادة ٤٠٥ ، ص ١٤١ ، بتاريخ ١٩ رمضان عام ٩٨٤ هـ / ١٥٧٦م ، سجل رقم ١٧ ، مادة ٩٥ ، ص ٣٠ بتاريخ ٢٠ شعبان عام ١٠٠١ هـ / ١٥٩٢م .

ولم يكن المغاربة وحدهم فى الميدان بل كان الحجازيون وخصوصاً من أهل مدينة بدر ومن الشرايفة بالذات (١)، كما حدث تعامل بين المسلمين وأهل الذمة وخصوصاً من اليهود ، فقد أقرض ميراللو الشريف السلطاني بثغر دمياط ورشيد مبلغاً لأحد اليهود الذى كان ملتزماً للأموال السلطانية برشيد (٢)، وأحياناً كانت عملية الاقتراض تتم بين أهل الذمة بعضهم البعض ، فكان بعض المغاربة اليهود يقرضون بعض المسيحيين الذين تاجروافى الخمور (٣).

أما بخصوص المعاملات اليومية ، فقد كانت عملية الاعتداء على الآخرين ظاهرة طبيعية تحدث في كل مكان وكل عصر ، فمثلاً تعرض الأهالى للاعتداء من جانب بعض الأتراك الاستانبوليين(٤) ، وإتهم بعض الأهالى بالكفر(٥) كما اعتدى أحد الأفراد على الآخر بذبح بقرته ، وأنكر معرفته لصاحبها ، وعلى هذا الأساس يطالب صاحبها بالتعويض(٦) كما اعتدى بعض الصعايدة على بعض الأهالى وأهانهم ، مما جعلهم يلجئون للقضاء ، ويطلبون تعويضاً عن الضرب والإهانة (٧)، كما يحدث أن يدعى البعض على البعض الآخر باستيلائه على نقوده، وذلك عندما نام بعض الأفراد مع بعضهم فى منزل أحدهم ، وكان مع أحدهم نقود ويعلم الجميع بذلك ، ووضع المبلغ تحت البساط الذى نام عليه ، ولكنه عندما استيقظ من نومه لا يجد المبلغ ، ويتهم صاحب المنزل وينكر ذلك وينكر الآخرون (٨)، ولكن من الطريف أنه قد وجّد مبلغه بعد ذلك ، ويذهب إلى القاضى ويخبره بذلك وبراءة صاحب المنزل من التهمة الموجهة إليه(٩)، وإن دل ذلك على شىء فإنما يدل على أن صاحب المبلغ امتلك من الصفات الأدبية ما جعله يقول الحقيقة ، والشجاعة ، وكان يستطيع أن ينكر أنه وجد المبلغ ، ولكن خلقه أبى عليه ذلك .

---

١ - سجل رقم ١٢ ، مادة ٢١٣ ، ص ٧٩ ، بتاريخ ٧ محرم عام ٩٨٦ هـ / ١٥٧٨م .

٢ - سجل رقم ١٤ ، مادة ٧٩٩ ، ص ٤٤١ ، بتاريخ ٢١ صفر عام ١٠١٧ هـ / ١٦٨٥ م ، سجل رقم ٧ ، مادة ٤٤ ، ص ١٦ ، بتاريخ ١٢ محرم عام ٩٧٣ هـ / ١٥٧٥ م .

٣ - سجل رقم ١٧ ، مادة ١٢٣ ، ص ٣٩ ، بتاريخ ١٧ شعبان عام ١٠٠١ هـ / ١٥٩٢م .

٤ - سجل رقم ٩ ، مادة ١٠ ، ص ٦ ، بتاريخ ٢ ذى الحجة عام ٧٥٠ هـ / ١٥٦٧م .

٥ - سجل رقم ٩ ، مادة ٥١٥ ، ص ١٧٨ ، بتاريخ ١٦ ربيع الأخر عام ١٠٠١ هـ / ١٥٩٢م.

٦ - سجل رقم ١٧ ، مادة ١٨ ، ص ٦ ، بتاريخ ١٩ رجب عام ٩٨٩ هـ / ١٥٨١ م.

٧ - سجل رقم ١٣ ، مادة ٢٥٦ ، ص ٨١ بتاريخ ٢٠ صفر عام ٩٨٦ هـ / ١٥٦٨ م .

٨ - سجل رقم ١٧ ، مادة ٩٦ ، ص ٢٣٠ ، بتاريخ ٢٠ شعبان عام ١٠٠١ هـ / ١٥٩٢ م .

٩ - سجل رقم ١٧ ، مادة ٩٤٢ ، ص ٣١٥ ، بتاريخ ١٥ ربيع الأول عام ١٠٠٢ هـ / ١٥٩٣ م .

أما عن عملية النزاع على الميراث ، فكانت موجودة ، فقد يحدث أن يستولى أحد الأخوة على ميراث أخوته ، من أرض زراعية وغير ذلك ، ويستولى على ريعها من الحاصلات الزراعية، ويلجأ الورثة للقضاء الذى ينصفهم برجوع حقهم فى الأرض والريع[١] وقد يكون النزاع على أرض مباعة لأكثر من فرد، فنجد البائع قد ورث هذه الأرض ، وباعها لأحد الأفراد الذى قام بدوره ببيعها لأحد المغاربة ، ثم قام بعد ذلك هو الآخر ببيعها لأحد الأفراد الآخرين ، وينتهى الأمر بدخول الجميع فى نزاع مع بعضهم [٢] ويحدث أن يكون لأحد المغاربة المقيمين خارج البلاد ميراثًا شرعيًا فى رشيد[٣] ويوكل أحد الأهالى باستلام ميراثه وصرفه على الورثة الموجودين فى رشيد ، وأحيانًا يتم تقسيم الإرث بالطريقة الشرعية ما بين الورثة بعضهم البعض[٤] ، وإذا كان البعض قد تنازع على الميراث فإننا نجد نوعًا آخر من ذلك ، مثال ذلك فقد حدث أن توفيت زوجة والد أحد الأفراد . وقبل وفاتها أخبرت ابن زوجها بأنها تريد أن تكتب وصيتها ، وأرسلته إلى قاضى الشرع الذى قام بإرسال مندوب عنه ، وأخبرته بوصيتها دون أن يتدخل ابن الزوج فى شىء ، بالرغم من أنها قد أوصت بصرف ما يخصها على فقراء المسلمات[٥]، وإن دل ذلك على شىء ، فإنما يدل على أن ابن الزوج لم يطمع فى شىء من ميراث زوجة أبيه، لأن البعض قد يخفى خبر مرضها أو وفاتها لأنه سيكون بذلك صاحب الإرث الشرعى، واحتمال شىء آخر هو أن يكون الوازع الدينى هو الذى جعله يتصرف على هذا الأساس، واتخذ من الموت نفسه عظة له، وعلى هذا الأساس قد أبلغ القاضى.

وتتم عملية بيع العقارات بين الأهالى بعضهم البعض ، وقد تكون البائعة سيدة ، ففى كل الحالات يذكر الوصف الكامل للعقار ، ومساحته وحدوده وثمنه الكلى ، والمدفوع منه والمبلغ المقسط ، ويكون أحيانًا الشهود من الحجازين[٦] ، وقد تكون الأرض تابعة لأحد الشرايفة

---

١ - سجل رقم ٥ ، مادة ٥٦٨ ، ص ٢٤٧ ، بتاريخ ١ ذى القعدة عام ٩٨٩ هـ / ١٥٨١ م .

٢ - سجل رقم ١٤ ، مادة ١١٥٧ ، ص ٣٥٣ ، بتاريخ ٢٠ ربيع الثانى عام ٩٨٧ هـ / ١٥٧٩ م .

٣ - سجل رقم ٧ ، مادة ٤٥ ، ص ١٢٨ ، بتاريخ ١٥ ربيع الثانى ١١٤٣ هـ / ١٧٢٩م.

٤ - سجل رقم ٧١ ، مادة ١٢٢ ، ص ١١١ ، بتاريخ ١٥ صفر عام ١١٤٣ هـ / ١٧٢٩م.

٥ - سجل رقم ٥ مادة ٣٦٢ ، ص ١٧٤ ، بتاريخ ١٢ ربيع الأول عام ١٠٩٧ هـ / ١٦٨٥ م.

٦ - سجل رقم ١٦ ، مادة ٣١١ ، ص ١٢٨ ، بتاريخ ٦ شعبان عام ١٠٠٣ هـ / ١٥٩٤؛ مادة ٢٣٨ ص ٩٠، بتاريخ ٣ محرم عام ١٠٠٣ هـ/١٥٩٤م ؛مادة ٣١٧، ص ١٣٠ بتاريخ ٨ شعبان عام ١٠٠١هـ/ ١٥٩٢م ؛ سجل رقم ٥٥ مادة ، مادة ١٣٩، ص ٦٢ ، بتاريخ١٦جمادى الثانى عام ١٠٩٦هـ/١٦٨٤م.

المقيمين برشيد ، المنضمين لطايفة عزبان[١] هناك والمشترى هو أغا الجوالى[٢] وأمين الجمرك[٣].

أما عملية الإيجار ، فيذكر فى عقد الإيجار وصفًا تفصيليًا للعقار والأجرة المتفق عليها ، ومدته ، وغير ذلك من الشروط الأخرى [٤] .

هكذا سلطت هذه الدراسة على أهمية مدينة رشيد السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

فمن الناحية السياسية أبرزت أهمية رشيدة فى العصر العثمانى ، كميناء مهم من موانىء مصر العثمانية على البحر المتوسط ، واهتمام الدولة العثمانية به على أنه تابع للسلطان العثمانى مباشرة فى إدارته شأنه شأن الموانىء المصرية الأخرى مثل الإسكندرية ، ودمياط والسويس على البحر الأحمر ، فكان يعيِّن عليها قابودان من قبله ، لا شأن له بالإدارة فى

---

١ - عزبان : لغة من لا زوجة له ، وهى فى التركية اسم جمع وعلم على طائفتين من الجند العثمانى ، أحدهما بحرية والآخر برية ، كانوا يؤخذون فى القرنين الخامس عشر والسادس عشر ، من بين أشداء الشباب الترك ، بمعدل شاب من كل عشرين أو ثلاثين بيتًا ، وكان القسم البحرى منهم قسمين أحدهما يعمل فى الترسانة ، ويسميه العثمانيون (عزبان ترسانة عامرة) والآخر يعمل على السفن الحربية ويمسيه العثمانيون (عزبان دونماى همايون) . وقد اضمحل هؤلاء العزاب البحريون بعد أن عظم دور الغليونجية واللاوند وأما القسم البرى فيظن أنه أنشئ فى عهد أورخان بن عثمان أو بعد بقليل ، وكانوا مشاة خفافًا (خفيف بياده) يحاربون أمام مواقع المدافع العثمانية ولهم عند الضرورة أن يميلوا ذات اليمين وذات الشمال غير بعيد من مواقع المدافع ، ثم كان منهم من يقيم فى القلاع ، وعلى الحدود ويتولون الرماية والسهام والبنادق . (انظر ، أحمد السعيد سليمان ، تأصيل ما ورد فى تاريخ الجبرتى ، ص ١٥١) .

٢ - أغا الجوالى : هو ملتزم رسوم الجوالى المقررة على أهل الذمة فى مصر (انظر : ليلى عبد اللطيف ، الإدارة فى مصر فى العصر العثمانى ، ص ٤٤٠) .

٣ - أمين الجمرك : الجمرك هى الهيئة المختصة بتنظيم فرض الضريبة وتحصيلها على التجار فى داخل البلاد والواردة إليها والمصدرة منها . والأمين هو الملتزم عليه . (انظر ، ليلى عبد اللطيف ، المرجع السابق ، ص ٤٤٤) ؛ سجل رقم ١١ ، مادة ٣٩ ، ص ١٧ ، بتاريخ ٨ ذى الحجة ١٠٩٥ هـ / ١٦٨٣م .

٤ - سجل رقم ١٣ ، مادة ٣ ، ص ٤ بتاريخ ١٦ ربيع الآخر عام ٩٨١ هـ / ١٥٧٨م ، سجل رقم ٧١ ، مادة ٢٥٤ بتاريخ ١٠ رجب عام ١١٤٣ هـ / ١٧٢٩م .

مصر العثمانية خلال تلك الفترة ، وحددت اختصاصاته السياسية والاقتصادية ، ورواتبه النقدى والعينى والمؤسسات التى أنشأها بعض الولاة العثمانيين برشيد .

أما الحياة الاقتصادية فيها فقد تمثلت فى الزراعة والحاصلات الزراعية التى تزرع بها ، ودراسة بعض الحرف المتعلقة بالبيئة والصناعات التى اشتهرت بها مثل الأقمشة الكتانية والمنسوجات القطنية وغيرها ، وتجارة بعض السلع المهمة وقيام بعض الأوروبيين والعرب المقيمين بها مثل المغاربة والحجازيين والشوام وغيرهم واشتغالهم بتجارة بعض السلع وأساليب وأنماط التجارة فى تلك الفترة ، والمشاكل التى نجمت عن ذلك ؛ وكيفية تسويتها . كما أبرزت هذه الدراسة العملات مثل الشريفى طره ، والدينار ، والجدد ، والبندقى ، والبارة وغيرها من العملات الأخرى ، والمكاييل مثل الأردب والكيلة والقدح ، والمقاسات مثل الأمتار وغيرها .

أما الحياة الاجتماعية فقد تنوعت أنماطها مثل التعامل اليومى بين الأهالى بعضهم البعض وبين الأوروبيين والعرب وأسلوب التعامل اليومى ، والزواج وشروطه ، والطلاق والمشاكل الناجمة عنه ، وفى مجال البر والخير كظاهرة إعتاق العبيد والأوقاف بأنواعها المختلفة ، وغير ذلك من مظاهر الحياة الاجتماعية والخاصة بتلك الفترة .

الملاحق

وثيقة رقم (١)

سجل مبايعات نمرة ٦

سجلات عملية محكمة إسكندرية الشرعية ، ص ٧ ، مادة ٢٠ .

موضوع الوثيقة : بيع عبد

لدى الفقير لله تعالى

اشترى على بن محمد بن محمد المعروف بالعجمى الرشيدى من أحمد بن إبراهيم بن عبدالغنى جميع، عبد مولد أحمر اللون معتدل القامة فصيح اللغة معلوم بينهما شرعًا بمبلغ جملة من الذهب - السلطانى تسعة وعشرون دينارًا ثمنًا حالاً مقبوضًا بيد البايع المذكور بالمعاينة وتسلم المشترى ما اشتراه التسليم الشرعى بعد النظر والمعرفة والتعليب الشرعى وشرط البراه من كل عيب له بان فإن المشترى رضى شهودهما .

الخميس المبارك ٢٦ ذى الحجة عام ٩٧١ هـ .

الوثيقة رقم (٢)

سجل رقم ٦ ، ص ٨ ، مادة ٢١

موضوع الوثيقة : بيع جاريتين

وفيه لديه أحسن الله إليه

قبض وتسلم محمد بن أحمد المعروف بابن قفه الرشيدى من أحمد بن كريم بن عبد الغنى الجبلى المذكور أعلاه مبلغًا قدره من الذهب الجديد تسعة عشر دينارًا وإن ذلك هو الباقى من الخمسين دينارًا من الذهب ثمن الجاريتين وتبعها المعين ذلك بسجل المحكمة القبض والتسلم الشرعيين وبريت ذمته من الثمن المذكور البراءة الشرعية .

الخميس المبارك ٢٦ ذى الحجة عام ٩٧١ هـ .

الوثيقة رقم (٣)

سجل رقم ٦ ، ص ٦٢ ، مادة ١٥٧

موضوع الوثيقة : بيع عدد ٦ جمال

وفيه لديه

تصادق الحاج خير الدين بن المرحوم المعلم مصطفى القصاب بإسكندرية مع سليمان القصاب بن الحاج على بن محمد المعروف باشى العربان الرشيدى الحاضر معه بالمجلس تصادق شرعيًا وهما بحال الصحة والكلام والطواعية والاختيار على أن المعلم حسين والمذكور الراشدى بما لنفسه من الحاج خير الدين المذكور فباعه جميع ستة جمال مختلفة الشاه أحدهما أحمر اللون عالى القد على فخذه كى نار والباقى أحمر اللون عال القد أيضًا على خده كى نار والثالث أحمر اللون عال القد أيضًا على رقبتيه ذاع بالنار والرابع أبيض عالى القد مكوى بالنار على رقبته والخامس أبيض اللون عال القد أيضًا مكوى بالنار على رقبته والسادس أزرق اللون عال القد أيضًا مكوى بالنار على فخذه معلوم ذلك العلم الشرعى الثانى للجهالة شرعًا اشترا شرعيًا وبيعًا لازمًا عرضت بثمن قدره عن ذلك بحساب الفضة الجديدة العددية معاملة تاريخه بالديار المصرية ستة آلاف نصف يقوم له بذلك على مايتين فيه قسمين ذلك ما يوعل المحلول ألف نصف وستماية نصف مقبوضًا منه فى الثغر نصف وخمسماية نصف وثمن من نصف من ذلك جميع أربعة أثوار وبقرة مختلفة الألوان والشباه معلومة لهما شرعًا تفويض شرعيًا تصادقًا على الاتجاه والقبول والسلم الشرعيين وقبض البائع المذكور أعلاه باقى المبلغ الحال المشترى المذكور على يد حسين الجمال القبض التام الشرعى بالاعتراف الشرعى يقوم المشترى المذكور بالقدر والمتاجرة فى الثمن المذكور وأربعة آلاف ونصف وأربعماية نصف مقسطًا فى مدة أثنى عشر شهر أولها شهر ربيع الثانى الآتى بعد شهر تاريخه مقسط كل ستة شهور ألف نصف اثنتان ومايتى نصف على أن سليمان المذكور تسلم الجمال الستة المبيعة المذكورة أعلاه سلمًا شرعيًا بعد النظر والمعاينة الشرعية .

١٧ ربيع الثانى عام ١٠٠٤ هـ

الوثيقة رقم (٤)

سجل رقم ٦ ، مادة ٢٢١ ، ص ١٧٨

موضوع الوثيقة : بيع بن

وفيه لديه

ادعى ونيس ابن علي الرشيدى على الشيخ محمد بن الشيخ على بن الشيخ أحمد القهوجى أنه يستحق فى ذمته مبلغا قدره من الذهب السلطانى الجديد معاملة تاريخه بالديار المصرية أربعة وعشرون ديناراً صرف كل دينار أربعين نصفًا من الأنصاف الجديدة معاملة تاريخه بالديار المصرية وسبعة أنصاف باقي ثمن بن قدره معلومة لهما شرعيًا ابتاع ذلك وتسلمه قبل تاريخه لابتياع والصلة الشرعية ويطالبه بذلك فسأل المدعى عليه المذكور عن ذلك فأجاب بالاعتراف بذلك وثبت اعترافه بذلك لدى سيدنا الحاكم المشار إليه بشهادة شهود وصدره لديه ثبوتًا شرعيًا وألزم الذى عليه المذكور بذلك فشرع إلى الرضى عليه واعتقل بالجلد فى تاريخه .

١٧ صفر عام ١٠٠٤ هـ .

الوثيقة رقم (٥)

سجل رقم ٨ ، مادة ١٧٣ ، ص ٥٠٢

موضوع الوثيقة : شراء كتان على يدى أوربى

وفيه بين يدى الحاكم الشرعى الشافعى أحسن الله إليه

ادعى على بن أحمد بن علي البرلسى القاطن بثغر رشيد على فرونى بن بادلو النصرانى المذكور بأنه اشترى منه ثلاثة خيشات كتان سعر كل قنطار تسعة وعشرين ديناراً ونصف دينار وألفين أكارنة فضة كل عشر دراهم بثلاثين فقلب أول خيشة كلها وقلب ثاني خيشة كلها ورماها على الأرض وتوجه هو خلاهم على الأرض وأراد أن يوكسه في بضاعته وسيل سواله فسل فأجاب بالاعتراف بأنه قلب خيشتين وما أعجبته الثالثة وأنه عمل البيع في ثلاثة خيشات بالسعر المذكور والأكارسة بثلاثين العشرة فلما اختلف عليه الكتان أراح وخلاه بترجمت الحاج محمد بن أحمد المغربى .

١٠ جمادى الثاني عام ٩٧٣ هـ .

الوثيقة رقم (٦)

سجل رقم ٨ ، مادة ٥١٥ ، ص ١٧٧

موضوع الوثيقة : بيع دقيق لحمامى

وفيه بين يدى سيدنا الشيخ شمس الدين أبى عبد الله محمد فياض المالكى أيده الله .

ادعى سيدى بن الحاج أحمد الشهير لسجنب الرشيدى على المعلم شهاب الدين بن سليمان الحمامى أنه يستحق فى ذمته ثلاثة ذهب كرونه وأربعة وثلاثين نصف ثمن دقيق ابتاعه منه قبل تاريخه وتسلمه وهو معلوم عندهما شرعًا وسئل سؤاله فسل فئجاب بالاعتراف فى القدر المعهود وذكر أنه له من ذلك دينار ذهب كرونه وثمانية أنصاف وخرج فى رضاه علي ما عترف به فاختار اعتقاله وبه شهد عليهما فى تاريخه .

١١ جمادى الثانية عام ٩٧٣ هـ .

الوثيقة رقم (٧)

سجل رقم ١١ ، مادة ٦٢٨ ، ص ١٦٦

موضوع الوثيقة : بيع جبنة فاسدة

وفيه لديه

ادعى إسماعيل بن ناصر الدين الآخر من البانوبى على محمد محمد بن حبه الرشيدى أنه يستحق فى ذمته دينار ذهب جديد باقي ثمن جبن ابتاعه وتسلمه منه قبل تاريخه ويطالبه بذلك ويسأل سؤاله أجاب بالاعتراف وذكر أنه سلمه جبنًا عافنًا .

١١ شوال عام ٩٧٨ هـ .

الوثيقة رقم (٨)

سجل رقم ١١ ، مادة ٩٦٨ ، ص ٢٣٩

موضوع الوثيقة : بيع قمح شامى

وفيه بين يدى الشيخ برهان الدين الدسوقى الشافعى أيده الله .

تصادق على بن الحاج إبراهيم الشهير بالخباز الرشيدى الوكيل الشرعى عن الجناب العالى علاى الدين بن جعفر الرشيدى الثابت توكيله عنه بالسجل الثبوت الشرعى والحاج محمد بن الحاج تركى المعروف بأن عبد العال الشيشينى التصادق الشرعى وهما بحالتى

صحة واختيار على أن موكله المذكور قبض من الحاج محمد المذكور مبلغًا قدره من الذهب الأكرونى مايتان دينار تنتان ودينارًا واحدًا القبض الشرعى وعلى أن ذلك ثمن سبعة وستون غرارة من القمح الشامى المبتاع ذلك له من قبل تاريخه وعلى أن الحاج محمد المذكور اشترى من موكله المذكور تسعة غراير من القمح المذكور بالكيل السكندرى بثمن قدره من الذهب السلطانى العتيق سبعة وعشرون دينارًا يقوم له بذلك بعد مضى ستة أشهر من تاريخه مقرًا أعلاه أنه وقدرته على ذلك ويتسلم ذلك التسلم الشرعى حسبما تصادقا على ذلك وكل ذلك ثبوت وحكم من سيدنا الحاكم المشار إليه فى تاريخه .

٢٢ شهر ذى القعدة سنة ٩٧٨ هـ .

الوثيقة رقم (٩)

سجل رقم ١٢ ، مادة ٤٧٩ ، ص ١٦٧

موضوع الوثيقة : تأجير حمار ثم قتله المستأجر بعد ذلك

وفيه لديه

ادعى على بن حراز بن محمد الرشيدى المبارك علي إبراهيم الأمرود وعلى أحمد وحسين بالى الجميع من أدرنه أنهم قبل تاريخه بأربعة أيام استئجروا ثلاث حمير برشيد يحضروا عليها إلى الثغر السكندرى وأنهم ضربوا منها حمار زيتونى بسيف قتلوه خارج رشيد قيمته عشرة دنانير ذهبًا جديدًا ويطالبهم بذلك وبما يترتب عليهم بسبب ذلك فسيلوا عن ذلك فأجابوا بالإنكار لذلك فالتمس المدعى المذكور إيمانهم على ذلك فحلفوا بالله العظيم اليمين الشرعى أنهم لم استئجروا منه الثلاث حمير المذكورة ولم ضربوا الحمار المذكور الضربة المذكورة وخرجوا على ذلك فى تاريخه .

الوثيقة رقم (١٠)

سجل رقم ١٢ ، مادة ٦٦٣ ، ص ٢٢٩

موضوع الوثيقة : وثيقة زواج سقا من أهالى رشيد ومطالبته ببقية صداقها

ادعى عبد العزيز بن على الشريدى المعروف بالعبيط على سالم بن يوسف السقا أنه دفع له ثلاثة دنانير ذهبًا جديدًا وثمانية أنصاف من صداق يمين المرأة ابنة المرحوم يحيى بن محمد طاروس وواقعه على أن صداقها الحال أربعة دنانير فسيل عن ذلك فأجاب بأنه وافقه على أن حال صداقها ست دنانير الذهب الموصوف وأنه لم يقبض منه شىء وإنما قبض الثلاثة دنانير المذكورة فلم يصدقه عل ذلك وخرجا على البيان .

الوثيقة رقم (١١)

سجل رقم ١٣ ، مادة ٣ ، ص ٤

موضوع الوثيقة : تأجير منزل ، مع وصفه وحدوده وقيمة الأجرة

وفيه لديه

ادعى محمد بن عبد الحافظ المشاق الرشيدى على الحاج إبراهيم بن محمد قاسم الرشيدى العتال أنه أجره جميع الدار الكاينة برشيد المجاورة لبيت الفقيه على القبولى من الجهة القبلية من مدة شهرين المشتملة على دهليز ومجاز تبول منه إلى حوش وجميع ذلك . حدود أربع القبلى إلى دار السجينى والبحرى دار الفقيه المذكور والشرقى إلى دار الآخر المذكور والغربى إلى أول طرق ومعه الباب تسعون سنة بأجرة مبلغًا عن ذلك من الذهب السلطانى الجديد خمسون ديناراً وأنه تسلم العين المؤجرة ويسأل سؤاله عن ذلك فأجاب أنه أجره ذلك المدة المذكورة بالقدر المذكور وأن أخوه محمد قبل وفاته أوقف على ذلك وبذلك حجة شهد بذلك.

١٦ ربيع الأخر سنة ٩٨١ هـ .

الوثيقة رقم (١٢)

سجل رقم ١٤ ، مادة ١٩ ، ص ٥

موضوع الوثيقة : تجار أوروبيون يتاجرون فى الخمور بالمدينة

أشهد عليه إسحاق بن موسى اليهودى الربان الإشهاد الشرعى وهو بحالتى صحة واختيار أنه قبض وتسلم للرايس على بن محمد الرشيدى المعروف بقصير من إسحاق بن منصور اليهودى الربان سبعة وعشرون دينار ذهبًا جديداً القبض والتسليم الشرعين من ثمن الثلاث بتاني الخمر المختصة بيوسف السلانيكي وإبراهيم الشامي اليهودين الربانيين الموذنة لإسحاق بن منصور في بيع ذلك لوفا ما عليهما من الدين الثابت عليهما للرايس على قعير المذكور بالحجة الشرعية المؤرخة برابع عشر شهر جارى وقدره من الذهب الموصوف بستة وأربعون ديناراً وصدقه على ذلك إسحاق بن منصور المذكور تصديقًا شرعيًا وعلى إسحاق القابض المذكور الخروج من عهده ذلك للرايس على قعير المذكور بالطريق الشرعى جرى ذلك وحرر فى تاريخه .

الوثيقة رقم (١٣)

سجل رقم ١٤ ، مادة ٧٣٤ ، ص ٢١٥

موضوع الوثيقة : وثيقة طلاق وتنكر الزوجة براة زوجها من مؤخر صداقها

سالت الحرمة دلال الدعوة زبيدة المرأة ابنة زين الدين المدعو يسبرك المصرية زوجها هندى بن الحاج على بن عبد الله الرشيدى أن يطلقها من عصمته وعقد نكاحه طلقة أولى بعد الدخول بها ولا صابة عليه تسعين نصفًا من الأنصاف الجديدة معاملة تاريخه اقبضها ماله بالمجلس وعلى براة ذمته لها من باقى صدقها عليه وقدره خمسة دنانير ذهبا جديداً كما ذلك معين بقية صداقها على المؤرخة بثالث شهر رمضان سنة تاريخه فنجاب سؤالها لذلك وطلقها على ذلك الطلقة المسولة فيها على العوض المذكور معترفين بالدخول ولإجابة الاعتراف الشرعى وثبت الإشهاد عليها بذلك لدى سيدنا الحاكم المشار إليه بشهادة شهوده وصدوره لديه ثبوتًا شرعيًا وحكم بموجب ذلك حكمًا شرعيًا تامًا مرعيًا وأشهد على نفسه بذلك فى تاريخه .

٢٧ رمضان سنة ٩٨٧ هـ .

الوثيقة رقم (١٤)

سجل رقم ١٦ ، مادة ١٠٧ ، ص ٢٨

موضوع الوثيقة : استخدام بحارة أوروبيون وطردهم وانتقامهم من أصحاب المراكب

ادعى الرايس بن زين الدين بن على المعروف بابن زوين الرشيدى على جورج بن ستفنو كلا النصرانى الفرنجى الكندى أنه كان بحاراً بمركبه ثم تركه غابيًا فحضر فى غيبته ومعه جماعة روام وأخذ صندوقه ووضع يده على ثمانية جلود بقرى ويطالبه بذلك وبما يترتب عليه على ذلك وسيل وأجاب بالاعتراف فى ذلك بأن محمد بن إلياس الدونى وذكر أنه ذلك أن الجلد ملكه ولم يصدقه الشرعية عليه فنكر له بخصوصه .

٢٨ ربيع الأول سنة ٩٥٧ هـ .

ثانياً : الحياة الاقتصادية والاجتماعية
في ولاية الدقهلية (المنصورة)
في القرنين السابع عشر والثامن عشر الميلاديين

١ - المنصورة :

تسمى بهذا الاسم عدة قرى ببلاد مصر أشهرها مدينة المنصورة الواقعة على الشاطئ الشرقي لفرع دمياط [١]. والمنصورة التي تتناولها دراستنا هي البلدة التي أنشأها السلطان الكامل ناصر الدين محمد بن الملك العادل أبي بكر بن يوسف الأيوبي في عام ٦١٦ هـ / ١٢١٩م ، عندما استولى الملك لويس التاسع على دمياط ، فنزل في موقع هذه البلدة وخيَّم به وبنى قصراً لسكناه ، وأمر من معه من الأمراء والعساكر بالبناء ، فبنيت هناك عدة دور ، ونصبت الأسواق ، وبنى حولها سوراً مما يلي البحر وحصنه بالآلات الحربية ، ويسمى هذا المكان منذ ذاك الوقت مدينة المنصورة ، تفاؤلاً بانتصاره على الصليبيين ، واستقر بها حتى استرجع الكامل دمياط من الصليبيين ، فصارت المنصورة مدينة كبيرة بها الحمامات والفنادق والأسواق والمساجد [٢].

وكانت بلدة أشموم طناح[٣] التي تعرف اليوم بأشمون الرمان بمركز دكرنس قاعدة لإقليم الدقهلية والمرتاحية ، ومقر ديوان الحكم فيه إلى آخر دولة المماليك ، ولما استولى العثمانيون

---

١ – علي مبارك ، الخطط التوفيقية الجديدة لمصر والقاهرة ومدنها وبلادها القديمة والشهيرة ، جـ١٥ ، ص ١٨٨ .

٢ – أحمد تقي الدين المقريزي ، كتاب المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار المعروف بالخطط المقريزية ، جـ١ ، ص ٢١٧ – ٢١٨ .

٣ – طناح : هي من القرى القديمة التي وردت في نزهة المشتاق ، فإنه بعد أن تكلم عن سنفاس (شنفاس) وقال: ومنها إلى جهة الغرب في البر إلى مدينة طناح على خليج تنيس (بحر طناح الآن) ووردت في قوانين ابن مماتي وفي تحفة الإرشاد طناح وهي من أعمال المرتاحية ، وفي التحفة من أعمال الدقهلية والمرتاحية وفي كتاب وقف داود باشا والي مصر المحرر في عام ٩٥٦ هـ / ١٥٤٩ م وردت باسم منية طناح ، بالدقهلية (محمد رمزي ، القاموس الجغرافي للبلاد المصرية من عهد قدماء المصريين إلى سنة ١٩٤٥ ، القسم الثاني ، الجزء الأول ، ص ٢٢٦) .

على مصر عام ٩٢٣ هـ / ١٥١٧م ، رأوا أن بلدة أشمون الرمان فضلاً عن بعدها عن النيل الذى كان هو الطريق العام للمواصلات فى ذلك الوقت ، فإنها قد اضمحلت وأصبحت لا تصلح لإقامة موظفى الحكومة ، ولهذا أصدر سليمان باشا الخادم والى مصر أمرًا فى عام ٩٣٣ هـ / ١٥٢٧م ، بنقل ديوان الحكم من بلدة أشمون الرمان إلى مدينة المنصورة ، لتوسطها بين بلاد الإقليم ، وحسن موقعها على النيل ، وبذلك أصبحت المنصورة عاصمة إقليم الدقهلية وهو الاسم الذى عُرفت به قديمًا [1]. حيث كانت فى عام ١٠٤٥ هـ / ١٦٣٥م ، تعرف باسم ولاية المنصورة[2] وخلط اسمها باسم الكشوفية فى نفس العام[3] وفى عامي (١٠٥٤ هـ - ١٠٥٥هـ/ ١٦٤٤ - ١٦٤٥م) ، حدد اسم الكاشف بولاية الدقهلية[4] على الرغم من إطلاق لقب كاشف الدقهلية[5] مع أنها ولاية الدقهلية[6] وصارت التسمية فى عامى ١٠٥٧ هـ/

---

١ - إبراهيم بن محمد بن أيدمر العلائى الشهير بابن دقماق ، الانتصار لواسطة عقد الأمصار ص ٧١ ، محمد رمزى ، القاموس الجغرافى ، القسم الثانى ، الجزء الأول ، ص ٢١٥ .

٢ - سجل محكمة الدقهلية ، رقم ١ ، مادة ١٣ ، ص بدون رقم ، بتاريخ ١٦ شعبان عام ١٠٤٥ هـ / ١٦٣٥م.

٣ - نفسه ، مادة ٣٠ ، ص ١٦ ، بتاريخ ٧ رمضان عام ١٠٤٥ هـ / ١٦٣٥م، مادة ٨١ ، ص ١٩ ، بتاريخ ١٢ ذى القعدة عام ١٠٤٥ هـ / ١٦٣٥ م .

٤ - نفسه ، مادة ١٠٠ ، ص ٤٧ ، بتاريخ ١٦ ذى الحجة عام ١٠٥٤ هـ / ١٦٤٤م ، مادة ١٤٦ ، ص ٥٩ ، بتاريخ ١٥ شوال عام ١٠٥٥ هـ / ١٦٤٥م ، والكشاف ، وهى كلمة مأخوذة من فعل كشف فى العربية ، لأن فى وظيفة الكشاف أن يكشفوا أحوال المديريات وهذا اللقب لم يكن معروفًا فى الدولة العثمانية ، وكان الكشاف أقل مرتبة من السنجق . وكانت الكشوفية (الكاشفية) عبارة عن وحدة إدارية مالية ، على رأسها أحد البكوات المماليك برتبة كاشف له حق الإشراف على مجموعة من المقاطعات التى تقع داخل حدود الكاشفية ولم تثبت حدود الكاشفيات على وضع ثابت فكثيرًا ما تحولت بعض الولايات إلى كاشفيات مثل المنصورة وأسيوط والجيزة والفيوم ، وأحيانًا كان يفصل جزء من ولاية ليكون وحدة إدارية قائمة بذاتها مثل فارسكور التى فصلت عن ولاية البحيرة فى عام ٩٧٧ هـ / ١٥٧٠م بقصد إخراجها من حوزة القبائل العربية المسيطرة عليها . (انظر عبد الرحيم عبد الرحمن ، الريف المصرى فى القرن الثامن عشر ، ص ٧ - ١٣) وكانت مهمتهم تنحصر فى الإشراف على جسور النيل وصيانتها والإشراف على جمع الضرائب والأموال فى كشوفياتهم ، وإرسالها إلى الخزانة العامة بالقاهرة والإشراف على الأمن وحماية القرى من البدو . (انظر جلال يحيى ، مصر الحديثة ، ص ١٦٥ - ١٦٨) .

٥ - نفسه ، مادة ١٤٨ ، ص ٦٠ ، بتاريخ ١٥ شوال عام ١٠٥٥ هـ / ١٦٤٥ م .

٦ - نفسه ، مادة ١٩٥ ، ص ٩١ ، بتاريخ ١٤ ذى الحجة عام ١٠٥٥ هـ / ١٦٤٥م .

١٦٤٧م، ١٠٥٨ هـ / ١٦٤٨م[١] وشهد عام ١٠٦٤ هـ / ١٦٥٣م ، وضوح اسم ولاية الدقهلية[٢] وحدث الخلط ما بين اسم ولاية الدقهلية وولاية المنصورة في عام ١٠٦٥ هـ / ١٦٥٤م[٣] وبدأ منذ عام ١٠٨١ هـ / ١٦٧٠م يظهر اسم ولاية الدقهلية فقط[٤] .

وفي أوائل القرن الثامن عشر ، ظهر اسم ولاية الدقهلية واضحًا[٥] وتمت التفرقة بين منصب الكاشف والحاكم أو الوالي[٦] ويبدو أن نظام الولايات قد تدهور في أواخر القرن الثامن عشر، واستمر كذلك حتى أواخره ، فبدأ يظهر اسم ولاية المنصورة[٧] ، ويلاحظ أن الوثائق قد خلطت مابين كلمة كاشفية وكلمة ولاية، فأشارت أحيانًا إلى الولايات الخمس الكبرى باسم كاشفيات ، فعلى سبيل المثال ذكرت أن على بك ميراللوا كاشف الشرقية ، مع أن الشرقية ولاية يكون على رأسها اسم حاكم لا اسم كاشف[٨] وتتعلق أعماله بولايات الشرقية والمنصورة وقليوب[٩]

---

١ – نفسه ، مادة ١٧٥ ، ص ١٩١ ، بتاريخ ١٥ جمادى الأخر عام ١٠٥٦ هـ / ١٦٤٦م ، مادة ٥٠٧ ، ص ٢٠٧ ، بتاريخ غرة ذى الحجة عام ١٠٥٦ هـ / ١٦٤٦ م .

٢ – نفسه ، رقم ٣ ، مادة ٢٦٩ ، ص ٩٠ ، بتاريخ ٤ محرم عام ١٠٦٤ هـ / ١٦٥٣م.

٣ – نفسه ، رقم ٣ ، مواد ٦٢٦ ، ٦٢٧ ، ٦٢٨ ، ٦٢٩ ، إلى ٦٤٣ ، من ص ٢١٣ إلى ص ٢١٦ ، بتواريخ من ١٥ جمادى الأولى إلى آخره عام ١٠٦٥ هـ / ١٦٥٤ م .

٤ – نفسه ، رقم ٥ ، مادة ١٧٤ ، ومادة ٤٢٦ ، صفحات ٦٦ ، ١٦١ ، تواريخ ١٣ رمضان عام ١٠٨١ هـ / ١٦٧٠م ، ١٣ شعبان عام ١٠٨٣هـ / ١٦٧٢م .

٥ – سجل محكمة المنصورة رقم ١ ، مخزن ٤٦ ، عين ١٣٨ ، ص ٥٣ ، بتاريخ غزة ذى الحجة عام ١١٢٢هـ/ ١٧١٠م .

٦ – نفسه صفحات ٦٨ ، ٩٢ ، ١٦٤ ، تواريخ ١٦ شوال عام ١١٢٣ هـ / ١٧١١م ، ١٥ رمضان عام ١١٢٥هـ / ١٧١٢م ، غرة ذى القعدة عام ١١٢٨ هـ / ١٧١٥م.

٧ – نفسه ، ص ١ ، بتاريخ ١٤ شوال عام ١١٢٦ هـ / ١٧١٤م .

٨ – دفتر قيد الفرمانات الهمايونية ، رقم الحفظ النوعى ٣١ ، عين ٢٩ ، مخزن ١ تركى مسلسل عمومى ٢٠٩٣ ، ص ١١ ، عام ١١٤٢ هـ / ١٧٢٩م ، دفتر جراية وعليق كشيدة ديوان دفتر رقم ٥٦٠٩ عام ١١٧٤ هـ / ١٧٦٠م .

٩ – قليوب : قاعدة مركز قليوب ، هى من القرى القديمة وردت فى قوانين ابن مماتى وفى تحفة الإرشاد من أعمال الشرقية وفى التحفة قليوب مدينة الأعمال القليوبية وفى الانتصار المدينة قليوب وهى مدينة عظيمة حسنة يقال إنه كان بها ١٧٠٠ بستان وقد خرب أكثرها وهى كرسى الإقليم وبها يقيم متولى الحرب السعيد وبها أنواع الفواكه شيء كثير رخيص وبها خليج السردوس وهو أحد نزهات الدنيا لأنه يسار فيه بين بساتين مشتبكة وأشجار ملتفة وفواكه دانية . =

وأطفيح(١) والبحيرة(٢) وهى نفس الأعمال التى يقوم بها الباش حلفا(٣) بخصوص ولاية الجيزة(٤) .

= وكانت القرى التى يتكون منها اليوم إقليم القليوبية تابعة لإقليم الشرقية . وفى سنة ٧١٥ هـ / ١٣١٥م أى فى وقت عمل الروك الناصرى (فك الزمام) أنشئ لأول مرة إقليم القليوبية باسم الأعمال القليوبية وجعلت مدينة قليوب قاعدة له وإليها تنسب القليوبية .

وقد استمرت قليوب قاعدة للقليوبية إلى أن نقل منها ديوان المديرية والمصالح الأميرية الأخرى إلى مدينة بنها فى سنة ١٨٥٠ مع بقاء المديرية باسم القليوبية .

ولما أنشئ قسم قليوب فى سنة ١٨٢٦ أصبحت قليوب قاعدة له وقد سمى مركز قليوب من سنة ١٨٧١ (محمد رمزى ، القاموس الجغرافى ، القسم الثانى ، الجزء الأول ، ص ٥٧ ، ٥٨) .

١ - أطفيح : هى من أقدم المدن المصرية ، ذكرها جوتييه فى قاموسه قال : إن اسمها المصرى الدينى Per Tip aht و Pnebtepah ومعناها رأس البقرة ، واسمها المصرى المدنى Mâtnou ، ولها ثلاثة أسماء قبطية وهى : Pa tpeh و Tpaht و Tpeh ، واسمها الرومى Aphroditopolis ، قال : ويقال لها : أطفيح الخمار ، وكانت قاعدة القسم الثانى والعشرين بالوجه القبلى ، ومن اسمها القبطى باتبيه ، جاء اسمها العربى : أطفيح (محمد رمزى ، القاموس الجغرافى ، القسم الثانى ، الجزء الثالث ، ص ٢٥) .

٢ - البحيرة : هى من الأقسام الإدارية التى استحدثت فى عهد العرب باسم كورة البحيرة ، وفى أيام الدولة الفاطمية أضيف إليها كور أخرى مجاورة لها فصارت إقليمًا كبيرًا باسم البحيرة وفى عام ١٣١٥م أطلق عليها أعمال البحيرة ، وفى سنة ١٥٢٧ ولاية البحيرة وفى سنة ١٨٣٢م مديرية البحيرة ، ثم عام ١٩٦٠م أصبحت محافظة البحيرة ، وكانت أيام العثمانيين من الولايات الخمس الكبرى (انظر ، أحمد جلبى ، أوضح الإشارات فيمن تولى مصر من الوزراء والباشات ، تحقيق محمد فؤاد الماوى ، دار التراث ، القاهرة ١٩٧٧م ، ص ٢٥٦ .

٣ - الباشا حلفا : قلفا وهو باش قلفة الروزنامة وأنه ضابط على سائر الأفندية ، ويقيد جميع إيراد مصر ومصروفه ، وعنده سجل بلاد الجيزة وقيد أسماء ملتزميها يقدر على أموال الميرى على الولاية المذكورة وعنده دفاتر ميرى الكشوفية المطلوب من أرباب المناصب والبلاد وقيد أسمائهم ، وهو الذى يعطى سند إلى الملتزمين الذين يدفعون المال الميرى وله عوائد على جانب الميرى والباشا ، وله فراوى على المذكور حين قدومه ، وفى وقت عزله وفى وقت غلاق مال الصرة ، وفى وقت إرسال الخزنة وتحت رئاسته ثلاثون من الأفندية ، وكان لديه أيضًا سجل بملتزمى ثلاث بلاد من ولاية منفلوط ، وهذه البلاد هى بنى رافع وبنى حسين الأشراف وحيط بلا غيط . [انظر ، محمد شفيق غربال ، المرجع السابق ، ص ٢٦ ، ٢٨ ، وانظر أيضًا : Shaw, op. cit., pp. 341 - 345] .

٤ - لانكريه ، الريف المصرى فى عصر المماليك والعثمانيين ، ص ٢٩ .

وفى عام ١١٩٨ هـ / ١٧٨٣م بدأ يظهر اسم كاشف ولاية الدقهلية بشكل واضح(١) ومن المعروف أن مصر كانت مقسمة إلى أربعة عشر ولاية سبع منها فى الوجه البحرى وسبع فى الوجه القبلى ، أما عن ولايات الوجه البحرى فهى الشرقية والمنصورة والبحيرة وقليوب والغربية والمنوفية والجيزة ، وولايات الوجه القبلى هى البهنساوية (٢). والأشمونين (٣)

---

١ - سجل محكمة المنصورة رقم ٢٦ ، مخزن ٤٦ ، عين ١٣٨ ، ص ٨٨ بتاريخ ٤١ ربيع الأول عام ١١٩٨ هـ / ١٨٧٣م . وسوف أشير إليها بعد ذلك بمحكمة المنصورة فقط لذا لزم التنويه .

٢ - البهسنا ، يعتبر هذا الإقليم من الأقسام الإدارية القديمة ، وسمى فى عهد الفراعنة باسم وابو ، وقاعدته مدينة مرمزيت (البهنسا) ، وسمى باسم أوكسير نسبت فى عهد البطالسة والرومان ، وسمى باسم كورة البهنسا فى عهد العرب ، وسمى بعمل البهسنا فى عهد المماليك الجراكسة وباسم ولاية البهنسا فى عهد الدولة العثمانية (انظر محمد رمزى ، القاموس الجغرافى ، جـ٢ ، ص ١٦) .

وعرفت باسم ولاية البهنساوية ، وكانت البلاد التى يتكون منها إقليم بنى سويف فى زمن محمد على باشا ، من المراكز الفشن ومغاغة وبنى مزار ، والنصف الشمالى من مركز سمالوط بالمنيا ، ثم قسمت إلى نصفين هما نصف بحرى البهنساوية ، ونصف قبلى البهنساوية ، ثم قسم النصف البحرى إلى أربعة أقسام ، وكل قسم يشمل ، يشمل عدة قرى وتم ذلك فى عام ١٢٣٦هـ / ١٨٢٠م . وفى عام ١٢٤١ هـ / ١٨٢٥م سمى نصف ولاية البهنساوية البحرى مأمورية نصف البهنساوية البحرى ، ويشمل البلاد التى يتكون منها إقليم بنى سويف وسمى النصف القبلى باسم مأمورية نصف البهنساوية القبلى ويشمل البلاد التى يتكون منها إقليم النصف الشمالى لإقليم المنيا . وقسمت مأمورية نصفى البهنساوية البحرى والقبلى ، إلى الجزء الشمالى من مأمورية الأشمونين ، وكان يشمل فى ذلك الوقت البلاد التى تكون منها مركز المنيا وأبو قرقاص وجعلت قاعدتها فى مدينة المنيا . ثم انقرض اسم إقليم البهنساوية بهذا التعديل وحل محلها اسم مأمورية الأقاليم الوسطى ، ولم تمكث هذه التسمية طويلاً حتى زالت وحلت محلها مديرتا بنى سويف والمنيا . انظر على مبارك ، الخطط ، جـ١٠ ، ص ٣ ، انظر ، صلاح هريدى ، دور الصعيد فى مصر العثمانية ، ص ١٠٧ - ١٠٨ .

٣ - الأشمونين : هى من المدن المصرية القديمة ، ذكرها جوتييه فى قاموسه عدة أسماء ، فقال : إن اسمها الدينى Hat khmounou أو khmounon ، وكانت هى المركز العام لديانة الإله توت ، المسمى خمنو ، ومن اسم هذا الإله ، سميت المدينة بالقبطى Chmoun ، ومنه اسمها العربى القديم شمون .

ثم ذكر لها اسم دينى آخر هو : Sesnon ، ومعناها مدينة الثمانية آلهة ، وقال : إن اسمها المدنى Ount أو Ounou ، والرومى Hermopolis Magna ، ثم ذكر لها أسماء أخرى وهى Khme-nou أو Chmenou و Chmounou ، ثم قال : وكانت قاعدة القسم الخامس عشر بالوجه القبلى ، فى زمن الرومان ؛ وذكر أميلينو فى جغرافيته ، أنها وردت فى كشف الأسقفيات هكذا : =

....

= مدينة الأشمونين = Ermoueno = Sehemoun وهى Eshmounein ، ثم قال : إنه ورد فى بعض الأوراق القبطية مدينتان ، إحداهما باسم أشمون رقم ١ ، والثانية باسم أشمون رقم ٢ ، وكان أشمون رقم١ ، واقعة على النيل ، فلما شعر أهل تلك المدينة ، بقرب وصول الملك قمبيز بجيشه إليهم ، تخلوا عنها من الخوف ، والتجئوا إلى مدينة أشمون رقم ٢ .

ثم قال : وإن مدينة رقم ١ ، سميت فى عهد دولة البطالسة Kléopatris ، وكانت هى الميناء ، لبعد أشمون الأصلية عن النيل ، ولما اختفى اسمها ، صاروا يطلقون بعد ذلك ، على أشمون رقم ٢ ، اسم مدينة الأشمونين هذه ، التى اسمها المصرى القديم Sesounnou ، ويقال لها Schemoun .

ويقول محمد رمزى : وبالبحث تبين له : من المصادر التى ورد فيها ذكر مدينة كليوباتريس ، التى كانت ميناء لمدينة الأشمونين الحالية ، أنها كانت واقعة على النيل تجاه مدينة أنصنا ، وبما أن أنصنا قد دثرت ، وحل محلها قرية الشيخ عبادة ، الواقعة على الشاطئ الشرقى للنيل ، ويقابلها الآن بلدة الروضة ، الواقعة على الشاطئ الغربى منه ، فتكون بلدة الروضة ، هى التى كانت تسمى كليوباتريس ، وقد دثرت مدينة الأشمونين القديمة ، ومكانها لايزال ظاهراً ، فى التل الواقع بجوار سكن بلدة الأشمونين الحالية . ووردت فى كتاب أوراق البردى العربية بأسماء : مدينة الأشمونين ، ومدينة أشمون ، ومدينة أشمون دروا ، ووردت فى كتاب المسالك لابن خرداذبة ، وفى كتاب البلدان للقضاعى الأشمونين ، من كور مصر . وورت فى كتاب البلدان للهمذانى ، وفى المسالك لابن حوقل أشمونين من مدن الصعيد ، وفى نزهة المشتاق الأشمونين ، وفى نسخ أخرى وردت محرفة باسم الأشمونى والأسيونى ، قال : وهى مدينة صغيرة ، حسنة عامرة ، بها جنات وبساتين ، ونخيل وزروع ، وضروب من الحبوب والفواكه ، والنعم السابغة ، ويعمل بها ثياب معروفة .

ووردت فى معجم البلدان أشمون وهى الأشمونين بضم أولها ، مدينة قديمة أزلية عامرة آهلة ، وهى قصبة كورة الأشمونين ، غربى النيل بالصعيد بمصر ، ذات بساتين ونخيل ، وفى التحفة الأشمونين مدينة أعمال الأشمونين ، ووردت فى الانتصار ، بأن هذه المدينة اليوم كيمان عظيمة ، وهى مدينة الإقليم ، وبها إقامة متولى الحرب السعيد ، وقد كانت مدينة الأشمونين ، قاعدة لقسم أونو فى زمن الفراعنة ، ثم قاعدة لكورة الأشمونين فى عهد العرب ، ثم قاعدة لأعمال الأشمونين ، من أيام الدولة الأيوبية إلى آخر أيام دولة الجراكسة ، ثم قاعدة لولاية الأشمونين فى العهد العثمانى ، ولما عين محمد باشا النشانجى ، واليًا على مصر للمرة الأولى ، فى سنة ١١٣٢هـ / ١٧٢٠م ، وكان واليًا مفكرًا نشطًا ، لاحظ أن مدينة الأشمونين – فضلاً عن اضمحلالها – فإنها واقعة بعيدة عن النيل ، الذى هو الطريق العام للمواصلات ، بين القاهرة وبلاد الصعيد فى ذلك الوقت ، لذلك أصدر الوالى المذكور ، أمرًا فى سنة ١١٣٣هـ / ١٧٢١م ، بنقل ديوان الولاية من الأشمونين إلى ملوى ، لوقوعها=

ومنفلوط[١] وجرجا[٢] وأطفيح والواحات والفيوم [٣].

= على النيل ، وبذلك أصبحت ملوى ، قاعدة لولاية الأشمونين ، مع بقاء الولاية باسم الأشمونين ، وفى سنة ١٢٤١هـ / ١٨٢٦م ، صدر أمر من الوالى ، بتسمية ولاية الأشمونين باسم مأمورية أسيوط ، وجعلت مدينة أسيوط ، قاعدة لهذه المأمورية ، وبذلك حذف اسم الأشمونين ، من الأقسام الإدارية بمصر ، وأصبحت الأشمونين ، قرية من قرى مركز ملوى ، بمديرية أسيوط . (محمد رمزى ، القاموس الجغرافى ، القسم الثانى ، جـ٤ ، ص ٥٩ ، ٦٠) .

١ - منفلوط : تقع شمال أسيوط وكانت قديمًا تسمى منبالوط وهى كلمة قبطية معناها محط الفراء ، أى الحمر الوحشية ، وبها آثار ، وكانت إبان حكم المماليك (انظر : على مبارك ، المرجع السابق ، جـ١٥ ، ص ٩٤) وكانت تتأرجح ما بين كشوفية وصنجقية إبان العصر العثمانى ، فكانت كشوفية فى عام ١٠٧٨ هـ / ١٦٦٧م فى إبان تولية إبراهيم باشا البستنجى (١٠٧٧ - ١٠٧٨ هـ / ١٦٦٧ - ١٦٦٨م) وقد تولى كشوفيتها ذو الفقار بك ، وفى عام ١٠٨٧ هـ / ١٦٧٦م جمعت منفلوط ما بين كشوفية وصنجقية إبان تولية عبد الرحمن باشا على مصر (١٠٨٧ - ١٠٩١هـ / ١٦٧٦ - ١٦٨٠م) [انظر إبراهيم الصوالحى : تراجم الصواعق فى واقعة الصناجق ، ص ص ٦٦٦ - ٦٩٥] .

٢ - جرجا : وهى مدينة قديمة بالصعيد تقع إلى الشمال الغربى من النيل ، قبلى أسيوط ، ويقال إنها أخذت هذا الاسم من اسم مارى جرجس ، وقد سجل اسمها فى كتب التاريخ والوثائق بدجرجا على حسب نطق أهل الصعيد لها (انظر : على مبارك ، الخطط التوفيقية ، جـ١ ، ص ٥٢) .

وقد كانت هذه المدينة ، فى العصر العثمانى من أهم ولايات صعيد مصر العثمانية ، حيث شارك حكامها فى الأحداث السياسية المهمة التى شهدتها مصر خلال هذه الفترة ، بالإضافة إلى دورها الاقتصادى المهم أيضًا (انظر ليلى عبد اللطيف ، شيخ العرب همام وحكم جرجا ، ص ٣٨).

٣ - الفيوم : هى من المدن المصرية القديمة ، ويعتقد أن الاسم المدنى لمدينة الفيوم هو Chedit أو Chdat ومعناها الجزيرة ، لأنها كانت وقت تكوينها واقعة فى بحيرة موريس ، واسمها الدينى per sebek ومعناها دار التمساح ، لأنه كان معبود أهل الفيوم ، ولهذا اسموها الرومان crocodiloplis أى مدينة التمساح ، ثم سماها القبط piom ومعناها قاعدة بلاد البحيرة ، لأن كلمة piom التى عرفت فيما بعد باسم phiom تتكون من كلمتين وهما pi وتدل على المكان ، والتعريف ، im ومعناها اليم أو البحر أو البحيرة ومن phiom أخذ العرب كلمة فيوم ، وأضافوا إليها أداة التعريف ، كما أضافوها إلى كثير من أسماء المدن والقرى المصرية ، فصارت الفيوم ، وهو اسمها العربى وسميت بالأعمال الفيومية عام ١٢٢٠هـ / ١٨٠٥م (انظر ، محمد رمزى ، المرجع السابق ، ص ٩٦ ، جـ٣ ، أيضًا ، صلاح هريدى ، المرجع السابق ، ص ١٠٥) .

وفي عام ١٢١٤ هـ / ١٧٩٩م ، قام الجنرال كليبر بتعديل هذا التقسيم حيث قسمت مصر إلى ثمانية أقاليم ، هى إقليم طيبة أو قنا ويتبعه جرجا وأسيوط وعاصمته أسيوط ، وإقليم المنيا[١] ويتبعه بنى سويف والفيوم وعاصمته بنى سويف[٢] والقاهرة ويتبعها السويس[٣]

---

١ – إقليم المنيا : وأطلق عليها منية ابن خصيم : صحتها منية ابن خصيب ، وهى مدينة المنيا الحالية ، وكانت تسمى منية ابن الخصيب، ولفظ المنيا لفظ مصرى قديم ، والبلد المذكور فى الآثار القديمة ، ولكن ابن الخصيب عندما ولى عليها حرف الاسم إلى منية أو منية . (انظر ، حسين مؤنس ، ابن بطوطة ورحلاته ، ص ٤٤) .

٢ – بنى سويف : وهى من المدن المصرية القديمة ، وقد أطلق عليها أهلها بنى السيوف نسبة إلى واقعة بالسلاح الأبيض ، ثم سميت بعد ذلك ببنى سويف (انظر كلوت بك ، لمحة عامة إلى مصر جـ١ ، ص ٤٤٥) ، وهى مدينة كبيرة ذات أبنية وقصور وقيسارات ، ويوجد بها كثير من الآبار وتتمثل شهرتها فى الطريق الموصل بدير بوش ، ويتصل بها ميناء أطفيح من جهة دير الميمون القريب من البحر الأحمر ، (انظر على مبارك ، المرجع السابق ، جـ٩ ، ص ٩٣) وقد سماها العرب منفسوية ثم حرفت بعد ذلك باسم بنى سويف ، واستخدم المساحون لفظ بنى سويف عام ٩٢٣ هـ / ١٥١٦م ، وعرفه بذلك منذ ذلك الوقت (انظر ، محمد رمزى ، المرجع السابق ، جـ٣ ، ص ١٥٦ ، صلاح أحمد هريدى، المرجع السابق ، ص ١١١) .

٣ – مدينة السويس : لما استمر انسحاب البحر الأحمر إلى الجنوب وانفصلت عنه البحيرات المرة أصبحت ميناء مصر عند النهاية الشمالية لخليج السويس هى مدينة كليسما التى سماها العرب مدينة القلزم ، وفى القرن العاشر الميلادى نشأت قرية صغيرة جنوبى مدينة القلزم اسمها السويس وما لبثت أن شملت القلزم وأصبحت هى ميناء مصر على البحر الأحمر . وفى سنة ١٨٦٣م وصلت إليها المياه العذبة من ترعة الإسماعيلية فزاد عدد سكانها ، وفى سنة ١٨٦٩ فتحت قناة السويس فأصبحت مدينة السويس نقطة هامة للاتصال بين الشرق والغرب . ووصل عدد سكانها الآن إلى خمسين ألف نسمة ، وقد أنشئت محافظة السويس سنة ١٢٢٥هـ / ١٨١٠م (محمد رمزى ، القاموس الجغرافى ، القسم الثانى ، جـ١ ، ص ٧) .

والعريش(١) وعاصمتها بلبيس(٢) والإسكندرية ويتبعها البحيرة ورشيد وعاصمتها الإسكندرية، وإقليم دمياط والمنصورة وعاصمته دمياط ، وإقليم الغربية وعاصمته سمنود،

١ - العريش : قاعدة قسم سيناء الشمالي ، مدينة قديمة ، واقعة على شاطئ البحر الأبيض المتوسط ، قرب نهاية الحد الشرقي لأرض مصر ، بينها وبين رفح ، الواقعة على رأس الحد الفاصل ، بين مصر وفلسطين ، ٤٥ كيلومترًا ، واسمها الرومي ، رينوكورورا Rhinocorura وكانت العريش من ثغور مصر ، ثم جعلت محافظة في سنة ١٢٢٥هـ / ١٨١٠م ، وبها من قديم قوة عسكرية ، لوقوعها قرب حدود مصر الشرقية ، وهي اليوم قرية ، وبها سوق عام ، وبسبب الحرب الأوروبية العامة ، التي وقعت بين سنتي ١٩١٤ و ١٩١٨م ، أنشأت الحكومة المصرية ، في أول سنة ١٩١٧م ، مصلحة لأقسام الحدود ، فكان من محافظاتها ، محافظة سيناء ، ومركزها العريش ، ويقيم بها كتيبة من كتائب الجيش المصري ، وفصيلة من المدفعية وفصيلة من عساكر مصلحة الحدود . (محمد رمزي ، القسم الثاني ، جـ٤ ، ص ٥٩) .

٢ - بلبيس : قاعدة مركز بلبيس ، هي من المدن القديمة ذكرها جوتييه في قاموسه وقال إن اسمها القبطي Becok ثم ذكر في موضع آخر اسمًا مصريًا هو Barset وقال يحتمل أن يكون هذا اسم مدينة بلبيس ثم قال إن الأستاذ جوتييه ذكر إن اسمها الرومي Biblos والقبطي Belbes وأنها واقعة بين عين شمس وبين بسطة في حدود الصحراء الشرقية . وقد بحث محمد رمزي عن اسم Barset الذي قال المسيو جوتييه إنه يحتمل أن يكون اسم بلبيس فتبين له أن هذا الاسم هو لقرية أخرى تسمى براش التي هي اليوم إبراش إحدى قرى مركز بلبيس ومعها في منطقة واحدة وأن قربها من بلبيس هو الذي حمل جوتييه على احتمال نسبتها إليها ، وذكر إميلينو في جغرافيته أن اسمها القبطي Phelbés كما وردت في بعض أوراق السلم وقال إنها وردت في كتب أخرى قبطية بأسماء , Posok Tphelbis, Phlabes . ووردت في المصادر العربية باسم (بلبيس) في كتاب المسالك لابن خرداذبة ضمن القرى الواقعة على الطريق من الفسطاط بمصر إلى الرملة التي بفلسطين قال وبينها وبين الفسطاط ٢٤ ميلاً ووردت في المسالك لابن حوقل من مدن مصر وفي أحسن التقاسيم للمقدسي بأنها قصبة الحوف وفي صبح الأعشى بلبيس والجاري على الألسنة ضم الباء قال وهي مدينة متوسطة بها المساجد والمدارس والأسواق وهي محطة رحال الدرب الشامي ، وفي الانتصار المدينة بلبيس بكسر أولها وعن البكري بفتحها قال وهي مدينة مليحة وهي قصبة الحوف (أي قاعدة إقليم الشرقية) وبها والي الحرب وبها جامع ومدارس وأسواق وفنادق وبساتين وبها نخيل كثيرة ويمر بها نهر من النيل أيام زيادته وهي مسورة، وذكر المقريزي في خططه أن بلبيس سميت في التوراة أرض جاشان قال وهي من بلبيس إلى العلاقمة وفيها عدة بساتين وأهلها أصحاب يسار ونعم سنية ووردت في قوانين ابن مماتي وفي تحفة الإرشاد من أعمال الشرقية ووردت في معجم البلدان بلبيس قال والعامة تقول بلبيس مدينة بينها وبين فسطاط مصر عشرة فراسخ على طريق الشام . وكانت بلبيس قاعدة الحوف الشرقي أيام العرب ثم قاعدة الأعمال الشرقية من أيام الدولة الفاطمية إلى آخر عهد الحكم الجركسي ثم قاعدة ولاية الشرقية إلى سنة ١٨٣٢م وفي تلك السنة أصدر محمد علي باشا والي مصر أمرًا بنقل ديوان المديرية والمصالح الأميرية الأخرى إلى مدينة الزقازيق لتوسطها بين بلاد المديرية وبذلك أصبحت بلبيس قاعدة لقسم بلبيس الذي أنشئ فيها بدلاً من ديوان المديرية من تلك السنة وفي سنة ١٨٧١م سمي مركز بلبيس (محمد رمزي، القاموس الجغرافي، القسم الثاني ، جـ٤ ، ص ٥٩ ، ٦٠).

وإقليم المنوفية وعاصمته منوف ، وقد عين كليبر لحكم هذه الأقاليم قادة فرنسيين وبذلك حل هؤلاء القواد محل البكوات والمماليك ، وعهد إليهم بحفظ الأمن ويشئون الدفاع[١] .

٢ - الإدارة فى الولاية :

أ - حاكم الولاية :

بعد تم التعرض لتطور مدينة المنصورة ، من حيث أنها كانت ولاية وسُميت بولاية المنصورة فى بعض الأحيان ، وأحيان أخرى عُرفت باسم الدقهلية أو ولاية أو كشوفية الدقهلية أو المنصورة ، يأتى بعد ذلك الحديث عن حاكم الولاية واختصاصاته والأجهزة الإدارية المعاونة له.

وكان لكل إقليم إدارى سواء أكان من الولايات الخمس الكبرى أم الكشوفيات، عاصمة، يقيم فيها البك أو الكاشف حاكم الإقليم ويرأس الحكم والإدارة[٢] وكان يشار إليه بألقاب التبجيل والاحترام ، ويلقب فى الوثائق بألقاب حاكم الولاية الشريفة السلطانية .... المقر الكريم العالى دام مجده[٣] وقد اشترك مع البك الحاكم أو الكاشف فى إدارة المدن فى الإقليم سدادرة[٤] الفرق السبعة للأوجاقات[٥] العثمانية وهم المستحفظان[٦]

---

١ - شفيق شحاته ، تاريخ حركة التجديد فى النظم القانونية منذ عهد محمد على ، ص ١٨ ، زين العابدين شمس الدين ، إدارة الأقاليم ، ص ١٧ .

٢ - محمد شفيق غربال ، مصر عند مفترق الطرق ، ص ١٦ .

٣ - محكمة المنصورة ، ص ٦٨ بتاريخ غرة شوال عام ١١٢٣ هـ / ١٧١١م .

٤ - سَردار : والسردار من الفارسية بمعنى الرأس ، ودار بمعنى صاحب ، والسردار القائد ولقد كان السلاطين العثمانيون يقودون الجيش بأنفسهم ، ثم صاروا يعهدون بذلك إلى الصدر الأعظم إذا خرج صحب معه طوائف من الإنكشارية والجبجية والطوبجية إلى المدفعين والسوارى أى الفرسان وطوائف من الدفترادارية ورجال الخزانة والقبودان (انظر ، أحمد السعيد سليمان ، المرجع السابق ، ص ١٢٧ ، وتذكر ليلى عبد اللطيف ، دراسات فى مؤرخى مصر والشام فى العصر العثمانى ، ص ١٩٨، إنه قائد من الفرق العسكرية السبع فى مصر والتى اشتركت فى حروب السلطان فى أوقات مختلفة وفى ميادين متعددة وكان بكوات المماليك الصناجق يتولون قيادة الفرق العسكرية المرسلة من مصر إلى خارج الولاية ، فمثلاً عندما اشتركت فرق من الحامية العثمانية بمصر فى حرب العثمانيين فى جزيرة كريت قاد إبراهيم بك أبو شنب هذه الحملة المكونة من ألفى جندى ، وانتهى الأمر بانتصار العثمانيين، وعودته منتصراً إلى بلاده .

٥ - أوجاق ، كلمة تركية وتستعمل فى العربية الوجاق ، وتعنى فى الأصل الموقد ولكنها أطلقت على الطائفة من الجند فأصبحت تعنى فرقة من الجند ، (انظر : Stanford Shaw, The Financial and Administrative Organization and development of Ottoman Egypt , p. 184) .

٦ - مستحفظان : فرقة المستحفظان (جماعت مستحفظان) كان أفراد هذه الفرقة يكلفون بحراسة القلاع والحصون والبلاد . ويمنحون تيمارات فى أوائل عهدها ، لكى يستمروا فى الخدمة العسكرية . وبعد ذلك كانوا يستدعون كلما اتجهت النية لخوض أى معركة ، وكانوا فى هذه الحالة يمنحون رواتب =

والعـزبان والمتفـرقة(١) والجاوشان(٢) ....

= كبقية الفرق . وأفراد هذه الفرقة انكشارية مشاة ، أشار إليهم المؤرخون المحليون أحيانًا باسم ينيجرية أو ينكجرية . وقد أتت هذه الطائفة إلى مصر مع السلطان سليم الأول ، وأقامت في القلعة وعرفت بطائفة السلطان لأنها كانت تمثل بصورة خاصة السلطة العثمانية في الولاية . وعهد إليها بمهمة الشرطة ، ومن هنا ظهرت قوتها في القاهرة ، وسيطر أفرادها على الالتزامات المربحة وعلى دار ضرب النقود وعنابر المؤن ومراكز المكوس مما زاد في نفوذها . (انظر : قانون نامة مصر ، ترجمة وتعليق ، أحمد فؤاد متولي ، ص ١٨ ، هامش ١) .

١ – متفرقة : كانوا في الأصل التركي القديم أصحاب نوع من الإقطاعات (انظر : محمد شفيق غربال ، مصر عند مفترق الطرق ، ص ١٨) وكان أوجاق المتفرقة يشرف على تسهيل القوافل ونقل الغلال ومختلف البضائع والمهمات بين الصعيد والقاهرة والسويس وأحيانًا القافلة باشي أي رئيس القوافل . وكان يتقاضى عوائد من كل قافلة يسيرها ، وله أن يحصل على ربع ريال عن كل فرق من ينقل من السويس إلى القاهرة وهو المختص بالاتفاق مع العربان لحمل الأحمال . (انظر ، ليلى عبد اللطيف أحمد ، الإدارة في مصر في العصر العثماني ، ص ٢١٤) .

٢ – الجاوشان : جاويش من التركية جاووش Çavus بجيم مشربة وواو مضمومة وهي مشتقة من المقطع التركي جاو Çav الذي يدل على معنى الصياح والنداء والصوت والصيت ، وقد قبل فؤاد كوبريللي هذا التأصيل وورد تأصيلاً آخر للمستشرق الفرنسي بلوشيه نشره عام ١٩٢٠ ، وذهب فيه إلى أن الكلمة مأخوذة من كلمة مغفولية هي تشوكوتش Techguteshi ، والحق أن الكلمة تركية ، فقد قرر موللر أنها وردت في اللغة التركية الأويغورية في صيغة جابيس Çabis وقرر بليو أنها وردت في لغة الأتراك التوكيو بصيغة جوسبي رشه Ça-pi-se ، وقد وردت أيضًا في لغة البجنك والقومان وأدرجها محمود الكشغري في معجمه (ديوان لغات الترك) وقد دخلت هذه الكلمة التركية في اللغة الفارسية ، واستعملها شعراء الفرس ، وتنص هذه الكلمة مرادفة للكلمتين الفارسي الأصل (سرهنك) و (دور باشي) وكلمة سرهنك مكونة من (سر) بمعنى الرأس و (هنك) بمعنى الفارس والبطل والمبارز ، وربما أطلقت كلمة سرهنك على القائد . وأما كلمة دور باش فهي هتاف الجاويش بين يدي الحاكم في الموكب ، فقد كان من عمله أن يسعى بين يدي الحاكم ليفسح له الطريق ، وذلك بهتافه كلمة (دور باش) وهذه الكلمة مكونة من (دور) أي بعيد وباش أن كن ومعناها ابتعد أو تنح وقد صار هذا الهتاف اسمًا للجاويش من باب إطلاق المقول على القائل . والجاويش في هذه اللغات منصب=

والكوكليـــان(١) والتـــفنكجـــيـــان(٢) والجـــراكـــســـــة(٣) . وكـــان لكل

= عسكرى، وقد وجد هذا المنصب العسكرى فى دولة الغزنويين والقرخانيين والسلاجقة . (انظر : أحمد السعيد سليمان ، تأصيل ما ورد فى تاريخ الجبرتى من الدخيل ، ص ٥٩ - ٦١) وقد تكون هذا الأوجاق فى مصر بصفة رسمية بإعلان قانون نامة مصر ٩٣١ هـ / ١٥٢٥م من بعض المماليك الذين كانوا فى الخدمة الشخصية للباشا (الحاكم العثمانى) والمتخلفين عن الجيش المملوكى المنهزم، والذين أعلنوا ولائهم وطاعتهم للدولة العثمانية ، واتخذ هذا الأوجاق طابعًا رسميًا ، وعهد إليه بالقيام بخدمات الديوان وتنفيذ أوامر الباشا . (انظر : إبراهيم يونس ، تاريخ مصر العثمانية من ٩٢٣ - ١١٣٠ هـ / ١٥١٧ - ١٧١٩م ، من خلال تحقيق مخطوطة تحفة الأحباب بمن تولى مصر من الملوك والنواب ، ليوسف الملوانى الشهير بابن الوكيل ، ص ٤٣ ؛ P.M.Holt, Egypt and the Fertile, p. 59 ; Shaw, The Financial and ... p. 184 .

١ - الكوكليان : وتنطق الجنوليان ، وقد ذكرت فى بعض المصادر العربية باسم جمليان أى أصحاب الجمال، ويرجع ذلك لاستخدام أصحابها الجمال ، (انظر محمد بن إياس الحنفى ، بدائع الزهور فى وقائع الدهور ، جـ٥ ، ص ٢٤١) ، وقد اشتركت هذه الفرقة مع السلطان سليم فى فتح مصر ، وبعد الفتح قامت بالدور الرئيسى بالاشتراك مع فرقة التفنكجيان فى تأييد السلطة العثمانية وفى إخماد القبائل العربية والعصابات المملوكية التى ظلت تقاوم بعد هزيمة الجيش المملوكى (انظر : ليلى عبد اللطيف أحمد ، الإدارة فى مصر ، ص ٢٢٤) .

٢ - التفنكجيان : وأفراده من حاملى البنادق الفرسان ، وقد اشترك أفراده مع السلطان سليم فى فتح مصر، وساهموا بعد ذلك فى توطيد السلطة العثمانية بعد رحيله ، وكونوا أحد الفرق العسكرية (انظر : Shaw, Op. Cit, p. 91 ; Idem , The Financial and Adminstrative .... pp. 189 - 191) .

٣ - الجراكسة : وأفراد الطائفة من المماليك الجراكسة الذين دخلوا فى خدمة الدولة ، واستظلوا بالسيادة العثمانية بعد أن سمح السلطان سليم لهم بذلك ، وهم من الفرسان الذين اشتهروا بركوب الخيل واتقان فنون الفروسية ، ويعملون على تنفيذ وأداء الخدمات السلطانية شأنهم فى ذلك شأن الكوملية والتوفكجية ومسرح نشاطهم فى الأقاليم أيضًا (قانون نامة مصر ، ص ٣٣) . ، وحتى تضمن الدولة ولاء وخضوع هذه الطائفة لسيادتها فإن القانون أشار بتعيين كتخدا وكاتب من الأتراك (الأروام) على رأسها ، وإذا اقترف أحد العسكر ذنبًا فعلى الأغا محاسبته حسب إثمه وقد يصل الأمر إلى قطع علوفته وترحيله من مصر إلى إستانبول ، أو لحد مجازاته بالقتل بأمر الباشا =

أوجاق أغا[١] أى رئيس وكتخدا[٢] وباش اختيار أى رئيس القدماء فيه ، وجماعة الاختيارية[٣] والجوربجية[٤] ، وكان يمثل الأوجاق فى ديوان الروزنامة، لكى يساعده فى

= العثمانى الحاكم . ولاشك أن المماليك الجراكسة كانوا أصحاب خبرة واسعة فى محاربة العربان الذين تعددت ثوراتهم إبان العصر المملوكى ، ومن هنا كان الاستعانة بهم لإقرار الأمن بالبلاد أمرًا مهمًا (Stanford Shaw, The Financial ... P. 197) .

١ - أغا : تركية من المصدر أغمق ومعناها الكبير أو المتقدم فى السن ، وقيل إنها من الفارسية (أقا) ، وجرى العرب على إضافة تاء إليها إذا وقعت مضافًا ، تطلق فى التركية على الرئيس والقائد وشيخ القبيلة وعلى الخادم الخصى الذى يؤذن له بدخول غرف النساء . (أحمد السعيد سليمان ، تأصيل ما ورد فى تاريخ الجبرتى من الدخيل ، ص ١٧) .

٢ - كتخذا : بفتح الكاف وسكون التاء وضم الخاء فى التركية كتخدا وفى الفارسية كتخداء ، وهى عبارة عن كلمتين (كد) بمعنى البيت خدا بمعنى رب البيت ، ويطلقها الفرس على السيد الموقر ، ويطلقها الترك على الموظف المسئول والوكيل المعتمد ، والأمين فقد يقال مثلاً ، وزراء متخدا لرى ، أى مدير مكاتب الوزراء وأمنائهم ، وكان يقال خزينة كتخدا جى أى أمين الخزانة . (انظر أحمد السعيد سليمان ، المرجع ، السابق ، ص ١٧٦) .

٣ - الاختيارية : مفردها اختيار ، وأصل الكلمة عربى ونقلها الاتراك ، وكان كبار ضباط الأوجاقات يسمون اختيارية ، ويشكلون مجموعة ذات نفوذ فى فرقهم ، وأكبر هؤلاء الضباط سنًا يسمى باش اختيار (انظر محمد شفيق غربال ، مصر عند مفترق الطرق ، ص ١٨ ؛ أيضًا ، جلال يحيى ، مصر الحديثة، ص ١٥٠ ، Shaw, Ottoman Egypt, p. 83) .

٤ - الجوربجى ، أو الشوربجى تعنى حرفيًا رجال الشوربة أو ممونو الشوربة ، المسئول عن طعام الأورطة ، لأن القوات الإقطاعية لم تكن فقط تتلقى رواتب الدولة ، كما أنها أيضًا لا تتلقى منها مئونتها اليومية. ويبدو أن الألقاب المخلوعة على كثير من رتب سلك الضابط توضح أن المهمة الرسمية لأصحابها هى مواجهة هذه المشكلة قبل كل شىء (هاملتون جب ، هارولد بوون ، المجتمع الإسلامى والغرب ، جـ٢ ، ص ١٧٦) .

فى صرف مرتبات الأوجاق وهم الذين يقومون بتسجيل أعضاء الأوجاقات ورتبهم وأجورهم ، وقائمقام(١) والأشراف (نقيب الأشرف)(٢) وقاضى الإقليم والمفتون الأربعة ، وأعيان الولاية من كبار الملتزمين(٣) والعلماء(٤) .

وبالنسبة لحاكم الولاية أو الكاشف ، فقد كان يختارهم الباشا دائمًا من بين صناجق الأوجاقات وأمراء المماليك ، وغالبًا ما كانت تحدث تغييرات جوهرية بعد تولية كل باشا(٥).

---

١ - قائمقام : وظيفته قيام مقام ، كان يشغلها الشخص الذى يتولى عمل الباشا ، فى فترة خلو منصب الباشوية ، سواء بعزل الباشا أو وفاته وفى بداية العصر العثمانى ، كان منصب القائمقام يسند إلى قاضى القضاة ، أو الدفتردار ، ولكن عندما ازداد نفوذالأمراء المماليك ، وتسلطوا على شئون مصر الإدارية ، أصبح يسند إلى أحد البكوات المماليك . (انظر : ليلى عبد اللطيف ، المرجع السابق ، ص ١١٨ - ١٢٠) .

٢ - نقيب الأشراف : كلمة أشراف تعنى أولئك الأفراد الذين هم من نسل سيدنا محمد رسول الله ﷺ ، سواء أكان ذلك عن طريق انحدارهم من الأم أو الأب ، ولم يكن هؤلاء بالضرورة رجال دين ، وإنما كان منهم التاجر والصانع والفلاح ، وقد تمتع الأشراف باحترام خاص بين جموع الناس ، وشكلوا جماعة منفصلة ومتميزة وكان يطلق على رئيس هذه الجماعة ، اسم نقيب الأشراف أو النقيب ، وتختاره الدولة من أبرز هؤلاء الأشراف ، وكانت وظيفته محترمة ، وكان لنقيب الأشراف فى إستانبول سلطة على نقباء الأشراف فى الولايات المختلفة وهو الذى يعينهم ، وكانت له سلطة قضائية عليهم ، وكان نقيب الأشراف فى مصر يرسل من إستانبول فى بداية العهد العثمانى ، واستمر ذلك حتى القرن الثامن عشر ، ثم أصبح يتولاها فى مصر شيخ السجادة البكرية من آل البكرى ، فى مصر ، وكان نقيب الأشراف يحضر الاجتماعات الإدارية الهامة التى كانت تعقدها الإدارة فى مصر فى شكل جمعيات لحل الأزمات العامة ، وكذلك باعتباره شخصية هامة لها وزنها فى المجتمع ، ولها تأثير كبير على أتباعها ، وكان النقيب يتولى منصبه لمدى الحياة (انظر : إبراهيم يونس ، المرجع السابق ، ص ١٨٧) .

٣ - الملتزم : كان الالتزام من قديم الزمان يعين من بين الأوجاقات والمماليك والجلبية وبعض التجار والأفندية ، والحريمات والهوارة ، وأرباب السجاجيد ، وبعض من العلماء والمشايخ ، وبعض عربان بالولايات ، (انظر ، محمد محمد غربال ، مصر عند مفترق الطرق ، ص ٣٦) .

٤ - محكمة المنصورة رقم ١ ، ص ٦٨ ، بتاريخ غرة شوال عام ١١٢٣ هـ / ١٧١١م .

٥ - عراقى يوسف محمد ، الوجود العثمانى المملوكى فى مصر فى القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر ، ص ٢٦٠ .

فعندما تولى عابدين باشا (١١٢٦ - ١١٢٩ هـ / ١٧١٤ - ١٧١٧م) أعيد توزيع المناصب بين أمراء المماليك ، فكان إبراهيم بك أبو شنب دفتردار[١] وإسماعيل بك أغا صنجق[٢] وبندر جرجا ، وعبد الله أغا الخازندار[٣] كشوفية المنصورة وأحمد كاشف الأعسر صنجق وحاكم إقليم البحيرة ، ويوسف بك حاكم إقليم الغربية ، ولم يكن للفقارية نصيب فى الأقاليم ، وإن عين محمد بك كاشف ولاية الدقهلية عام ١١٢٦ هـ / ١٧١٤م ، وهو من أتباع حاكم

---

١ - الدفتردار : كان عليه الحضور فى كل ديوان لتحصيل الأموال الأميرية ، بموجب دفتر الروزنامجى ، وله عوائد طرف الميرى من أصل الساليانات ، وعلى طرف الباشا ، وعلى حلوان بلاد الأموات ، عن كل كيس حلوان ألف فضة ، وله فراوى على الباشا فى أربعة أوقات ، حين قدومه وحين عزله ، وفى وقت تحصيل مال الصرة الشريفة ، وفى وقت تشهيل الخزنة ، وفردة على أمير الحاج وقت التسليم (أى وقت تسليم صرة الحج) (انظر : محمد شفيق غربال ، المرجع السابق ، ص ١٦) .

٢ - الصناجق : صنجق من التركية سنجاق ، وهى العلم والقسم من ولاية كبيرة والحاكم على قسم من ولاية . وقد تكون الصنجقية أيضًا مجرد رتبة وصنجق طبل خانة يجمع بين مصطلحين مصطلح عثمانى ومصطلح مملوكى ، فبعض الأمراء فى دولة المماليك كانوا أمراء طبلخانة أى يكسبهم مقامهم أن تدق لهم الطبول وغيرها من الآلات الموسيقية التى تتكون منها طبلخانة السلطان ولم يكن عدد الصناجق دائمًا أربعة وعشرين ، وقد احتفظت حكومة الدولة لنفسها بتعيين الثغور الثلاثة المهمة الإسكندرية ودمياط والسويس وكذلك كتخداء الوزير أو الباشا : أما التعيين للصنجقيات الباقية فكان يحدث فى مصر نفسها لقوة المتنافسين عليها . فكان الرجل ذو النفوذ يسعى لأن يجعل الصناجق من تابعيه أو مماليكه وهكذا . (انظر : محمد شفيق غربال ، المرجع السابق ، ص ١٤ : حسن عثمان ، مصر العثمانية ، ص ٢٥٣) .

٣ - الخازندار : كان أمين صندوق الحاكم . (انظر : محمد غربال ، المرجع السابق ، ص ١١ هامش ٢) والخازندار كان من أهم أتباع الباشا ، وهو المختص بالعناية بخزينة مصر ، وله عوائد على الأمراء والكشاف ، وأرباب المناصب وقت توليتهم . كما كان الخازندار يعمل فى خدمة الباشا الخصوصية ، وكان يخدم معه فى أى مكان يذهب إليه ، وكان مكلفًا بحفظ خزينة الباشا الشخصية واستلام الإيرادات التى تأتى له عن طريق الكتخدا ، كما كان يقوم بعمل التوزيعات اللازمة وكان مكلفًا بالإشراف على المبانى التى تحفظ بها الخزنة وكذلك برج القلعة الذى بنى عام ١٥٢٤ ، (انظر : إبراهيم يونس ، المرجع السابق ، ص ٣٦٧) .

الولاية السابق ، الأمير ذو الفقار بك [١]. وجددت له الكشوفية للمرة الثانية فى عام ١١٢٩هـ / ١٧١٧م [٢].

وفي عام ١١٣٥ هـ / ١٧٢٣م ، عين محمد باشا النشنجي ، حمزة بك على كشوفية المنصورة لمدة عامين (١١٣٥ - ١١٣٦ هـ / ١٧٢٣ - ١٧٢٤م)[٣] ثم تولى عمر بك الصغير كشوفية المنصورة وعمل على استقرار الأمن فيها حيث أنها تعرضت لعدوان قبيلة ابن بقر[٤] وقبض على شيخها ولم يفرج عنه إلا بعد دفع مبلغ خمسة آلاف زنجليرى[٥] واتضح بعد ذلك أن الكاشف قد استغل منصبه وفرض على الأهالى غرامة مالية قدرها خمسة آلاف زنجليرى ، فلما اشتكوا للوالي العثماني من جراء ذلك ، أصدر فرمانه إلى المسئولين بالولاية ، واتخذ اللازم نحوه[٦] .

وعندما تولى باكير باشا (١١٤٧ هـ - ١١٤٩ هـ / ١٧٣٥ - ١٧٣٧م) ، عُين عثمان بك ذو الفقار على كشوفية المنصورة[٧] ومن هنا نجد أن الصناجق حكموا الأقاليم الإدارية المهمة[٨]، وخاصة الأقاليم التى عرفت بالكشوفيات ، التى تولى إداراتها كاشف وهو أمير

---

١ - محكمة المنصورة رقم ١ ، ص ١ ، بتاريخ ١٤ شوال عام ١١٢٦ هـ / ١٧١٤ ، أحمد كتخدا عزبان الدمرداشي ، الدرة المصانة في أخبار الكنانة ، تحقيق عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم ، ص ١١٣ ، ١١٤ .

٢ - محكمة المنصورة رقم ١ ، ص ١٢ ، بتاريخ ١٩ جمادى الأولى عام ١١٢٩ هـ / ١٧١٧ ، أحمد كتخدا عزبان ، الدرة المصانة فى أخبار الكنانة ، ص ١٢١ .

٣ - أحمد شلبى عبد الغنى ، أوضح الإشارات فيمن تولى مصر القاهرة من الوزراء والباشات ، تحقيق عبدالرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم ، ص ٣٧١ .

٤ - نفسه ، ص ٣٧١ .

٥ - الزنجليرى : هو لفظ فارسي يعني السلسلة ، وهو نقد ذهبي تركي ، وقد حرف هذا اللفظ على لسان العامة إلى جنزرلى ، وذكره الجبرتي باسم الجنزرلى أو المحبوب الجنزرلى نسبة إلى الحافة المشرشرة لهذا النقد وهي أشبه بالإطار أو الجنزير ، وحدد الجبرتي سعره عام ١١٤٨ هـ / ١٧٣٦م بمائتي نصف فضة . (انظر عبد الرحمن فهمي ، النقود المتداولة أيام الجبرتي ، ص ٥٧٥) .

٦ - محكمة المنصورة ، رقم١ ، ص ١٢ ، بتاريخ ١٩ جمادى الأولى عام ١١٢٩ هـ / ١٧١٧ م .

٧ - أحمد كتخدا عزبان ، الدرة المصانة فى أخبار الكنانة ، ص ٢٠٣ .

8 - P.M.Holt, The Pattern of Egyptian Political History, (1516 - 1798) in Political and Social change in Modern Egypt, p. 93 .

مملوكي من الدرجة الثانية ، لم يرقى بعد لرتبة الصنجق التى تعطى حاملها بعض الامتيازات، لذلك كان الأمراء المماليك يسعون لجعل الصناجق من أولادهم وأتباعهم[١] وغالبًا ما كانت تظهر الخلافات بين البكوات الذين ينقسمون إلى بيوت مملوكية متعددة ، وحتى بين أفراد البيت المملوكى الواحد ، من أجل هذه المناصب الإدارية المهمة ، وقدمارس شيخ البلد[٢] عند ظهور هذا المنصب نوعًا من الضغط على الباشا عند توزيع هذه المناصب ، ليظفر أتباعه بالنصيب الأوفى منها[٣] وحرص الباشا على إرضاء طائفتى الفقارية والقاسمية ، وقد انقسم رجال القاسمية إلى بيتى الإيواظية والشنبية فقد ضم الأول عشرة صناجق والثانى ثلاثة عشر صنجقًا (٤).

---

١ – ليلى عبد اللطيف ، الإدارة فى مصر فى العصر العثمانى ، ص ٣٩١ .

٢ – شيخ البلد : وكان يعرف باسم الوالى أو الزعيم ، ويعرف فى اللغة العربية باسم الزعيم وفى التركية باسم الصوباشى ، وقد وجد ثلاثة من الولاة أو الزعماء فى العاصمة أهمهم ، زعيم مصر (القاهرة) يليه زعيم بولاق ثم زعيم مصر القديمة ، وكان الوالى يشارك أغا الإنشكارية فى حفظ الأمن فى القاهرة ولكنه كان أقل رتبة منه . والباشا هو الذى يعيّن الزعيم ويلبسه خلعة المنصب وهو الذى يعزله من منصبه . وقد وجد مقر الولاة الثلاثة بباب زويلة ويعرف ببيت الولاة . و قد اختص الزعيم بمهمة التأكد من حراسة مختلف الأحياء حراسة جيدة ، وأن النظام يسود المدينة . وكان الزعيم يقوم بجولات ليلية تعيد إلى الأذهان جولات سلفه فى عصر السلطنة المملوكية (والى الطواف) الذى كانت اختصاصاته تماثل نفس اختصاصات الزعيم فى العصر العثمانى . وكان يصحب الزعيم فى جولاته النهارية والليلية عدد من الجنود ومن سلطة الزعيم معاقبة المخالفين بالغرامات أو بعقوبات أشد ، ولم يكن من حقه إصدار حكم بالإعدام ، ولكن كان من أهم اختصاصاته ، تنفيذ حكم الإعدام الذى تصدره السلطات التى لها الحق فى ذلك كالباشا . وقد اختص زعيم مصر (القاهرة) بمهمة خاصة هى الإشراف على تنظيف كل القنوات فى القاهرة ومن الاختصاصات الأخرى للزعيم مكافحة الحرائق ، فعندما كانت تحدث حادثة من هذا النوع كان الزعيم يتوجه إلى مكان الحادث مع ممثلى عدد من طوائف مهنية معينة مثل طائفة السقائين والنجارين والهدادين الذين عليهم الدور فى الخدمة لمكافحة الحرائق بالمدينة وإطفاء النار . وفى ولاية عبد الله باشا الكبورلى (١١٤٣هـ / ١٧٣٠م) ألغى منصب والى بولاق ووالى مصر القديمة وألحقا باختصاص والى مصر القاهرة الذى انفرد بذلك المنصب وأصبح هو المشرف على جميع أحياء القاهرة . (انظر ، ليلى عبد اللطيف أحمد ، الإدارة فى مصر ، ص ٣٣٣ – ٣٣٥) .

٣ – عراقى يوسف محمد ، الوجود العثمانى المملوكى فى مصر ، ص ٢٦٠ .

5 - S.T.Shaw, The Fianacial and Administrative Organization and development of ottoman Egypt, pp. 14 - 18 .

وكانت مدة حاكم الأقاليم أو الكاشف عامًا أسوة بكل المناصب ، وإن حدث أن تولى البعض لمدة ثلاثة أعوام ، وقد يعود مرة أخرى بعد عزله من منصبه ، مثلما حدث عندما عين الأمير محمود بك ثلاث مرات كاشفًا على إقليم الدقهلية[١] وفى العادة وقبل وصول الحاكم إلى إقليمه يرسل أحد أتباعه ، ويعرف بالمتسلم [٢] لإعلان خبر وصوله وتعيينه ، وينوب عنه فى قضاء مصالحه[٣].

أما اختصاصاته ، فعليه أن يقيم الاحتفالات عندما تحقق الدولة العثمانية انتصارات أو فتوحات جديدة ، شأنه فى ذلك شأن حكام الولايات الكبرى والولايات الصغرى ، ومثال ذلك ما حدث عندما قامت الدولة العثمانية بفتح كريت عام ١٠٥٥ هـ / ١٦٤٥م .

وأن يعمل على توطيد الأمن بالإقليم ، ومنع العربان من العبث بأموال الفلاحين وإقامة العدل[٤] ، والإشراف على أعمال الكشاف التابعين له وفى مثل هذه الحالة يصدر حاكم الإقليم أوامره إلى المسئولين بعمل اللازم لتوطيد الأمن وتعيين الخفراء اللازمين ، وأصحاب الأدراك[٥]، وكانت الإجراءات المتبعة فى مثل هذه الحالة إسناد أعمال الخفارة إلى المختصين

---

١ – سجل محكمة المنصورة ، رقم ١ ، ص ١ ، عام ١١٢٦ هـ / ١٧١٤م .

٢ – متسلم : من الكلمة العربية ، وهى بمعنى معطى شيئًا أو حقًا متنازعًا ، (انظر ، جب وبوون ، المرجع السابق ، جـ١ ، ص ٧٨ ، هامش ١) وهى هنا تعنى أنها تطلق على موظف عند الباشا يبلغ رسائله إلى مختلف الجهات ، ويقوم بمهمات أخرى أهمها القدوم إلى مصر من قبل الباشا الجديد المعين لكى ينصب قائمقام عنه حتى مجيئه (انظر: عبد الكريم رافق ، بلاد الشام ومصر من الفتح العثمانى إلى حملة نابليون بونابرت [١٥١٦ – ١٧٩٨] ، ص ١٤٧) .

٣ – محكمة المنصورة رقم ١ ، ص ٣٣ ، بتاريخ ١٨ جمادى الأولى عام ١١٢٠ هـ / ١٧٠٨م .

٤ – محكمة الدقهلية رقم ١ ، مادة ١٤٤ ، ص ٥٩ ، بتاريخ ١٣ شعبان عام ١٠٥٥ هـ / ١٦٤٥ .

٥ – أصحاب الأدراك : وهو من أعمال الخدمة الحربية ، ومهمتهم حفظ الأمن فى الداخل وفى الخارج ، وقد اصطلح على تسمية هذه الأعمال بالأطراف بأعمال الدرك ، لذلك كانت أغلب إقطاعيات العربان فى أطراف الدولة . (انظر : إبراهيم طرخان ، النظم الإقطاعية فى الشرق الأوسط فى العصور الوسطى، ص ١٩٦) ، وكما كان المستحفظان هم المختصون برئاسة البوليس فى القاهرة ، وكان لسردار المستحفظان نفس الدور فى الأقاليم ، وكان له سجن وجاويشية يتولون نقل المذنبين إلى ذلك السجن ، تنفيذًا لحكم القضاء عليهم ، وكان يتولى الحراسة فى مدن الأقاليم ليلاً رجال الدرك أو المقدمون ، [انظر : ليلى عبد اللطيف ، المرجع السابق ، ص ٣٩٨ – ٣٩٩] .

وقد يكلف أحيانًا أوجاق الجاويشية بالحراسة الليلية فى الإقليم (١)، وحدد لهم الوقت اللازم لذلك ، وهو من بعد صلاة العشاء إلى طلوع الفجر ، وعليه إغاثة الملهوف ، إطفاء الحريق وتحديد الرجال المطلوبين ، وكانت أجورهم تدفع من الرسوم المتحصلة من وكالة النيلة وأسواق العجوة والبلح والتنور (٢).

وقد لوحظ أن أعمال الحراسة الليلية لم يكن لها جهاز ثابت ، وقد أدى ذلك إلى اضطراب الأمن فى الولاية ، واستغل البعض الفرصة ، الأمر الذى أدى إلى إصدار الأوامر بمصادرة الأسلحة ، والقبض على حائزيها ، كما نبهه على الأوجاقات الموجودة بالمدينة بضرورة إرسال بعض أفرادها للمشاركة فى حفظ الأمن(٣) ونتيجة لعدم تحديد رواتب ثابتة لهم فإنهم كثيراً ما كانوا يطالبون بمرتبات ثابتة مع زيادتها من حين لآخر لمواجهة أعباء المعيشة(٤) ، وعلى الرغم من ذلك كله فإننا نجد أن الأحوال قد اضطربت ووصل الأمر إلى هجوم من جانب اللصوص وقاطعى الطرق علنًا فى الشوارع وسرقوا ونهبوا الأهالى وجرحوا الكثير منهم(٥). وانتهى ذلك إلي قيام السلطات الحاكمة بالقاهرة بإصدار فرماناتها المتتالية بضرورة العمل على استقرار الأوضاع واستتباب الأمن(٦) .

كما كان على حاكم الولاية أو الكاشف أن يعمل على تنظيم الاستفادة من مياه النيل وخاصة أثناء الفيضان ، وشق الترع والجسور والمصارف لارتباط ذلك بنمو الحاصلات الزراعية ، وتحديد المكان والزمان المعين والمدة التى تستغرقها عملية الجرف مع تحديد

---

١ - حسن عثمان ، تاريخ مصر فى العهد العثمانى ، ص ٢٥١ .

٢ - محكمة الدقهلية ، رقم ١٧ ، مادة ٤٨٧ ، ص ٢١٣ ، بتاريخ ١٤ ذى الحجة عام ١١١٨ هـ / ١٧٠٥م ، محكمة المنصورة ، رقم ١ ، ص ٢٩ ، بتاريخ ١٥ رمضان عام ١١٢٥ هـ / ١٧١٣م

٣ - محكمة المنصورة رقم ٣ ، ص ٧٥ ، بتاريخ ٥ شوال عام ١١٥٧ هـ / ١٧٤٤م .

٤ - محكمة المنصورة رقم ١١ ، ص ٤٩ ، بتاريخ ٢٠ ذى القعدة عام ١١٦٩ هـ / ١٧٥٦م .

٥ - نفسه ، ص ٥١ ، بتاريخ ٢٠ ذى القعدة عام ١١٦٩ هـ / ١٧٧٦م .

٦ - نفسه ، رقم ٢٧ ، ص ٤٦ ، بتاريخ ٣ شعبان عام ١١٩٩ هـ / ١٧٨٥م ، ص ٥٨ - ٥٩ ، بتاريخ ٥ رمضان ، عام ١١٩٩ هـ / ١٧٨٥م .

الأشخاص المكلفين بذلك[١] وكان الباشا يكلف أوجاق الإسباهية بذلك [٢]. وفي مثل هذه الحالة يدعى إلى عقد مجلس الديوان الذى يحضره المسئولين وينبهون على الخوالى [٣]، ومشايخ القرى أن يتابعوا ذلك ، وبعد ذلك الانتهاء من عملية الجرف يثبتون ذلك فى محضر [٤]، وواضح من ذلك أن السلطات المختصة كانت تهتم اهتماماً كبيراً بتلك العملية[٥].

كما كان عليه أيضاً أن يعمل على تعمير أى قرية فى كشوفيته عندما تصاب بالخراب بكل الطرق الممكنة واتخاذ التدابير والاحتياطات اللازمة والتى تتصف مرونة لئلا تصاب قرية عامرة بالخراب [٦]، ولذلك كان عليه أن يكون على اتصال دائم بالفلاحين عن طريق مساعديه لحثهم على زراعة كافة الأراضى القابلة للزراعة ، فلا يتركون أرضاً بوراً كما كان عليهم إصدار الأوامر إلى شيوخ النواحى بمنع الفلاحين من الهروب ومغادرة القرى خاصة إذا قلت مياه النيل وحدوث شراقى بالبلاد[٧].

---

١ – محكمة المنصورة رقم ١١ ، بتاريخ ١٦ رمضان عام ١١٢٥ هـ / ١٧١٣م .

٢ – عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم ، الريف المصرى فى القرن الثامن عشر ، ص ٤٦ ، الإسباهية : وتطلق على أوجاق الفرسان ، وهى أوجاق الجنولليان أو كوكليان وتفنكجيان أى جنود المدفعية والجراكسة . (انظر : ليلى عبد اللطيف ، المرجع السابق ، ص ٢٢٣)

وكان عليهم حفظ الجسور السلطانية ، وأما كبراء الأوجاقات المذكورة ، مثل باش جاويش والآغا والجوربجية والأنفار وأصحاب الخدم فكانوا مقيمين بالقاهرة حفاظاً لها من الباشا والأمراء ، وعوائدهم على طرف البلاد التى مرتبة بالمخرجات وهى أوراق خدم العسكر ولهم عوائد على طرف الباشا ، ولهم بلدان وقف وهما ناحية البدرشين ، ومن ما معهما ومن ناحية الشنباب بولاية الجيزة سوية بينهم ، وأن الأوجاقات المذكورة وهم الصنجقية والنظار على حكام الولايات وأن حكام الولايات لم يقدروا أن يحكموا بشيء فى الولايات إلاّ بالاطلاع الجوربجية والمتولية الذين ينزلون فى الولايات المذكورة . (انظر : محمد شفيق غربال ، المرجع السابق ، ص ٢٣ ؛ عبد الرحيم عبد الرحمن عبدالرحيم ، المرجع السابق ، ص ٥٥) .

٣ – سجل محكمة المنصورة رقم ١١ ، ص ٦٨ ، بتاريخ ١٦ شوال عام ١١٥٦ هـ / ١٧٤٣م ، الخوالى : وقد كانت مهمتهم قياس الطين ومعرفة زراعة الفلاحين وهم الذين يفرقون دعاوى الفلاحين من قبل الطين والزراعة لأنهم ملزمون بمعرفة الزراعة والأطيان حوضاً بحوض ، وعليهم زراعة الأوسية فى بدار التقاوى وعوائده على طرف الملتزم (انظر : غربال ، المرجع السابق ، ص ٤٠ – ٤١) .

٤ – محكمة المنصورة ، رقم ١١ ، ص ٦٨ ، بتاريخ ١٦ شوال ١١٢٣ هـ / ١٧١١ م .

٥ – قانون نامة مصر ترجمة وعلق عليه أحمد فؤاد متولى ، ص ٢٩ – ٣٠ .

٦ – عراقى يوسف محمد ، الوجود العثمانى المملوكى فى مصر ، ص ٣٦٤ .

٧ – ليلى عبد اللطيف أحمد ، الإدارة فى مصر فى العصر العثمانى ، ص ٢٢٣ .

ولذلك نجد أنه إذا هجر بعض الأهالى قراهم فإن الكاشف يقوم عن طريق الملتزمين بتوزيع ما عليهم من أموال على مشايخ القرى وفلاحيها ، حتى لا يلحق بالأموال السلطانية أى عجز ، ومن ثم يهتم الكاشف بمراقبة أهل البلاد بالاستعانة بالعسكر السباهية[١] . وغيرهم أوقات تحصيل الخراج فلا يلوذ بعضهم بالفرار ، وفي نفس الوقت كان على الكاشف مواجهة اعتداءات العربان على زراعات الأهالى وقراهم ، وإن كان قد تخلى فى حالات كثيرة عن هذه المسئولية فى القرن الثامن عشر[٢] .

ولم يتعرض الأهالى لهجوم العربان عليهم فقط ، بل تعرضوا لظلم وفساد رجال الإدارة ، مثل تعرض أهالى بنى عبيد[٣] وديرب[٤] للظلم وهى خاصة بالتزام أحد الأمراء المماليك ، وعندما تقدموا بشكواهم إلى السلطات الحاكمة المحلية إلتى لم تستجب لشكواهم ، فاشتكوا بعد ذلك إلى الباشا بالقاهرة الذى قام بإصدار فرمان برفع الظلم عن الأهالى ، كماحدث ذلك أيضاً ببعض الجهات الأخرى مثل ناحيتى دمسيس[٥] ، والزريقى[٦] والذين تقدموا بشكواهم

---

١ – قانون نامة مصر ، ص ٤١ ؛ عراقى يوسف محمد ، الوجود العثمانى المملوكى فى مصر ، ص ٢٦٤ .

٢ – بنى عبيد ، هى من القرى القديمة كانت تسمى ديسة بنى عبيد وردت فى التحفة من أعمال الدقهلية ثم اختصر اسمها فوردت بنى عبيد فى تاريخ عام ٩٣٣ هـ / ١٥٢٦م ، ثم فى دفتر المقاطعات سنة ١٠٧٩هـ / ١٦٦٨م ، وفى تاريخ عام ١٢٢٨هـ / ١٨١٣م ، وهو اسمها الحالى (محمد رمزى ، القاموس الجغرافى للبلاد المصرية ، الجزء الأول ، ص ٢٢٣) .

٣ – ديرب ، وصحتها ديرب الخضر ، هى من القرى القديمة وردت فى التحفة باسم ديرب القبلية من أعمال الدقهلية وفى العهد العثمانى عرفت باسمها الحالى بدليل ورودها سنة ١٢٢٤ هـ / ١٨٠٩م ، باسم ديرب القبلية وهى ديرب الخضر وفى تاريخ سنة ١٢٢٨ هـ / ١٨١٣م باسمها الحالى (محمد رمزى ، المرجع السابق ، جـ١ ، ص ٩٨) .

٤ – محكمة المنصورة ، رقم ١٥ ، ص ٥٨ ، بتاريخ ١٧ ربيع الأول ١١٧٧ هـ / ١٧٦٣م .

٥ – دمسيس ، وصحتها ميت دمسيس وهى من القرى القديمة اسمها الأصلى منية دمسيس وردت فى قوانين ابن مماتى وفى تحفة الإرشاد وفى التحفة من أعمال الشرقية ثم حرف اسمها إلى ميت ، فوردت باسمها الحالى فى تاريخ عام ١٢٢٨هـ / ١٨١٣م ، وفى سنة ١٢٥٩هـ / ١٨٤٣م فصل من ميت دمسيس ناحية أخرى باسم كفر أبو جرج وكان مستقلاً بذاته فى حين أنه جزء من سكت ميت دمسيس وفى زمام مديرية الدقهلية فى سنة ١٣٢١هـ / ١٩٠٣م ضم زمام هذا الكفر إلى ميت دمسيس وصارا ناحية واحدة باسم ميت دمسيس وكفر أبو جرج (محمد رمزى ، القاموس الجغرافى، الجزء الأول ، ص ١٨٧) .

٦ – الزريقى : هى من القرى القديمة ، وردت فى التحفة من أعمال الدقهلية والمرتاحية وبسبب السياسة الحزبية أصدرت وزارة الداخلية قراراً فى سنة ١٣٢٠هـ / ١٩٣١م بإلغاء وحدة هذه الناحية من الوجهة الإدارية ، وفى سنة ١٣٥٤هـ / ١٩٣٥م صدر قرار آخر بإعادة وحدتها كما كانت (محمد رمزى ، المرجع السابق ، ص ١٦٩) .

إلى القائمقام محمد بك بالقاهرة ، الذى أصدر على الفور الفرمانات الخاصة للمختصين برفع الظلم عن الأهالى وخاصة من جانب الجاويشية والمقدمين والقواسين[١] ولم تسلم أراضى الأوقاف من تعسف وظلم رجال الإدارة من ناحية منية بزة[٢] فرفعوا شكواهم إلى الوالى العثمانى الذى أصدر فرمانه للكشاف والقائمقامية والأمراء الجوربجية وللسبع بلكات[٣] برفع الظلم عن الأهالى[٤] .

وإذا ثبت أن هناك إهمالاً فى تشرق الأراضى ، أو حدوث خراب فى بعض القرى من أثر الظلم ، هنا توقع عليه السلطات المختصة فى القاهرة العقوبة التى تصل أحياناً إلى الإعدام ، بعد أخذ التعويض اللازم منه عن الضرر ويعين بدلاً منه من يتصف بالكفاءة [٥]، وقد تتدخل السلطات إذا فشل رجال الإدارة فى أحد الأقاليم ومثال ذلك ما حدث عام ١١٢١هـ/١٧٠٩م، فشلهم فى سد جسر بحر سنبوب[٦]، فأرسل حسن باشا فرمانات إلى حاكم الولاية

---

١ - محكمة المنصورة رقم ٢٤ ، ص ٣٥ ، بتاريخ ٢٨ محرم عام ١١٩٦ هـ / ١٧٨٢م.

٢ - منية بزة ، وصحتها ميت بزو ، وهى من القرى القديمة اسمها الأصلى منية بزو وردت فى قوانين ابن مماتى وفى ن م د من أعمال المرتاحية وفى تحفة الإرشاد وردت محرفة باسم منية نروا من أعمال المرتاحية وفى التحفة طبع باريس وفى الانتصار وقوانين الدواوين منية بزوا بألف زائدة فى آخرها ، وفى التحفة طبع القاهرة منية بروا المفردة أى المنفصلة عن شبراويش ، ثم حرف اسمها من منية إلى ميت فوردت باسمها الحالى فى تاريخ عام ١٢٢٨ هـ / ١٨١٣م ، وفى سنة ١٢٧٢هـ / ١٨٥٥م فصل من ميت بزو ناحية أخرى باسم كفر عثمان سليم ، وفى فك زمام مديرية الدقهلية عام ١٣٢١ هـ / ١٩٠٣ ألغيت هذه الناحية وأضيف زمامها إلى ميت بزو فصارتا ناحية واحدة باسم ميت بزو وكفر عثمان سليم وسكنهما مشترك (محمد رمزى ، القاموس الجغرافى ، القسم الثانى ، الجزء الأول ، ص ١٨٨) .

٣ - بلوك : البلوك أو البلك من المصدر التركى يولمك أى أن يقسم ، وكلمة بلوك القسم أو الجزء . وكان الأوجاق ينقسم إلى وحدات صغرى باسم البلوكات ، وكان رئيس كل وحدة يعرف باسم البلوك باشى. (انظر ، أحمد السعيد سليمان ، المرجع السابق ، ص ٤٤) . وكان كل أوجاق ينقسم إلى عدد من الوحدات تعرف باسم البلوكات ويحمل كل بلوك رقماً منسوباً إلى الأوجاق الذى ينتمى إليه مقروناً باسم الأوجاق (انظر : عفاف العبد ، دور الحامية العثمانية فى تاريخ مصر ، ص ٨٤) .

٤ - ليلى عبد اللطيف ، الإدارة فى مصر ، ص ٣٩٦ .

٥ - قانون نامه مصر ، ص ٣٠ .

٦ - سنبوب : هى من القرى القديمة وردت فى قوانين ابن مماتى وفى تحفة الإرشاد من أعمال المرتاحية وفى التحفة من أعمال الدقهلية وفى عام ١٢٥٩ هـ / ١٨٤٣م . فصل من سنبوب ناحية أخرى باسم كفر المناصرة ١٣٢١ هـ/ ١٩٠٣م فى فك زمام مديرية الدقهلية صدر قرار بإلغاء وحدة هذا الكفر وضمه=

والمسئولين بضرورة التكاتف وبذل الجهود لترميم هذا الجسر الذى تهدم جزء منه وبعد إتمام العمل ، تم إبلاغ الباشا من خلال قائمة صادرة من المحكمة الشرعية ، توضح المصروفات التى أنفقت لهذا الغرض (١).

فقامت السلطات الحاكمة بالقاهرة ، بعرض الأمر على السلطان العثمانى ، الذى أمر بمكافأته على ذلك ونبه على السلطات الحاكمة بضرورة الاستعانة بالباشا فى حالة عجزهم عن تقديم العون له (٢).

وكانت تدفع أجور جرافة الجسور فى أغلب الأحيان أجوراً عينيه ، وإن لم تمدنا السجلات بالأجور التى تدفع ، وتكتفى بذكر الأجور العينية فقط على أساس صرف الجراية(٣) ، وقد تعرض العمال القائمون بالجرف بناحية بهاض(٤) والفاصلة بينهم ناحية دماص(٥) وبرهمتوش(٦) لاعتداء من جانب ملتزم برهمتوش ومنعوهم من أداء مهمتهم ، وتدخلت السلطات الحاكمة فى هذا النزاع وأجرى الصلح فيما بينهم.

= إلى سندوب وجعلها ناحية واحدة باسم سندوب وكفر المناصرة . (محمد رمزى ، القاموس الجغرافى، القسم الثانى ، الجزء الأول ، ص ٢٢٠) .

١ – عراقى يوسف محمد ، الوجود العثمانى المملوكى فى مصر ، ص ٢٨٨ .

٢ – قانون نامه مصر ، ص ٣١ – ٣٢ .

٣ – سجل الدقهلية رقم ٤ ، مادة ٢٥٥ ، بتاريخ أواخر ذى الحجة عام ١٠٧٤هـ / ١٦٦٣م .

٤ – بهاض : وصحتها بهيده هى من القرى القديمة وردت فى قوانين ابن مماتى وفى التحفة بأنها من حقوق دماص ومن أعمال الشرقية وفى تحفة الإرشاد وردت دماص باسم دياص وفى الانتصار بهيدة وهى كفر دماط والصواب كفر دماص لأنها تجاور ناحية دماص المذكورة (محمد رمزى ، القاموس الجغرافى ، القسم الثانى ، الجزء الأول ، ص ٢٥٤) .

٥ – دماص : هى من القرى القديمة ذكرها الإدريسى فى نزهة المشتاق مدينة سنباط وبعد أن وصفها قال ومنها بالمحاذاة فى الضفة الشرقية إلى مدينة ونعاصر وفى نسخة أخرى وردت باسم ونقاصر وكلاهما خطأ . ويفهم من عبارة الإدريسى صراحة بأن هذه القرية ليست واقعة مباشرة على الضفة الشرقية لفرع النيل تجاه سنباط الواقعة على الضفة الغربية منه بل إنها أى ونعاصر تقع بعيدة عن الفرع المذكور بدليل قوله ومنها بالمحاذاة فى الضفة الشرقية إلى مدينة ونهاصر فوضع كلمة إلى لتدل على أن بين ونعاصر المذكورة وبين ضفة النيل مسافة من الاراضى يقطعها السائر حتى يصل إلى ونعاصر (محمد رمزى ، القاموس الجغرافى ، جـ١ ، ص ٢٥٥) .

٦ – برهتموش : هى من القرى القديمة وردت فى قوانين ابن مماتى وفى تحفة الإرشاد من أعمال الشرقية وفى الروك الناصرى وردت باسم منى برهمتوش بدليل ورودها فى التحفة وذلك لتمييزها عن =

وعليه أن يعمل على تحصيل تقاسيط الأراضى[١] تحصيلاً كاملاً على ضوء (دفاتر الارتفاع) كما كان متبعًا زمن قايتباى[٢] وكانت الفرمانات تصدر إليهم لاتخاذ كافة الاحتياطات لتحصيل الميرى[٣] والتشديد على جمع الأموال المطلوبة ومراقبة جاميعيها من الأقباط وهم مكلفون بجمع الغلال وتحويلها إلى الشون الخاصة بها [٤].

وعلى حاكم الولاية أن يبحث الشكاوى المقدمة إليه من الأهالى ويعمل على إزالتها ، وفى مثل هذه الحالة يدعو إلى عقد مجلس الديوان بهيئاته وينضم إليها أحيانًا مشايخ الحرف بالمدينة ، وبخاصة عند مناقشة الأسعار الخاصة بالسلع ، أو توفير السلع اللازمة للأهالى ، ومثال ذلك عندما امتنع ملتزم القصابة الجاموسى عن الذبح لمدة أيام بالمنصورة ، وترتبت على ذلك إخفاء اللحوم وعلى الرغم من تنبيه السلطات الحاكمة عليه بالقيام بالذبح ، إلا أنه لم يمتثل للأوامر ، وهدفه من ذلك رفع الأسعار ، وعندئذ أصدر حاكم الولاية أوامره بعزله وعين بدلاً منه ملتزمًا آخرًا ، التزم بالذبح والبيع بالسعر المحدد له [٥] وعندما اشتكى الأهالى عام

= برهمتوش قرية أخرى فى الشرقية أيضًا كانت واقعة بمركز هيها ومجاورة لناحية لزقة التى اليوم باسم الرحمانية بالمركز المذكور . وردت برهمتوش هذه موضوع البحث فى دفتر المقاطعات عام ١٠٧٩هـ / ١٦٦٨م منا برهمتوش ، وسبب إلغاء وحدة ناحية برهمتوش التى كانت بالشرقية وحذف اسمها من جداول أسماء البلاد اختصر اسم منى برهتموش فوردت باسمها الحالى فى تأريع عام ١٢٢٨هـ / ١٨١٣م (محمد رمزى ، القاموس الجغرافى ، القسم الثانى ، الجزء الأول ، ص ١٧٠) .

١ – تقسيط ديوانى ، هو سند يعطيه ديوان الروزنامة للملتزم بعد أن يرسوا عليه التزام الحصة التى يتعهد بجمع الأموال المقررة عليها ، وكان ينص فى هذا السند على مقدار الأموال المقررة . (انظر ، أحمد الحتة ، تاريخ مصر الاقتصادى فى القرن التاسع عشر ، ص ٢٧ – ٢٨) .

٢ – قانون نامة ، ص ٤٠ – ٤١ ، والارتفاع هى مقدار الأموال الأميرية التى تحصل للروزنامة . (عبدالرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم ، الريف المصرى فى القرن الثامن عشر ، ص ٢٧٦) .

٣ – عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم ، الريف المصرى فى القرن الثامن عشر ، ص ١٢٠ .

٤ – حسن عثمان ، تاريخ مصر فى العهد العثمانى ، ص ٢٥٥ .

٥ – محكمة الدقهلية ، رقم ١١ ، مادة بدون رقم ، ص ٢٥ بتاريخ ٦ جمادى الأولى عام ١١٠٢هـ / ١٦٩٠م .

١١٢٧ هـ / ١٧١٥م ، من ارتفاع أسعار بعض السلع ، انعقد الديوان وانتهى الأمر بتحديد أسعار بعض السلع ، فحدد سعر إردب القمح بسبعة وعشرين نصف فضة[١] والفول بإثنى عشر نصف فضة والحنطة باثنين وثلاثين نصف فضة ، رطل[٢] اللحم الضانى الزياتى بنصفين فضة ، ورطل لحم الماعز بنصفين ، ورطل لحم الجاموس عشرة جدد والمطحن الربع بنصف فضة وجديد ، وعقاب كل من يخالف ذلك[٣] .

وقد تأثرت الولاية بالأزمات الاقتصادية التى كانت تعانى منها البلاد ، فعندما تعرضت البلاد لأزمة اقتصادية فى عام ١١٢٣ هـ / ١٧١١م ، حددت أسعار العملة على حسب الفرمانات الواردة لها من القاهرة ، البندقى[٤] بمائة وخمسة عشر نصف فضة ، والزنجليرى بمائة وسبعة نصف فضة والطرلى بمائة فضة ، والمحمدى بخمسة وثمانون نصف فضة ،

---

١ – نصف فضة ، الفضة تساوى = ٤٠ قرشًا ، وقد أطلق الأتراك على الفضة اسم بارة فارسية ويرادف اسم البارة والفضة فى عصر الجبرتى اسم نصف مؤيدى . (عبد الرحمن فهمى ، المرجع السابق ، ص ٧٣٥) .

٢ – الرطل (ويلفظ أيضًا رطل ورطل وعند الأوربيين فى العصور الوسطى روتولو Rottolo وما شاكل ذلك) من اليونانية لترون Litron هو أكثر وحدات الوزن استعمالاً فى الشرق العربى . ، وأهم أوزان الرطل. وبما أن الرطل يساوى ١٢ أوقية ويساوى كذلك ١/١٠٠ من القنطار . (انظر ، فالتر هنتس ، المكاييل والأوزان الإسلامية ، وما يعادلها فى النظام المترى ، ترجمة كامل العسيلى ، ص ٣٠) .

٣ – أحمد شلبى عبد الغنى ، أوضح الإشارات فيمن تولى مصر القاهرة من الوزراء والباشات ، ص ٣٢٠ .

٤ – البندقى : بالعربية فندقى (بندقى) وفيما مضى كانت عملات البندقية الذهبية Sequins ولايزال الأمر كذلك حتى اليوم ، تسمى بندوقى أو محرفة عن الكلمة التركية ، ونديكلى (فنديقلى) بمعنى فندقى (نسبة إلى البندقية) . ويشار اليوم إلى البندقية فى مصر باسم بندق (صامويل برنار ، الموازين والنقود ، وصف مصر ، المجلد السادس ، ط١ ، ترجمة زهير الشايب ، القاهرة ١٩٨٠ ، ص ٦٦) .

والريال[١] بستين ، والكلب بأربعة وأربعين ، وإبطال الفضة والمقاصيص[٢] . وفى عام ١١٢٨هـ / ١٧١٥م حددت أسعار العملة على حسب الفرمانات الواردة لها من القاهرة على أساس الجدد[٣] الديوانية والفضة القديمة الديوانية الواسعة والريال بخمسة وسبعين

---

١ - ريال : اسم شائع فى جميع بلاد الشرق الأدنى ، وأول من أجراه فى السوق والتجارة الإسبانيون واسمه عندهم Real ومعناه الملكى . وما من نقد اختلف سعره فى البلاد مثل هذا النقد ، وكذلك اختلف سعره فى الأزمنة ، فقد اختلف بين ثمانين قرشًا رائجًا وتسعين قرشًا . وقد اختلفت أنواعه وأسماؤها . فمنها الريال الأميرى الكبير ، وريال شينكو ، أو شنكو بالشين ، أو سينكو أو سنكو بالسين ، وريال لبنان ، وريال شال . وريال أبوطاقة أو بطاقة ، وريال أو مدفع وأبو مدفع أو بمدفع . وكان مصوراً عليه صورة مدفع ، وعلى ذلك صورة طاقة أو ما يشبهها . وريال مجيدى أو ريال عثمانى ، ثم أطلق عليه اسم مجيدى . والآن قد شاع فى العراق والديار المصرية الريال ، بدون أن ينكر له وصف وهو يساوى عشرين قرشًا صاغًا ، أو أربعة شلنات فى مصر وخمسة دراهم فى العراق . وشاع فى اليمن الريال النمساوى ، المعروف بأبى شوشة ، أو مارية تريزا أو مارى تريز . وفى اليمن أيضًا الريال الإمامى وهو مطبوع فى صنعاء اليمن . ومن أنواع الريالات الحميدى ، نسبة إلى السلطان عبدالحميد والريال الرشادى نسبة إلى السلطان محمد رشاد الخامس ، والريال التركى وهو العثمانى أو المجيدى أيضًا والريال المجرى والروسى وغيرها (انظر ، الأب أنستاس الكرملى ، النقود العربية وعلم النميات ، ص ١٩٠) .

٢ - محكمة الدقهلية ، رقم ١٩ ، ص ٣٧٥ بتاريخ ١٢ شوال عام ١١٢٣ هـ / ١٧١١م .

٣ - الجدد ، هى نقود نحاسية ، تمثل أجزاء البارة ، وكان الجديد يساوى ربع بارة ، والمقصوص يساوى ٨ جدد ، والمرادى يساوى ١٢ جديدًا . (ليلى عبد اللطيف ، الإدارة فى مصر ، ص ١٦٧) .

- والجديد هو عبارة عن عملة نحاسية أصغر من نصف فضة وتمثل أدنى وحدات العملة المصرية آنذاك ، وكانت تسمى بالفلوس أو الأفلس النحاس التى يقال لها الجدد . كانت النصف فضة الصغيرة تساوى عشرة أو اثنى عشر من الجدد ، إذا كانت مضروبة ومختومة ، أو عشرين إذا كانت صغيرة ، وخلاف ذلك غير مختومة يقال لها السحاتة . وكان المرادى يساوى اثنى عشر جديداً (النصف فضة) أو عشرين من السحاتة وهى الفلوس الصغيرة النحاسية غير المختومة ، وهذه الجدد والسحاتة التى كان يقدر بها المرادى كانت تجلب مع الحجاج المغاربة، ويبيعوها فى الأسواق ، وكانت توزن بالأرطال أحيانًا (عبد الرحمن فهمى ، النقود المتداولة أيام الجبرتى ، ص ٣٣٥) .

فضة والجدد الزغل والفضة المقاصيص ملغاه والجنزرلى بمائة وسبعة والطرلى بمائة والفندقلى بمائة وعشرين والكلب[١] بخمسة وأربعين ، وسكوا فضة جديدة بطره وزن كل درهم جديداً درهمًا ، وأعلن النداء بذلك بأسواق المدينة ، وترتب على ذلك أن تأزم الموقف الاقتصادى بالبلاد ولم يجد الناس السلع الأساسية التى تم تسعيرها[٢] . وارتفعت الأسعار مرة أخرى في عام ١١٣٠ هـ / ١٧١٨م ، وتم بيع أردب الحنطة باثنين جنزير [٣].

وعلى حاكم الولاية أن يبحث الشكاوى المقدمة إليه من تجار الشمع ضد أوده باشه[٤] سردار مستحفظان الذى فرض ضرائب عينية عن كل قنطار[٥] خمسة أرطال وفى مثل هذه الحالة كان يدعى إلى عقد جلسة بالديوان حضرها المفتون وجوربجى متولى الشراكسة

---

١ – الريال أبو كلب ، أبو كلب كما تكتبه وثائق المحكمة الشرعية ، وهو الريال الهولندى ، وكان أقل قيمة من الريال الحجر ، وكانت كلها تقدر بقيمة العملة التركية والنصف الديوانى (أحمد شلبى ، المرجع السابق ، ص ١٠٩) .

٢ – أحمد شلبى عبد الغفنى ، أوضح الإشارات ، ص ٢٨٦ ، وكان ذلك إبان تولية عابدى باشا [١١٢٦ – ١١٢٩هـ / ١٧١٤ – ١٧١٧م] .

٣ – أحمد شلبى ، المرجع السابق ، ص ٢٩٣ .

٤ – أوده باشه ، من التركية « أوده » أى الغرفة ويطلقها الإنكشارية على المعسكر و « باش » أى رئيس والياء علامة الإضافة أى رئيس الغرف كان الجبرتي يقلب ألف أحيانًا وهاء أحيانًا أخرى واستعمالاتها الاصطلاحية كالآتى :

– فى القصر العثمانى ، الأوده باشه هو رئيس المشتغلين بخدمة السلطان فى أموره الخاصة ، وخاصة الملابس ،

– فى الجيش الإنكشارى كان الأوده باشه يسمى أورطة باشي ، وهو المسئول عن أمور الضباط فى الكتيبة ، (انظر أحمد السعيد سليمان ، تأصيل لما ورد فى تاريخ الجبرتي من الدخيل ، ص ١٢٣) .

٥ – القنطار ، وحدة من وحدات الوزن ، وكان حجمه يختلف تبعًا للزمان ، كذلك المكان الذى كان تستخدم فيه عملية الوزن ، وفى أواخر العصر المملوكى ، كان يتراوح وزن القنطار ما بين ٩٦,٤٥ كليو جرامًا ، وفى سنة ١٠٧٦هـ / ١٦٦٥م وصل وزنه إلى ١٢٠ كيلو جرامًا (سميرة فهمى ، إمارة الحج فى مصر العثمانية ، ٩٢٣ – ١٢١٣هـ / ١٥١٧ – ١٨٩٨م ، ص ١٢٠) .

وجوربجي متولي كوكليان ، وأوده باشه سردار مستحفظان ، وچوربجي عزبان ، وأقر الجميع التزامهم بعدم فرض أية رسومات أو ضرائب عينية من جانبهم (١).

واستغل ذلك أيضًا الجزارون ، فقاموا برفع أسعار اللحوم ، واشتكى الأهالي للمسئولين بالمدينة ، ودعى إلى عقد اجتماع بالديوان حضره شيخ الجزارين بالمدينة ، وأقر الجميع بعدم رفع أسعار اللحوم ، والتزموا بذلك(٢) ثم ارتفعت الأسعار مرة أخرى عام ١١٥٨ هـ / ١٧٥٤م وانتهى الأمر بوضع تسعيرة جديدة التزم بها الجميع وكانت على النحو التالي :

رطل اللحم الضاني ، والماعز بثلاثة أنصاف ، والجاموسي نصفين وجديدين وتحديد سعر طحن الربع المنصوري نصفين (٣).

ويبدو أن الجزارين كانوا يذبحون الحيوانات خارج السلخانة ، ومن هنا أصدرت السلطات الحاكمة أوامرها بعدم ذبح الحيوانات خارج السلخانة ، وحددت الأسعار مرة أخرى عام ١١٦١ هـ / ١٧٤٨م على أساس رطل اللحم الجاموسي بنصف فضة وجديدين والضاني ثلاثة فضة وأربعة جدد ، وحذرت الجزارين بعدم البيع بأزيد من التسعيرة وإلا فإنه سوف يتعرض للغرامة والعقوبة والحرمان من مزاولة مهنته (٤).

وقد لوحظ على حسب هذه القائمة من الأسعار أن سعر اللحم الجاموسي قد انخفض عن السعر الذي كان سائدًا في عام ١١٥٨ هـ / ١٧٤٥م ، ربما يرجع ذلك لعدم الإقبال عليه أو يكون السبب الرئيسي في ذلك هو ذبحه خارج السلخانة ، كما تم تثبيت أسعار اللحم الضاني، بالإضافة إلى أن قرار المسئولين بالعقوبة والغرامة والحرمان من مزاولة الحرفة يرجع بالضرورة إلى قوة المسئولين وهذا يدل على تدخلهم في أمور المفروض أنها من اختصاص الحرفة .

---

١ – محكمة المنصورة رقم ١٢ ، عين ١٣٨ ، مخزن ٤٦ ، ص ٤٤ ، بتاريخ ٢٢ ربيع الأول عام ١١٥٦ / ١٧٤٣م .

٢ – سجل محكمة المنصورة رقم ٢ ، عين ١٣٨ ، مخزن ٤٦ ، ص ٧٧ بتاريخ ٤ رجب عام ١١٥٦ هـ / ١٧٤٣م .

٣ – نفسه رقم ٤ ، بتاريخ ١٦ محرم عام ١١٥٨ هـ / ١٧٤٥م .

٤ – نفسه ، رقم ٦ ، ص ١١ ، بتاريخ ٤ شوال عام ١١٦١ هـ / ١٧٤٨م .

وشهد عام ١١٧٦هـ / ١٧٦٢م زيادة في الأسعار مرة أخرى وتدخلت السلطات المختصة بالمدينة ، وحددت الأسعار على أساس أن رطل الضانى بثلاثة أنصاف وأربعة جدد والجاموسي بنصفين ، ونبه على الجزارين بعدم تعليق اللحم المذبوح خارج السلخانة ، وتركه مطروحًا على الطبالى لم يحدد سعره ، وحددت أوقية(١) السيرج بثمانية جدد ، وسعر طحن الحنطة ثلاثة فضة وأربعة جدد(٢).

ونتيجة للأحداث السياسية التى شهدتها مصر خلال تلك الفترة ، وبخاصة الفترة التى شهدت انتصار على بك الكبير على خصومه من المماليك ، انخفضت أسعار بعض السلع واستبشر الناس خيرًا(٣) ولكن سرعان ما عادت الأسعار إلى الارتفاع مرة أخرى، فدعى إلي عقد اجتماع بالديوان وتم فيه تحديد أسعار بعض السلع على النحو التالى :

رطل اللحم الجاموسى ثلاثة أنصاف فضة والضانى ستة أنصاف فضة ولحم الجمال والثيران والمذبوح خارج السلخانة يباع على الطبالى ، دون أن يحدد سعره ، ونبه بعدم بيع اللحوم فى المنازل ، وطحن الربع المنصورى ستة أنصاف فضة وأربع جُدد ، وأوقية الزيت الحار بنصفين وجديدين والخبز كل رطل فضة واحدة ، ورطل السمن المنصورى بنصف ريال بطاقة ورطل الجبن القريش أربعة أنصاف فضة ، ورطل الشمع بثمانية أنصاف فضة (٤).

وحددت الأسعار فى عام ١١٩٢ هـ / ١٧٧٨م ، سعر الرطل السيرج بثمانية فضة والزيت الحار بسبعة فضة ، ورطل السمن عشرة فضة ، وقنطار الجبن بخمسة فضة والرطل الزياتى من اللحم الضانى فضة ، واللحم الخشن الرطل ثلاثة أنصاف فضة (٥).

وفى عام ١١٩٦هـ / ١٧٨٢م ارتفعت الأسعار مرة أخرى ، واشتكى الأهالى إلى السلطات المسئولة ، فدعى إلى عقد اجتماع بالديوان حضره جميع المسئولين ومشايخ بعض الحرف ، وحددت الأسعار على النحو التالى : -

---

١ - الأوقية فى مصر كانت على الدوام = ١٢ درهمًا = ٣٧,٥جم ، وتزن اليوم رسميًا ٣٧,٤٤ جم (انظر ، فالتر هنتس ، المكاييل والأوزان الإسلامية وما يعادلها فى النظام المترى ، ص ١٩) .

٢ - سجل محكمة المنصورة ، رقم ١٤ ، ص ١٦٩ ، بتاريخ غرة جمادى الأولى عام ١١٧٦ هـ / ١٧٦٢م .

٣ - نفسه رقم ١٦ ، ص ٢ ، بتاريخ غرة جمادى الآخرة عام ١١٨١ هـ / ١٧٦٧م .

٤ - نفسه رقم ١٦ ، عين ١٣٨ ، مخزن ٤٦ ، ص ٢ ، بتاريخ غرة جمادى الآخرة عام ١١٨١ هـ / ١٧٦٧م.

٥ - نفسه ، رقم ١٢٠ ، ص ١٠٩ ، بتاريخ ١٧ شعبان عام ١١٩٢ هـ / ١٧٧٨م.

رطل الخبز صناعة الرجال بنصف فضة ، أما صناعة النساء كل اثنين بنصف وخمسة بفضة واحدة ، ورطل الزيت الحار بنصف فضة ، والسمن الذى يباع عند البقالين بثمانية فضة للرطل، أما المباع عند القبانى(١) كل عشر أرطال بسبعين فضة ، واللحم الضانى الزياتى خمسة أنصاف فضة والخشن بنصفين وأربعًا جدد مصرى ، والكحل الشامى والجراديق (عشرة أوقية بنصف فضة) والجبن القريش الرطل الكبير بأربعة فضة وقنطار الجبن المنصورى الكبير (عبوة عشرة موازين) بخمسة ريال (٢).

واستغل بعض التجار اضطراب الأحداث السياسة فى مصر فى أواخر القرن الثامن عشر فرفعوا أسعار بعض السلع الغذائية ، وأصدرت السلطات الحاكمة أوامرها بتحديد أسعار بعض السلع مثل رطل اللحم الخشن أربعة أنصاف فضة ، والزياتى سبعة أنصاف وأقة العنب بخمسة أنصاف ، والتين بأربعة أنصاف ، والخبز الطرى بنصف نصف فضة والناشف كل عشرة أوقية بنصف فضة (٣).

كما اتفق مع طائفة الجزارين على إعطاء حصة معينة من اللحوم محددة السعر إلى أوجاق جمليان(٤) وفى عام ١٢٠٣ هـ / ١٧٨٩م اشتكى الأهالى من رفع أسعار بعض السلع فدعى حاكم الولاية إلى عقد اجتماع حضره بعض مشايخ الحرف وحددت الأسعار على النحو التالى:

أوقية الخبز الشعير نصف فضة ، وهذه أول مرة تذكر فيها خبزًا مصنوعًا من الشعير ، وخبز القمح صناعة الرجال كل تسع أوقيات بنصف فضة ، وصناعة النساء كل عشر أوقيات بنصف فضة ، والكحل الشامى سبعة أوقية بنصف فضة ، والمطحن الربع المنصورى باثنى عشر فضة ، واللحم الضانى الأقة (ثلاثة أرطال إلا ربع) بثمانية عشر نصف فضة ، واللحم الجاموسى الرطل المصرى بخمسة أنصاف فضة واللحم البقرى بأربعة أنصاف فضة ، واللحم

---

١ – القبانى ، والقبانى نسبة إلى القبان وهو نوع من الموازين اشتهر بالدقة فى تقدير الوزن . (انظر ، حسن الباشا ، الفنون الإسلامية والوظائف على الاثار العربية ، جـ٢ ، ص ٨٩) .

٢ – سجل محكمة المنصورة ، رقم ٣٠ ، ص ٩ ، بتاريخ ١٧ شعبان عام ١١٩٢ هـ / ١٧٧٨م .

٣ – نفسه ، رقم ٢٨ ، ص ٥ بتاريخ ١٤ شوال عام ١٢٠٠ هـ / ١٧٨٦م .

٤ – نفسه ، ص ٣٠ بتاريخ ٢١ ذى الحجة عام ١٢٠٠ هـ / ١٧٨٦ م .

الجملي بنصفين فضة وهذه أول مرة يحدد فيها سعر اللحم الجملي والشمع الدهن القزاز الرطل بأربعة عشر نصف فضة والشمع الصندوق باثنى عشر نصف فضة والسيرج الرطل المصرى بسبعة أنصاف فضة ، والكنافة نصف فضة ، وقدح القمح المنصورى ٣١ نصف فضة والقدح الشعير المنصورى ١٠ نصف فضة وقدح الفول عشر نصف فضة (١). وكان المحتسب(٢)، الذى كان من رجال أوجاق الجاوشان ، يقوم بالإشراف على الأسواق ، وضبط الموازين والمكاييل ومراقبة الأسعار (٣).

وعليه – حاكم الولاية – أن ينفذ الفرمانات الصادرة إليه من الباشا بخصوص اتخاذ اللازم نحو عمل معدية طلخا لتقديم الخدمات للأهالى والتى كانت من ضمن التزام حاكم الولاية محمد بك عام ١١٨٨هـ / ١٧٧٤م ، وعمل معدية لعبور الأهالى وحيواناتهم مع تحصيل الرسوم المقررة عليهم (٤).

تلك كانت أهم مسئوليات حاكم الولاية أو الكاشف ، أما بالنسبة لإيراده ، فكانت أساسًا تأتى من مركزه لكونه أحد صناجق مصر ، وما كان يحصل عليه تبعًا لذلك من ساليانة سنوية تقدمها له الخزينة ، وصلت إلى ٣٠٠ ألف بارة فى القرن السابع عشر ثم هبطت إلى ٤٠,٠٠٠ ألف بارة فى القرن الثامن عشر ، وذلك بالإضافة إلى مرتب عينى بلغ ٣٦٠ أردب من الغلال سنويًا(٥) بالإضافة إلى ما كان يحصل عليها من التزام لمساحات واسعة من

---

١ – سجل محكمة المنصورة ، رقم ٣٠ ، عين ١٣٨ ، مخزن ٤٦ ، ص ١١٥ ، بتاريخ غاية شهر رجب عام ١٢٠٣هـ / ١٧٨٩م .

٢ – المحتسب ، وصحته أمين الحسبة ، وهو الشخص المسئول عن الإشراف على طوائف الحرف القائمة على صنع المأكولات ، للتأكد من صحتها وخلوها من الغش ، ومراقبة الأوزان والمقاييس والمكاييل ومعرفة الأسعار ، ومعاقبة كل مخالف لها ، والتشهير به ، وكان يقوم هو ورجاله بعدة حملات تفتيشية على الأسواق المنتشرة فى القاهرة وبولاق ، ومصر القديمة ، وكان يختار دائمًا من بين رجال أوجاق الجاويشية . (انظر محمد غربال ، المرجع السابق ، ص ٢٠ ، أيضًا ، أحمد شلبى ، المرجع السابق ، ص ١٣٧) .

٣ – Shaw, The Fainancial , p. 82 .

٤ – سجل محكمة المنصورة ، رقم ٢٠ ، عين ١٣٨ ، مخزن ١٤٦ ، ص ١١٠ – ١١ ، بتاريخ ٦ جمادى الآخرة عام ١١٨٨هـ / ١٧٧٤م .

٥ – ليلى عبد اللطيف، الإدارة فى مصر فى العصر العثمانى، ص ٣٩٧ ، . Shaw, The Financial, p. 187 .

الأراضى الزراعية . كما كان له إيرادات تؤخذ من واردات الإقليم وتقدم له من بنود المخرجات للإنفاق على أتباعه ومستلزمات مناصبهم ، ولذلك فهو يتكفل بدفع مرتبات الأوجاقات العسكرية الموجودة فى ولايته من مرتبات نقدية وعينية ، ويصدر بذلك فرمان من الوالى العثمانى بالقاهرة ، وكان المتبع أن يقرأ الفرمان بخصوص اختيارية الأوجاقات من أعيان الولاية [١]. وبالنسبة لإيراد الكاشف فإنه يتقاضى من الخزينة سالیانة سنوية قدرها ١٠٠ ألف بارة فى السنة ، وذلك فى القرن السابع عشر ، أما فى القرن الثامن عشر ، فقد هبطت سالیانته إلى ٢٠,٠٠٠ ألف بارة فى السنة ، وذلك بالإضافة إلى الأرباح التى كان يحصل عليها من قيامه بدور الملتزم لقرى كشوفية الباشا فى إقليمه[٢] فيحق له فرض ضريبة عينية على الفلاحين مقدارها خروف لكل فلاح ، ويبدو أن بعضهم قد غالى فى ذلك ، فاشتكى الأهالى من ذلك ، الأمر الذى جعل السلطات الحاكمة فى القاهرة تنذرهم [٣].

ب - القاضى :

أما القاضى فقد حددت اختصاصاته بالإشراف على إدارة الأوقاف والمرتبات الخيرية[٤] ، وتقسيم التركات وتحصيل الرسوم على المبايعات ، وإصدار الحجج الشرعية من المحاكم الشرعية التى تثبت صرف مرتبات العساكر ، وتسجيل حالات انتقال الالتزامات والإعلانات الشرعية، التى تحتوى على أحكام قاضى العسكر فى مسائل الالتزام[٥] والبلاد التابعة له، وتعيين كتخداه الذى حددت اختصاصاته فى أمانة الصندوق ومفتاح خزنة السجلات[٦] ويحضر جلسة تعيين القاضى المفتون الأربعة ونقيب الأشراف فى المدينة والجوربجية وغيرهم[٧].

---

١ - محكمة المنصورة ، رقم ١١ ، ص ٢٥ ، بتاريخ ١١ رمضان عام ١١٦٩هـ / ١٧٥٥م.

٢ - قانون نامه مصر ، ص ٣٢ .

٣ - محكمة المنصورة ، رقم ١ ، ص ١٣ ، بتاريخ ١٣ ربيع الأول عام ١١٥٧ هـ / ١٧٤٤م .

٤ - حسن عثمان ، مصر فى العهد العثمانى ، ص ٢٥٦ .

٥ - سجل محكمة المنصورة ، رقم ١ ، ص ١٢ ، بتاريخ ١٢ ربيع الأول عام ١١٥٧ هـ / ١٧٣٣م.

٦ - نفسه ، ص ٢ ، بتاريخ ١٤ شوال عام ١١٢٦ هـ / ١٧١٥م ، ٢٥ ، ص ٩٠ ، بتاريخ ٢٧ ذى الحجة عام ١١٩٦ هـ / ١٧٨٢م .

٧ - نفسه ، ص ١٢٤ ، بتاريخ غرة ربيع الثانى عام ١١٩٧ هـ / ١٧٨٣م .

جـ - الأشراف :

وجد الأشراف فى المدينة كما وجدوا بسائر مدن ولاية مصر العثمانية ، وقد مارسوا أعمالهم مثل بقية الناس ، كان قائمقام الأشراف من حين لآخر يعمل على إثبات نسبهم إلى أسرة الرسول صلى الله عليه وسلم ، وقد حصل أحد الأشراف بالمنصورة على حكم من قاضى جدة على إثبات نسبه إلى أسرة الرسول صلى الله عليه وسلم[1] وبناء عليه حددت اختصاصته وغير ذلك[2] وكان الولاة العثمانيون من حين لآخر يصدرون فرماناتهم بأنهم معافون من المظالم[3] .

وبالنسبة لتعيين قائمقام الأشراف فإن قراره يصدر دائمًا من نقيب الأشراف بالقاهرة ، وكان يحضر قرار تعيينه القاضى[4].

أما الصراف[5] فكان غالبًا من أهل الذمة ، وحددت مدته دائمًا بعام واحد ويرتبط عمله بالتقويم القبطى لارتباطه بموسم الزراعة ، كما حددت اختصاصاته فى تحصيل الرسوم المستحقة والحفاظ على أموال ومستحقات الدولة [6] وضبط أموال بيت المال[7].

---

١ - سجل الدقهلية رقم ١٧ ، ص ٩١٥ ، بتاريخ ١٥ صفر عام ١١١٨ هـ / ١٧٠٧م .

٢ - سجل المنصورة رقم ٢ ، عين ١٣٨ ، مخزن ٤٦ ، ص ١١٢ - ١١٣ ، بتاريخ ١٤ محرم عام ١١٥٨ هـ / ١٧٤٥م .

٣ - نفسه ، رقم ٣٠ ، ص ١٩ ، بتاريخ ٥ محرم عام ١٢٠٣ هـ / ١٧٨٩م.

٤ - نفسه ، رقم ٣٤ ، ص ٢٧٩ ، بتاريخ ١٠ رجب عام ١٢١٢ هـ / ١٧٩٧م.

٥ - الصراف ، كان الملتزم يقوم بتعيين مباشر ويعتبر بمثابة الوكيل عنه فى حصة الالتزام ، وكان يعاون هذا الوكيل - كما تسميه الوثائق - عدد من الكتبه الأقباط أو النصارى - كما تسميهم المصادر المعاصرة - وكان لدى هذا الوكيل أو المباشر سجلات منفصلة لضرائب الأرض ، وكان يعين كل الصيارفة فى حصة الالتزام الذى يقوم بوكالته ، ويتبادل مع هؤلاء الصيارفة المكاتبات التى تنظم لهم سير العمل وجمع الأموال المقررة فى منطقة اختصاص كل منهم . (انظر عبد الرحيم عبد الرحمن ، الريف المصرى فى القرن الثامن عشر ، ص ٢٥) .

٦ - محكمة المنصورة ، رقم ١٢ ، ص ١٥٣ ، بتاريخ ٢٠ محرم عام ١١٩٤ هـ / ١٧٨٠ م .

٧ - نفسه ، رقم ٢ ، ص ١٤٦ ، بتاريخ ١٠ رجب عام ١١٥٧ هـ / ١٧٤٤ م .

القبائل العربية :

وجدت بالمنصورة عدة قبائل عربية وهى أفخاذ بنى الضبيب وهى عمرو بن مالك بن الضبيب وعشيرة زهير وخليفة وحصين من عرب الدقهلية ، وقد انضم بنو خليفة وبنو حصين إلى بنى عبيد[١] بالحلف ، ولهم موضع من حقوق هربيط بالأحراز ، أما بنو عبيد فهم بطن - من زهير[٢] بن جذام ومساكنهم بالدقهلية والمرتاحية وهناك بنو عبيد من سبنس وتتبع قرية بنى عبيد اليوم مركز دكرنس بالدقهلية ، وكانت تسمى بنى عبيد . وفى مركز السنبلاوين قرية طماى الزهايرة نسبة إلى بنى زهير ويجوارها قرية أخرى تسمى قنبيرة وتسمى أيضاً بيضة الزهايرة وتنسب إلى بنى حصين قرية الحصاينة ، وهى بمركز النسبلاوين بالدقهلية وكانت تسمى كفر ديو ونزلها بنو حصين بالقرن السادس الهجرى [٣].

وبنو صبرة بن نصرة بن عطفان بن سعد بن إياس بن حرام بن جذام ، ويقال صبرة بن نصرة بن غنيم بن عطفان (وسطر أولاد سطر) بن مالك بن حرام بن جذام وإلى بنى صبرة درك بركة الحجاج ومن بنى سعد بنو شاس وحوش وعلان [٤].

وكانت الرمون للحيادرة ولد حيدر بن معروف بن حبيب بن الوليد بن سويد وهم طائفة كبيرة[٥] والشواكرة أولاد شاكر بن عقبة بن محرمة شنبارة بنى خصيب والجمارسة فى الدقهلية والمرتاحية وهم ينسبون إلى قريش وهم نفر من بنى عذرة وهم بنو كنانة بن عذرة بن زيد اللات بن رفيدة بن ثور بن كلب وبرة بن ثعلب بن حلوان بن عمران بن الحاف بن قضاضة

---

١ - بنى عبيد ، المعروفون بهذا الاسم بطنان من جذام ، بنو عبيد بن مالك ، وبنو عبيد بن زهير ، والأولون يسكنون الحوف والبطن الثانى يسكنون الدقهلية والمرتاحية (المقريزى ، البيان والإعراب عما بأرض مصر من الأعراب ، تحقيق عبد المجيد عابدين ، ص ٦٤) .

٢ - زهير ، بطن من جذام من القحطانية وهم فخذ من الضبيبيين رهط بن مالك بن الضبيب وأكثرهم بالشام ومصر ومنهم طائفة بالدقهلية والمرتاحية امتزجوا ببنى زيد بن حرام بن جذام (المقريزى ، المرجع السابق ، ص ٦٤) .

٣ - المقريزى ، المرجع السابق ، ص ٩ هامش ١٧ .

٤ - نفسه ، ص ٢٢ .

٥ - نفسه ، ص ٢٤ .

ومنهم بنو شهاب وبنو زيد والرواشدة وبنو عمار وبنو محمد ... إلخ وبنو عزيز وراجع عن بنى عبد الرحمن وبنى عبيد [١].

وقد حصل مشايخ العرب فى الدقهلية على لقب أمير ، مثال ذلك أن البقريين قد كلفوا بالقضاء على المفسدين بإقليمهم[٢] وتولى بعض أمراء عرب البقارة وظائف ناظرى وقف بناحية ديرب نجم[٣] بأحد الجوامع ، وقام بواجبه على أكمل وجه وخاصة عندما أخبر القاضى بوجود بعض الإصلاحات وتم تنفيذها بمعرفة اللجنة المختصة ، وصرف المبالغ المخصصة لأجور العاملين مع تحصيل الريع الخاص بوقف الجامع المذكور ، وقد كان هذا الجامع قد أوقف له أيضًا من أحد أمرائهم[٤] .

وأوقف أيضًا بعض الأوقاف على جامع بمنية الغمر [٥]، وعين على وقفه بعض الأمراء ناظران[٦] كما أصدر الوالى العثمانى محمد باشا عام ١١١١هـ / ١٦٩٩م فرمانًا بتعيين الأمير جنيدى البقرى شيخًا على إقليمى الدقهلية والشرقية وعلى قبيلتى حرام وجذام بالإقليمين المذكورين ، وقد أعطيت له سلطات واسعة فى القضاء على المشاغبين من أبناء قبيلته التى تسببت فى الفساد والعصيان ، وقد نبه الفرمان المذكور على حاكمى الشرقية والدقهلية

---

١ – المقريزى ، المرجع السابق ، ص ٦٤ .

٢ – محكمة الدقهلية ، رقم ٦ ، مادة ٥٧٦ ، بتاريخ ١١ جمادى الأولى عام ١٠٨٨ هـ / ١٦٧٧ م .

٣ – ديرب نجم : هى من القرى القديمة اسمها الأصلى ديرب قليبت وردت به فى المشترك الياقوت وفى قوانين ابن مماتى وفى تحفة الإرشاد من أعمال الشرقية وفى قوانين القوانين ديرب قليت ، وهى ديرب أولاد نجم وورد اسمها فى التحفة محرفًا ديرب فليت قال وهى ديرب نجم من أعمال الشرقية وفى تأريع ١٢٢٨هـ/ ١٨١٣م . باسمها الحالى (محمد رمزى ، القاموس الجغرافى ، الجزء الأول ، ص ١٩٠).

٤ – سجل محكمة الدقهلية ، رقم ١١ ، مادة ٧٠٤ ، ص ٣٢٨ ، بتاريخ ١٨ شعبان عام ١١٠٤ هـ / ١٦٩٢م.

٥ – ميت غمر : قاعدة مركز ميت غمر ، وهى من القرى القديمة اسمها الأصلى منية غمر وردت به فى نزهة المشتاق وهى قرية لها سوق ومتاجر ونخل وخراج قائم ، وورد فى قوانين ابن مماتى وفى تحفة الإرشاد وفى تاج العروس مع منية حماد محرفة باسم منيتى عمر وحماد من أعمال الشرقية وفى التحفة منية غمر من أعمال الشرقية وفى الانتصار وردت محرفة باسم منية عمر من الأعمال المذكورة ثم حرف اسمها من منية إلى ميت فوردت فى تأريع سنة ١٢٢٨هـ / ١٨١٣م باسمها الحالى (محمد رمزى ، القاموس الجغرافى ، الجزء الأول ، ص ٢٦٣) .

٦ – سجل محكمة الدقهلية رقم ١١ ، مادة ٧٠٦ ، ص ٣٣٩ ، بتاريخ ١١ شعبان عام ١١٠٤هـ / ١٦٩٢م.

والجوربجية والسدادرة وغيرهم من المسئولين بضرورة مساعدة الأمير العربي ومشايخ القبائل العربية الأخرى مثل القرايعة والزهايرة وبنى عمر بناحية أبى قراميط(١) وشيخ كفر الغنام(٢) وشيخ ناحية السنيطة بالشرقية وشيخ ناحية الصورة بالشرقية على أن يكونوا جميعًا تحت رئاسة الأمير الشيخ جنيدى واشترطوا عليه أن يسكن ديرب نجم وعدم استعانته بالخيالة من الشرقية والدقهلية ، وعليهم جميعًا الالتزام بمطاردة المطرودين من السلطنة ، والتبليغ عنهم فورًا أينما وجدوا(٣) .

وقد سببت بعض القبائل العربية الكثير من المشاكل أمام السلطات الحاكمة فى مصر العثمانية ، ولذلك كانت الفرمانات الصادرة دائمًا إلى حكام الأقاليم تنبه عليهم دائمًا بالقضاء على عصيانهم ، بل ومنعهم دائمًا من ركوب الخيل ومن حمل الأسلحة ، ومن يضبط وهو ممتطى الخيل يقبض عليه ، ولكن الأمر الغريب أن هذه الفرمانات الصادرة كانت موجهة ضد الفلاحين ، وربما يقصد الفلاحين العرب (٤).

كما قامت بعض القبائل العربية بالهجوم على قرى الملتزمين ، وقد وصل الأمر إلى أنهم قاموا بالهجوم على الأقاليم المجاورة التى كانت هى الأخرى تغير عليهم ، بل وتستولى على ممتلكات الأهالى ، وتضطر السلطات الحاكمة فى الدقهلية بالتنسيق مع السلطات الحاكمة بالشرقية ، لكى يعملا على اتخاذ موقف موحد تجاه القبائل العربية المغيرة من الشرقية ، وواضح أن القبائل العربية بالدقهلية هى الأخرى قد انزعجت لمثل هذا الهجوم ، وأدى ذلك إلى

---

١ – أبو قراميط ، هى من القرى القديمة اسمها الأصلى أبجوج ثم سميت فى الروك الصلاحى باسم بو قراميط ، ووردت فى قوانين ابن مماتى وفى ن م د قراميط وهوى أبجوج من أعمال الشرقية وفى تحفة الإرشاد بو قراميط وهى الجوج وهذه محرفة عن أبجوج ، وفى التحفة أبجوج وأبو قراميط فى الانتصار محرفة باسم ابجوج وأبو قراميط من أعمال الشرقية والاسمان أحدهما مصرى قديم والثانى عربى وهما لقرية واحدة لأنهم كانوا قديمًا فى الدواوين يذكرون الاسم القديم مع الحديث فى جداول النواحى محتفظين بالقديم باعتباره وحدة مالية قديمة واردة فى الأموال وفى الوثائق العقارية ثم تغلب الاسم الحديث (محمد رمزى ، القاموس ، ص ١٨٢) .

٢ – كفر الغنام ، أصله من توابع ناحية أبو قراميط باسم كفر الغنام ثم فصل عنها فى تاريخ عام ١٢٢٨هـ / ١٨١٣م باسمها الحالى (محمد رمزى ، القاموس الجغرافى ، جـ١ ، ص ١٩٩) .

٣ – سجل الدقهلية رقم ١٤ ، مادة ٥٠٧ ، ص ٢١٦ ، بتاريخ ٥ ذى الحجة عام ١١١١ هـ / ١٦٩٩ م .

٤ – نفسه ، رقم ٦ ، مادة ١٩ ، ص ٨ بتاريخ ١٨ ذى القعدة عام ١٠٨٨ هـ / ١٦٧٧م ، نفسه ، مواد ٥٧٧ ، ٥٧٨ ، ٥٧٩ ، تواريخ ١٥ ذى الحجة عام ١٠٨٨ هـ / ١٦٧٧ م .

استدعاء مشايخ القبائل العربية من الطرفين وإجراء الصلح والتعهد بزراعة أرضهم ومزاولة نشاطهم ، ويبدو أن بعضهم أراد الاستقرار في الأماكن الجديدة ، والدليل على ذلك إصرار الأهالي بضرورة مغادرتهم ، ولكن بضمان مشايخ القبائل العربية سمح لهم بالاستقرار(١) مع تعهدهم بدفع المال المخصص للسلطان(٢) .

وقد قامت بعض القبائل العربية من بنى عمر وحبش حرام بالهجوم على المنصورة عام ١٠٩٠ هـ / ١٦٧٩م ، ونهبوا المدينة ووصل الأمر بهم إلى الهجوم على السجن الموجود هناك وأطلقوا سراح المسجونين وأدى ذلك إلى إزعاج السلطات المسئولة بالولاية ، فبحثوا الأمر مع جميع لمسئولين والجوربجية والسدادرة والملتزمين والأعيان وشكلوا لجنة لبحث الأمن فى الولاية، ولجنة لمعاينة الآثار التى نتجت عن ذلك ، وقدمت اللجنة تقريرها بأنهم هجموا على السجن واستولوا على أسلحته وأطلقوا سراح المسجونين بالإضافة إلى عمليات السلب والنهب التى قاموا بها (٣).

ونجد أنه فى عام ١٠٩٣ هـ / ١٦٨٢م ألزمت السلطات الحاكمة فى المدينة أن يتولى مشايخ العرب مسئولية حفظ الأمن والنظام فى البلاد ومشاركتهم المسئولين فى ذلك ، فحضروا جميعًا إلى ديوان الحاكم بحضور المسئوليين أيضًا وتعهدوا بأنهم جميعًا سوف يساعدون السلطات المسئولة فى إقرار الأمن وأقسموا على المصحف الشريف بتنفيذ ذلك وقرأوا الفاتحة ثلاث مرات على أساس أن ينفذوا ما وعدوا به ، وأن يدفعوا العوائد السنوية المقررة للسلطان وحدد ميعاد الدفع بعد انتهاء المولد الأحمدى ، وأنهم سيبلغون عن المفسدين ويقبضون عليهم ويسلمونهم للسلطات المسئولة ، وإن لم يستطيعوا ذلك عليهم الاستعانة بالسلطات المسئولة ، ويتعاونون مع المسئولين لإرجاع الأشياء المسروقة مهما كانت(٤).

وشهد عام ١٠٩٥ هـ / ١٦٤٣ م ، حدوث النزاع بين القبائل العربية بعضها البعض فهجمت القبائل المجاورة بالشرقية مثل – عربان هلبا سويد – على الدقهلية ونهبوا الكثير من البلاد وأخذوا رهائن من قبائل الزهايرة وقبائل أخرى ، وهنا نجد أن السلطات المسئولة

---

١ – سجل الدقهلية ، رقم ٧ ، مادة ٤ ، ص ٢ بتاريخ ربيع الأول عام ١٠٩٠ هـ / ١٦٧٩م.

٢ – نفسه ، مادة ٩٤ ، ص ٣٧ ، بتاريخ ١٠ شعبان عام ١٠٩٠ هـ / ١٦٧٩م.

٣ – نفسه ، مادة ٨٥٦ ، ص ٣٤٥ ، بتاريخ ١٠ رجب عام ١٠٩٣ هـ / ١٦٨٢م .

٤ – نفسه .

تتدخل وتقوم بالتوسط بين القبائل المذكورة وإجراء الصلح بينهم ، كما دعت لحضور اجتماع حضره جميع مشايخ العرب والمسئولون وأقر الجميع الصلح ، ولكن أصرت الزهايرة أنه لكى يتم الصلح لابد من عودة الرهائن الموجودين طرف هلبا سويد ، بل وعليهم أن يرسلوا من طرفهم رهائن حتى يضمنوا سريان الصلح ، ورفض عرب هلبا سويد ذلك على الرغم من مخاطبة كاشف الشرقية لهم عدة مرات ، وفشل الصلح فيما بينهم (١).

وعلى الرغم من ذلك كله نجد أن الزهايرة قد التزموا بالصلح ، وقاموا بتعمير البلاد التى خُربت نتيجة لهجوم هلبا سويد ، وأمر مشايخ العرب التابعين لها بتعمير البلاد ، والعمل على توطيد الأمن هناك وزراعة الأراضى كما أصدروا أوامرهم إلى مشايخ القرى والملتزمين التابعين لهم بإجراء عمل اللازم مع دفع مال السلطان عن خراج زراعاتهم وإلزام الفلاحين بالزراعة(٢). ويبدو أن القبائل العربية الأخرى أعادت الهجوم مرة أخرى على ناحية سلمون القماش وقاموا بنهب وسرقة مواشى الفلاحين وأسباب التجار (٣). وفى الوقت نفسه نجد جماعة الزهايرة قاموا بالهجوم على ديو الوسطى(٤) واستولوا على أغنام وماشية الفلاحين وجرحوا بعض الفلاحين وقتل أحدهم ، ونتيجة لذلك امتنع ملتزم الناحية عن دفع مال السلطان نتيجة للخراب الذى ألم به ، ومن هنا نجد السلطات المسئولة شكلت على الفور لجنة لتقدير الخسائر، وتم ذلك بالفعل ، وقدرت الخسائر التى ترتبت على ذلك (٥).

---

١ - سجل الدقهلية ، رقم ٨ ، مادة ٢٨٥ ، ص ١٢٥ ، بتاريخ ١٤ ربيع الثانى عام ١٠٩٥ هـ / ١٦٨٣م.

٢ - نفسه ، مادة ٢٨٧ ، ص ١٢٦ ، بتاريخ ١٨ ربيع الثانى عام ١٠٩٥ هـ / ١٦٨٣ م .

٣ - نفسه ، مادة ٣٠٢ ، ص ١٣٣ ، بتاريخ ٥ جمادى الأولى عام ١٠٩٥ هـ / ١٦٨٣ م .

٤ - ديو الوسطى ، هى القرى القديمة اسمها الأصلى ديو بغير إضافة وردت فى قوانين ابن مماتى وفى تحفة الإرشاد وفى التحفة من أعمال الشرقية . وفى العهد العثمانى أضيفت إليها كلمة الوسطى لإظهار اسمها المكون من حروف قليلة ولتوسطها بين بلدتى السنبلاوين وتمى الأمديد ، وورد اسمها الحالى فى دفتر المقاطعات عام ١٠٧٩ هـ / ١٦٦٨م وفى تأريخ ١٢٢٨ هـ / ١٨١٣م . ووردت فى الانتصار مشوهة باسم ديوا من أعمال الشرقية وهى غير ديو التى تعرف اليوم باسم ديوا عوام بالمنصورة (محمد رمزى ، القاموس الجغرافى ، جـ١ ، ص ١٩٠) .

٥ - سجل الدقهلية ، رقم ٨ ، مادة ٣٧١ ، ص ١٦٦ ، بتاريخ ٥ شعبان عام ١٠٩٥ هـ / ١٦٨٣ م .

وشهد عام ١١٠٣ هـ / ١٦٩١م هجوماً من القبائل العربية المجاورة فى الشرقية من قبائل الهجارسة وهلبا سويد على التزام جميزة برغوت[١] واستولوا على الغلال والمواشى والخيل والجمال الخاصة بالالتزام ، وأيضًا الأهالى وعندما اشتكى قائمقام الملتزم شكلت لجنة لمعاينة الأضرار التى حدثت بمنطقة الالتزام المذكورة والتى تكونت من المتسلم والخازندار ، وقاموا بحصر الخسائر التى كانت كثيرة ، لدرجة أن دار الوسية[٢] والشونة السلطانية والأهالى لم تسلم منهم وكتبوا كشفًا بذلك لاستخدامه عند الحاجة[٣] . والمقصود هنا استخدامه عند دفع الضرائب المقررة .

وقد قام بعض العرب من البقارة بالهجوم على القبائل الأخرى من بنى عمر وبنى زهير فى عام ١١١٣هـ / ١٧٠١م ومنعوا إرسال الأموال الأميرية ، ورفضوا تعيين أحدهم كمشايخ ، ونبهوا على المسئولين بضرورة ضبطهم ويبدو أن فسادهم كان شاملاً والدليل على ذلك أن الفرمانات صدرت إلى ولايات الشرقية والمنصورة والغربية والمنوفية بضرورة متابعتهم والقبض عليهم وتعهد الجميع بالقبض عليهم[٤] .

وفى عام ١١١٤هـ / ١٧٠٢م قامت قبائل بن بقر بالعدوان على المنصورة وسببوا الكثير من المشاكل أمام السلطات الحاكمة بالقاهرة ، الأمر الذى جعل الباشا العثمانى يصدر الفرمانات

---

١ - جميزة برغوت : هى من القرى القديمة اسمها القبطى بمماسين ثم عرب إلى البدماصين وفى أيام الدولة الفاطمية سميت جميزة رغوت ، ووردت فى قوانين ابن مماتى وفى تحفة الإرشاد جميزة برغوت وهى البدماصين من أعمال الشرقية وهى بخلاف البدموسين التى تعرف اليوم بكفر البدماص بضواحى المنصورة ، ووردت فى التحفة جميزة برغوت من حقوق البدماص من أعمال الشرقية والصواب جميزة برغوت وهى البدماصين (محمد رمزى ، القاموس الجغرافى ، جـ١ ، ص ١٨٩).

٢ - الوسية ، وهى تعرف بأرض الوسية ، حيث أصبح الملتزم طبقًا لنظام الالتزام ممثلاً للحكومة ونائبًا عنها فى إدارة الأرض وخولته الحكومة المركزية ، سلطات واسعة فى حصة التزامه ، وكان الجهاز الإدارى المحلى يعمل على تمكينه من تنفيذ هذه السلطات ، ولذا كان عليه أن يعمل على صيانة المرافق التى توجد فى حصة التزامه ، وفى نظير قيامه بهذا العمل ، فإن الحكومة خصصت له جزء من أرض القرية معفى من الضرائب ، عرف باسم أرض الوسية . (للمزيد من التفاصيل انظر ، عبد الرحيم عبد الرحمن ، المرجع السابق ، ص ٧٨) .

٣ - سجل الدقهلية ، رقم١١ ، مادة ٣١١ ، ص ١٧٤ ، بتاريخ غرة ربيع الأول عام ١١٠٣ هـ / ١٦٩١م .

٤ - نفسه ، رقم ١٥ ، مادة بدون رقم ، ص ١٩٥ ، بتاريخ ٢٨ ربيع الثانى عام ١١١٣ هـ / ١٧٠١ م .

المتتالية للقضاء على فسادهم وعزلهم من المناصب التي تولوها مثل مشايخ القرى وتعيين مشايخ من أبناء هذه القرى كمت تم التنبيه على القرى المجاورة بعدم التستر على أحدهم أو إخفائه لديهم ، وإلا سوف يتعرضون للمساءلة ، ونبه على الجوربجية والأوجاقات بعدم انضمام أى منهم فى الأوجاقات وعليهم فصلهم فوراً . وأرسل صورة من الفرمان إلى حكام الشرقية والغربية والمنوفية بضرورة التعاون مع حاكم المنصورة للقضاء على فساد قبائل بن بقر وتعاهد الجميع على ذلك (١).

٣ - الحياة الاقتصادية :

شملت الحياة الاقتصادية جميع أنواع الأنشطة الاقتصادية مثل الزراعة واحترافهم بعض الحرف ، والصناعة والتجارة والأسواق والقروض والمقاصة وبيع وشراء العقارات وغير ذلك من الأنشطة الأخرى .

أ - الزراعة :

وبالنسبة للزراعة فقد اشتهرت الدقهلية بزراعة بعض المحصولات الزراعية مثل الأرز الذى تمت زراعته هناك بكثرة(٢) وفى موسم الحصاد يذهب العمال الزراعيون من المنصورة وبلبيس إلى رشيد والدلتا لحصاده ، ويحصلون على أجورهم نقداً (٤ بوطاقات) مقابل محصول الفدان وربطه وحزمه ونقله إلى الجرن ، وقد بلغ متوسط المحصول السنوى للفدان فى المنصورة ٣,٥٪ من الضريبة لبذار وإنبات فدانين وحيث بلغ متوسط نسبة البذار إلى المحصول الناتج فى حقول الأرز حول ١:١٨ حيث كان يزرع فى يوليو ويجنى المحصول فى منتصف نوفمبر ، وينتج الفدان حوالى ١٩ أردباً (٣).

ويزرع القمح فى أكتوبر ، بعد رى النيل بالأراضى الزراعية ويتم بذار الفدان بنصف أردب ويتم جنى المحصول فى مارس وإبريل (٤). وكذلك الشعير الذى يعتبر الغذاء الرئيسى

---

١ - سجل الدقهلية ، رقم ١٥ ، مادة بدون ، ص ١٩٥ ، بتاريخ غرة ربيع الأول عام ١١١٣هـ / ١٧٠١م .

٢ - ب.س. جيرار : الحياة الاقتصادية فى مصر فى القرن الثامن عشر ، ص ٢٦ .

Shaw, The fianancial and Administrative Organization and development of ottoman Egypt. P. 52 .

٣ - جيرار : نفس المرجع والصفحة .

٤ - Shaw, Ottoman Egypt in the Age of the french Revolution, p. 131 .

للحيوانات وينتج الفدان الواحد عشر أرادب ، وأيضًا الفول الذى يزرع فى سمنود ، وينتج الفدان من خمس إلى ست أرادب [١].

كما تخصصت بعض الأراضى فى ضواحي طنطا وسمنود بالذات فى زراعة الذرة الشامية وتبدأ عمليات الزراعة بتغطية هذه الأراضى بطبقة رقيقة من الرماد أو من الأنقاض التى توجد داخل القرى[٢].

ولما كان على المنصورة أن تساهم فى إرسال حصتها من الغلال إلى القاهرة عين أغا كتخدا الجاويشية للإشراف على إرسالها لساحل بولاق[٣] ، وعليه أن يتفق مع المراكب لنقلها إلى الشون الخاصة بالسلطان كما كان عليها - الدقهلية - إرسال كمية من السمن قدرت بمائة وست وثلاثين قنطارًا ، ترسل إلى السلطنة فى إستانبول وكان المسئول عن إرسالها أغا الكلارجى[٤] وقد حذرت السلطات الحاكمة فى القاهرة من التهاون فى جمعها

---

١ - Ibid, p. 119 .

٢ - ب.س. جيرار : الحياة الاقتصادية فى مصر فى القرن الثامن عشر ، ص ٦٠

٣ - بولاق الدكرور : إن بولاق قرية مصرية قديمة اسمها ببلاق ، وهى كلمة مصرية قديمة معناه المرساة والموردة ، وأطلق هذا الاسم على بيلاق هذه لانها كانت الموردة قبل إنشاء مدينة الجيزة ، ثم حرف اسمها إلى بولاق . ولما أنشأ الملك الناصر محمد بن قلاوون سنة ٧١٣ هـ/١٣١٣م مدينة جديدة على النيل تجاه القاهرة سماها بولاق ، لأنها موردة ترسوا فيها السفن القادمة إلى القاهرة والمسافرة منها ، وذكر المقريزى أنه بعد سنة ٧٩٠ هـ/١٣٨٨م طغى ماء النيل على بولاق الدكرور فأخذ منها قطعة عظيمة كانت كلها مساكن ، فخاف أهل البلد أن يأخذ النيل ضريح الشيخ التكرورى والجامع لقربها من النيل ، فنقلوا الضريح والجامع إلى داخل البلد ، ولايزال ضريح الشيخ التكرورى فى مكانه الذى نقل إليه بالبلد القديمة ، وليس فى بولاق الدكرورى كما يظن البعض ، (انظر سعاد ماهر ، محافظات الجمهورية العربية المتحدة وآثارها الباقية فى العصر الإسلامى ، ص ٨٠) .

٤ - محكمة الدقهلية ، رقم ١، مادة ٦٨ ، ص ٣٣ ، بتاريخ ٢٤ شوال عام ١٠٤٥ هـ / ١٦٣٦م .

- الكلارجية :في التركية كيلار من اليونانية Xeww aps غرفة تخزن فيها حوائج البيت من المواد الغذائية ، ولقد كان الكلار فى القصر الخديوى فى مصر يسمى بالكلار العامرة على التأنيث وكان من اختصاصات الديوان الخديوى فى مصر طبقًا للتنظيمات الصادرة فى ١٢٥٣ هـ/١٨٣٧م الإشراف على تسع عشر منها الكلار العامرة (انظر أحمد السعيد سليمان ، المرجع السابق ، ص ١٨٠) والكرارجية رجال يشرفون على الكلار أو المطبخ كبير الخدم (انظر جب وبوون ، المرجع السابق ، جـ١ ، ص ١٩٨) .

وإرسالها[١] وشحنها بمراكب السلطنة فى كل عام بمائتان وستون قنطاراً[٢] . وكذلك إرسال مائتى أردب سنوياً من حبوب البرسيم لاصطبلات السلطنة بالقاهرة [٣].

وقد كانت المنصورة أيضاً تساهم فى إرسال المال الميرى الذى كان يدفع على أقساط ثابتة ، وعند حلول ميعادها تنبه السلطات الحاكمة بالقاهرة بذلك ، وتلزمهم بالتسديد ، وتحذرهم من التأخير[٤] وتحدد مهلة التسديد بخمسة عشر يوماً [٥]. ويبدو أن تأخير سداد المال الميرى خلال هذه الفترة سمة من سماتها ، ويرجع ذلك إلى اضطراب الأحوال السياسية التى كانت تمر بها مصر .

وقد حدد نصيب المنصورة من المال الميرى وقت وصول الحملة الفرنسية كما يلى[٦] :

أصل الميرى :

بـارة	
٩,٤٩٩,١٤٢	أصل الميرى
٠,٠٥٢,٥٨١	كوريكجى (أعمال تطهير الترع)
٠,١٥٦,١١٥	تذاكر الجاويشية
٩,٧٠٧,٧٣٨	

---

١ - نفسه رقم ١ ، مادة ٥٧٣ ، ص ٢٢٩ ، بتاريخ ١٤ ذى الحجة عام ١٠٥٨ هـ / ١٦٤٨ م .

٢ - نفسه ، رقم ٣ ، مادة ٢٦٩ ، ص ٩٠ ، بتاريخ ٤ محرم عام ١٠٦٤ هـ / ١٦٥٣ م .

٣ - نفسه ، رقم ١٠ ، مادة ١٠٩٦ ، ص ٤٥١ ، بتاريخ ١٢ ربيع الآخر عام ١١٢٨ هـ / ١٧١٥م .

٤ - محكمة الدقهلية ، رقم ١ ، مادة ١٠٠ ، ص ٤٧ ، بتاريخ ١٦ ذى القعدة عام ١٠٥٤ هـ / ١٦٤٤م .

٥ - نفسه ، مواد ١٤٦ ، ٥٠٧ ، ٥٧٥ ، صفحات ٥٩ ، ٢٠٧ ، ٢١٥ ، ٢٢٥ ، تواريخ ٥ شوال عام ١٠٥٥ هـ/ ١٦٤٥م ، غرة ذى القعدة عام ١٠٥٦ هـ / ١٦٤٦م ، ٧ ذى الحجة عام ١٠٥٧ هـ / ١٦٤٧م ، ١٤ صفر عام ١٠٥٨ هـ / ١٦٤٨م .

٦ - استيف ، النظام المالى والإدارى فى مصر العثمانية ، ص ٦٢ - ٦٣ .

أما حصيلة الكشوفية وهى التى أصبحت نتيجة لذلك جزءًا من المال الحر ، لتميزها عن تلك الكشوفة الجديدة التى أضيفت (إلى الضرائب المقررة) منذ عهد السلطان سليمان القانونى(١).

٧٤١,٨٨٣	مال الجهات
٦٨٠,٧١٠	خدمة العسكر
٣٤٠,٢٧٣	كلفة
١,٧٦٢,٨٦٦	إجمالى الكشوف القديمة وأضيف إليها الكشوفية الجديدة
٢,٦٣٥,٠٢٥	رفع المظالم
٨٨٦,٦٧٧	فرة التحرير
٨٧٤,٦٢٤	كلفة
٤,٣٩٦,٣٢٦	
١,٧٦٢,٨٦٦	بالإضافة إلى الكشوفية القديمة
٦,١٥٩,١٩٢	

وترجع هذه الكشوفية الجديدة إلى الظروف السياسية التى مرت بها مصر فى هذه الفترة، وواضح أن الذى أضيف هو رفع المظالم(٢) ، فردة مال التحرير(٣) والكلفة مرة أخرى ولذلك

١ - حسن عثمان ، تاريخ مصر فى العهد العثمانى ، ص ٢٦٧ .

٢ - رفع المظالم : وتقررت هذه الضريبة على يد محمد بك أبو الذهب لكى تحل محل المظالم الهمجية . وفى هذا الصدد ثمة ثلاث طبقات من القرى : الأولى وتدفع ٢١٠ بوطاقة ، والثانية وتدفع ١٥٠ بو طاقة والثالثة وتدفع ٨٠ . لكن تقرير هذه الضريبة لم يمنع المظالم الهمجية من أن تحدث كما كان الأمر من قبل (استيف ، النظام المالى والإدارى فى مصر العثمانية ، ص ٢٣٤) .

٣ - مال التحرير ، تقررت على يد إبراهيم بك لنفس الأغراض سالفة الذكر وأصبحت مثلها مجرد أعباء جديدة على الفلاح . وقد قسم إبراهيم بك شأنه فى ذلك شأن محمد بك القرى إلى ثلاث طبقات الأولى وتدفع ١٥٠ بوطاقة ، والثانية وتدفع ١٠٠ بو طاقة ، والثالثة وتدفع ٥٠ بو طاقة (استيف ، المرجع السابق ، ص ٢٣٤) .

كان مال الجهات عبارة عن ضريبة كانت تتم جبايتها فى كل قرى الدائرة ويضع الملتزمون حصيلة هذه الضريبة التى يقع على عاتقها أكبر قدر من مصروفات " الإسلامية " تحت تصرف حكام الولايات ويقوم هؤلاء بسداد هذه المصروفات ويحتفظون بالباقى لحسابهم(١) .

وتجبى ضريبة خدمة العسكر لحساب الجوربجية ولصالح ضباط وجنود آخرين من بقية الفرق العسكرية وبخاصة من جنود أوجاق التفنكنيان والجوموليان والشراكسة المنتشرين فى العمل هناك مكونين للديوانات المحلية أو باعتبارهم مراقبين للبكوات أو الكشاف الحكام (٢).

وعندما لاحظ محمد بك أبو الذهب أن هذه الضريبة قد زادت بشكل كبير ، فأمر بإعادتها إلى القدر الذى حدده لها السلطان سليمان .

وتمثل الكلفة عدة عادات عينية ونقدية خصصتها اللوائح القديمة للحكام وأفراد بيوتهم . وقد تحولت هذه الرسوم إلى إعانات مالية على الملتزمين يقوموا بدفعها . وقد أضيفت إليها عادة تعرف باسم حوالة الحوالات ، وهو تعبير عربى يعنى التعويض الذى يدفع لحملة الرسائل، الذين يرسلون على وجه السرعة إلى القرى ، لكى يخطروا الممولين بالمبلغ الذى ينبغى عليهم أن يدفعوه وكانت حوالة الحوالات تضاف إلى الكلفة فى كل ولايات مصر ، فيما عدا ولايتى الغربية والمنوفية (٣).

وقبل وقت طويل منذ عهد محمد بك كان حكام الإقليم قد منحوا أنفسهم بشكل استبدادى حق زيادة الكشوفية ، لكن الملتزمين فى عهده ، وقد كانوا فى حالة لا تسمح لهم بتحمل هذه الابتزازات ، التى لا يقف تزايدها عند حد ، قد أشعروه بأن من الضرورى وضع حد لهذه الابتزازات وأدرك محمد بك أنه إذا كان من المناسب أن تزيد هذه الرسوم أو العادات من جهة فإن من الظلم الصارخ من جهة أخرى أن يترك تقدير ذلك لرأى الحكام ، وحين أصدر قراره بإلغاء كل ما كان هؤلاء الحكام يفرضونه ، زيادة عن الكشوفية القديمة ، إلا أنه منحهم حق تحصيل عادة جديدة سميت باسم عادة رفع المظالم (٤).

---

١ - استيف ، النظام المالى والإدارى فى مصر العثمانية ، ص ٦٦ ، ٦٧ ، والمصروفات الإسلامية فى رسم يحصل لصالح محمل الحج .

٢ - استيف ، المرجع السابق ، ص ٦٧ وما بعدها .

٣ - استيف ، المرجع السابق ، ص ٦٩ .

٤ - نفسه ، ص ٦٩ .

وقد أراد القبطان حسن باشا ، الذى حاول أن يعيد النظام إلى مصر بعد الاضطرابات التى أعقبت موت محمد بك ، أن يقلص الضرائب لكى تعود إلى نفس القدر الذى حددته لوائح سليمان ، لكن أفكاراً لاحقة قد أثنته عن ذلك ، فتبنى نفس الاعتبارات التى أدت إلى نشأة عادة رفع المظالم ، واكتفى بأن يطلق عليها اسماً جديداً هو عادة حق البيانات (أى عادة ثمن الإقامة) (١).

وحين أدت الأحداث التى أعقبت رحيله إلى تثبيت سلطة البكوين مراد بك وإبراهيم بك ، فإن حكام الأقاليم ، قد بزوا أسلافهم فيما كانوا يقومون به من الابتزازات وعملية السلب ، بحيث اقتضى الأمر أن تتحول إلى بنود ضريبية جديدة ، فأضاف إبراهيم بك ، ومراد بك إلى الرسوم أو العادات القائمة فردة التحرير (٢).

ب - الالتزام :

عندما طبقت الدولة العثمانية نظام الالتزام فى مصر منذ عام ١٠٦٩ هـ / ١٦٥٨م وهو نظام لا يخضع لموظفين تابعين للحكومة ، وإنما يتكفل فيه من يشاء من الأمراء المماليك ورجال الأوجاقات العسكرية ومشايخ العرب وغيرهم بتحصيل الضرائب المقررة على أراض قرية أو أكثر أو أقل عن مدة معينة ، وذلك بناء على اتفاق بين هذا الشخص - الذى أصبح رسمياً يحمل لقب ملتزم - وبين الروزنامة نيابة عن الحكومة (٣).

وكانت حصص الالتزام تمنح للملتزمين فى الفترة الأولى من تطبيق هذا النظام فى مصر لمدة سنة أو عدة سنوات ينص عليها التقسيط ، الذى يتم بين الملتزم والروزنامة ولكن بعد مرور فترة من الزمن وخاصة فى القرن الثامن عشر أصبح حق التوريث هو الشائع فى الالتزامات ، ولم تعد حصة الالتزام تخرج من حوزة الملتزم ، أو ورثته أو أتباعه إلا فى حالات معينة ، مثل انقراض ذرية الملتزم أو أتباعه ، أو انحلال حصة الالتزام عنه لعدم سداد ما عليها من أموال أميرية أو فى حالة مصادرة حصص الالتزامات ، كما حدث لبعض الأمراء المماليك فى فترات الاضطراب السياسى فى القرن الثامن عشر ، وكذلك فى عهد الحملة الفرنسية ، حيث أمرت الإدارة الفرنسية بمصادرة حصص الأمراء المماليك (٤).

---

١ - استيف : المرجع السابق ، ص ٦٩ .

٢ - نفسه ، ص ٧٠ .

٣ - عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم ، الريف المصرى فى القرن الثامن عشر ، ص ٧٤ .

٤ - نفسه ، ص ٧٥ .

ولذلك فقد تنازل البعض عن حصة التزامه(١) ومثال ذلك تنازل ملتزم ناحية سلكا(٢) عن تحصيل التزامه عن مدة عام كامل قبل الأهالى ، والمقيدة بسجلات الشاهد ، ويرجع سبب ذلك لعدم قيامهم بالزراعة فى السنة المذكورة ، رغم تعهدهم عن طريق مشايخهم من العرب بقيامهم بالزراعة بعد ذلك(٣) كما تنازل البعض عن نصف حصة التزامه مع تعهده بتوريد محاصيل أرضه من الأرز والسمسم(٤) ودفع الحلوان(٥) نظير ذلك ، وقد لوحظ أنه بعد أن تم التنازل قام نفس المتنازل باستئجارها مرة أخرى لزراعتها بعد أن حدد الإيجار السنوى لها مع إعفائه من دفع حق الطريق ، ورسوم الكشوفية ، ولم تكن هذه الحالة الأولى أو الفريدة بل كانت هناك حالات أخرى(٦) .

وكان ملتزم البجالات(٧) قد فرض على الأهالى توريد المواشى له ، التى كانت تسلم أولاً للكاشف الذى يقوم بتسليمها إلى الملتزم عن طريق مندوبين من الأوجاقات العثمانية(٨) .

---

١ – محكمة الدقهلية ، رقم ٥ ، مادة ٣٦ ، ص ١٦ ، بتاريخ غاية جمادى الآخر عام ١٠٨١هـ / ١٦٧٠م .

٢ – سلكا : هى من القرى القديمة وردت فى المشترك لياقوت بكورة المرتاحية وفى قوانين ابن مماتى وتحفة الإرشاد من أعمال المرتاحية وفى التحفة سلكا ومنيتها من أعمال الدقهلية (محمد رمزى ، القاموس الجغرافى للبلاد المصرية ، القسم الثانى ، الجزء الأول ص ٢٢٠) .

٣ – سجل الدقهلية ، رقم ٦ ، مادة ١٥٧ ، ص ٦٠ بتاريخ ١٧ ربيع الأول عام ١٠٨٩ هـ / ١١٧٨م .

٤ – نفسه ، رقم ٦ ، مادة ١٨٤ ، ص ٦٩ ، بتاريخ غاية ربيع الآخر عام ١٠٨٩ هـ / ١٦٧٨م .

٥ – حلوان ، ضريبة كان يدفعها الملتزم الجديد للباشا ، وديوان الروزنامة ، نظير التصديق على نقل الالتزام إليه ، وكانت فى بادئ الأمر تقدر بمقدار سنة من الأموال الأميرية المقررة على الحصة ، ثم أصبحت تقدر بمقدار ثلاث سنوات من فائض الحصة الذى أصبح يفوق مقدار المال الميرى ، (انظر يوسف النحاس ، الفلاح حالته الاقتصادية والاجتماعية ، ص ١٤).

٦ – سجل الدقهلية ، رقم ١١ ، مادة بدون ، ص ٣٠ ، بتاريخ ١٥ جمادى الأولى عام ١١٠٢هـ/ ١٦٩١م .

٧ – البجالات : هى من القرى القديمة وردت فى التحفة باسم البجالات الكبرى والصغرى من أعمال الدقهلية والمرتاحية وفى قوانين الدواوين البجالات من الأعمال المذكورة فى تاريخ ١٢٢٨هـ / ١٨١٣م (محمد رمزى ، المرجع السابق ، ص ٢٢٩) .

٨ – سجل الدقهلية رقم ١ ، ص ١٧٥ ، مادة ٤١٩ ، بتاريخ ١٥ جمادى الآخرة عام ١٠٥٦هـ / ١٦٤٦م .

وقد تنازل البعض عن التزامه فى ناحيتى تلبانه[١] والمخزن[٢] وحدد ميعاد التنازل والذى يكون عادة ابتداء من السنة الزراعية بعد دفع الطلوان المطلوب[٣] ثم قام بعد ذلك المتنازل باستئجارها لمدة ثلاث سنوات مع إعفائه من مال الديوان العالى ورسوم الكشوفية ، وقد لوحظ هنا أن الإيجار يدفع بعد نهاية مولد السيد البدوى[٤] ومن الواضح أن التنازل تم على أساس عدم دفع الرسوم المقررة خلال هذه الفترة ، التى كثرت وأرهقت الأهالى والملتزمين معًا .

وشملت الإسقاطات العديد من الفئات ، فقد تنازل أحد الكشاف عن التزامه فى جزيرة القباب[٥] لأحد الأمراء الجوربجية ، وفى مثل هذه الحالة يصدر والى مصر فرمان إلى حاكم الولاية يخبره بذلك[٦] وقد شمل ذلك أيضًا الإيجار حيث قام أحد الملتزمين بتأجير قطعة من أرضه فى دائرة التزامه لمدة عام بعد دفع حلوانه[٧] كما يوكل البعض أحيانًا فى التصرف

---

١ - تلبانة : هى من القرى القديمة اسمها الأصلى تلبانة عدى وردت به فى المشترك لياقوت وفى ابن مماتى وفى تحفة الإرشاد من أعمال المرتاحية وفى سنة ١٢٢٨هـ / ١٨١٣م . وردت مختصرة باسمها الحالى (محمد رمزى ، المرجع السابق ، ص ٢١٨) .

٢ - المخزن : هى من القرى القديمة وردت فى التحفة مع البقلية من أعمال الدقهلية والمرتاحية وفى تاريع عام ١٢٢٨هـ / ١٨١٣م ، فصلت بزمام خاص بها من ناحية الدقهلية فأصبحت ناحية قائمة بذاتها . (محمد رمزى ، المرجع السابق ، ص ١٨٥؛ سجل الدقهلية ، رقم ١، ص ١٧٥ ، مادة ٤١٩ ، بتاريخ ١٥ جمادى الآخرة عام ١٠٥٦ هـ / ١٦٤٦م) .

٣ - سجل الدقهلية ، رقم ٦ ، مادة ١٩٦ ، ص ٧٤ ، بتاريخ ١٠ جمادى الأول عام ١٠٨٩ هـ / ١٦٧٨م .

٤ - سجل الدقهلية ، مادة ١٩٧ ، ص ٧٤ ، بتاريخ مستهل جمادى الآخرة عام ١٠٨٩هـ / ١٦٧٨م .

٥ - جزيرة القباب : هى من القرى القديمة وردت فى قوانين ابن مماتى وفى تحفة الإرشاد باسم جزيرة محله دمنسا من أعمال الدقهلية وفى الانتصار جزيرة القبابا وتعرف بمحلة دبيا وصوابه محلة دمنسا ، وفى التحفة جزيرة القباب من أعمال الدقهلية والمرتاحية وفى تاريع عام ١٢٢٨ هـ / ١٨٣م ، جزيرة القباب الحالى (محمد رمزى ، القاموس الجغرافى ، جـ١ ، ص ٢٣٣) .

٦ - سجل المنصورة ، رقم ١١ ، عين ١٣٨ ، مخزن ٤٦ ، ص ١١٣ ، بتاريخ ١٤ محرم عام ١١٥٨ هـ / ١٧٤٥م .

٧ - نفسه ، رقم ٣ ، ص بدون ، بتاريخ ١٤ محرم عام ١١٥٦ هـ / ١٧٤٥م.

والالتزام والتقسيط لجميع حصة التزامه فى المنصورة(١) أو المناطق الأخرى ، وأحيانًا تحدث مشاكل بين الملتزمين بعضهم البعض بخصوص حدود الأرض وغير ذلك(٢).

جـ - الحرف والصناعات :

كما وجدت بعض الحرف فى الولاية مثل القبانية(٣) والقهوجية(٤) والطباخين(٥) والفرائين(٦) والبيطرية(٧) والنحاسين(٨) والجلفطة(٩) والجلادين(١٠) والعقادين(١١)

---

١ - سجل إسقاطات القرى رقم ١٥ ، ص ٩٩ ، بتاريخ غاية جمادى الآخرة عام ١١٨٢ هـ / ١٧٦٨م .

٢ - سجلات المنصورة أرقام ٢٩ ، ٣٠ ، ٣١ ، صفحات ٣٠ ، ١٥٠ ، ٣ ، تواريخ ١٨ ربيع الأول عام ١١٨١هـ / ١٧٦٧م ، ٢٦ رمضان عام ١٢٠١هـ / ١٧٨٧م ، ٨ ربيع الأخر عام ١٢٠٤ هـ / ١٧٩٠م .

3 - Gabrial Baer, Egyptian Guilds in Modern times, p. 9 .

٤ - محكمة الدقهلية ، رقم ١ ، مادة ٧٦٧ ، ص ٢٢٩ ، بتاريخ ١٠٥٩ هـ / ١٦٤٩م .

٥ - نفسه ، رقم ٥ ، مادة ٤٧ ، ص ١٧ ، بتاريخ ١٧ الآخر عام ١٠٧٤ هـ / ١٦٦٣ م ؛ والطباخ هو المشتغل بصناعة الطعام (حسن الباشا ، الفنون الإسلامية ، جـ٢ ، ص ٧٣٤) .

٦ - نفسه ، رقم ٦ ، مادة ٢١٩ ، ص ٨٤ ، بتاريخ غرة جمادى الأولى عام ١٠٨٩ هـ / ١٦٨٧م ، والفراء هو تاجر الفراء . (حسن الباشا ، الفنون الإسلامية ، جـ٢ ، ص ٨٠٣) .

٧ - نفسه ، مادة ٢٢٠ ، ص ٨٤ ، بتاريخ ٤ جمادى الأولى عام ١٠٨٩ هـ / ١٦٨٧م ؛ (حسن الباشا ، الفنون الإسلامية ، جـ١ ، ص ٣٢٥) .

٨ - نفسه ، مادة ٢٢٣ ، ص ٨٥ ، بتاريخ ٤ جمادى الأولى عام ١٠٨٩ هـ / ١٦٨٧م ؛ النحاس ، هو صانع الأدوات النحاسية ، وكان يقال له أيضًا الصفار . ويتصل بصناعة النحاس صناعة أخرى أكثر تخصصًا مثل التكفيف والنقش والضرب . (انظر ، حسن الباشا ، الفنون الإسلامية ، جـ٣ ، ص ١٢٧٥) .

٩ - سجل رقم ١ ، مادة ٢٢٣ ، ص ٨٥ ، بتاريخ ٤ جمادى الأولى عام ١٠٨٩ هـ / ١٦٨٧م .

١٠ - نفسه ، مادة ٢٢٨ ، ص ٩٠ ، بتاريخ ٦ رجب عام ١٠٨٩ هـ / ١٦٨٧م .

١١ - نفسه ، مادة ٢٥٠ ، ص ٩٦ ، بتاريخ ١٩ جمادى الأولى عام ١٠٨٩ هـ / ١٦٨٧م .

والعطـارين(١) والخـضـرية(٢) والطحـانين(٣) والحـلاقين والجـراحين(٤) والسـقـائين(٥) والإسكافيين(٦) وحياكى الطواقى(٧) والسراجين(٨) والمعصرانيين

---

١ - سجل رقم ٢٥٠ ، مادة ٢٧١ ، ص ١٠٣ ، بتاريخ ١٦٤ ، رجب عام ١٠٨٩ هـ / ١٦٨٧م ، والعطار : هو تاجر العطور أو الأطياب الزكية الرائحة وصانعها أو مستخرجها ، وكانت العطارة من الصناعات المهمة نظراً لاستخدام العطور فى الطقوس الدينية ، وفى الزينة وفى معالجة البشرة (حسن الباشا ، الفنون الإسلامية والوظائف ، جـ٢ ، ص ٧٨٥) .

٢ - نفسه ، مادة ٢٧٤ ، ص ١٠٤ ، بتاريخ ٢٠ رجب عام ١٠٨٩ هـ / ١٦٨٧م ؛ والخضرية: هنا جمع ، خضرى ، وخضرى نسبة إلى خضر ، وهو بائع الخضر أى بائع البقول الخضراء وأشباهها . وقد جرت العادة فى المدن الكبرى أن يتجمع أهل المهنة الواحدة فى سوق واحدة (حسن الباشا ، الفنون الإسلامية ، جـ١ ، ص ٤٧٤) .

٣ - محكمة المنصورة ، رقم ١ ، ص ٤٢ ، بتاريخ ٦ شوال عام ١١٢٠ هـ / ١٧٠٨م : الطحان : هو الذى يقوم بطحن الغلال ويقال له أيضاً الدقاق (انظر ، حسن الباشا ، الفنون الإسلامية ، جـ٢ ، القاهرة ١٩٦٦ ، ص ٧٤٢) .

٤ - محكمة المنصورة رقم ١ ، ص ٤٢ ، بتاريخ ٣ ذى القعدة عام ١١٥٥ هـ / ١٧٢٩م

٥ - نفسه رقم ٣ ، ص ٢٨ ، بتاريخ غرة صفر عام ١١٥٦ هـ / ١٧٤٣م .

٦ - نفسه ، ص ٣٩ ، بتاريخ ١٥ صفر عام ١١٥٦ هـ / ١٧٤٣ م : إسكافى : هو صانع النعال أو الأحذية ويقال له أيضاً الإسكاف والجمع أسكافة . وكان الأساكفة يربون الماشية لاستخدام جلدها فى صنع النعال وأنه قد فرض على هذه الماشية فى بعض الأوقات مكوس أو ضرائب ثم ألغيت بعد ذلك (انظر ، حسن الباشا ، الفنون الإسلامية ، جـ١ ، ص ٨٧) .

٧ - نفسه ، ص ١٥٥ ، بتاريخ ٢٧ ، محرم عام ١١٥٧ هـ / ١٧٤٤م .

٨ - سجل رقم ٣ ، ص ١٠٣ ، بتاريخ ٣ محرم عام ١١٥٨ هـ / ١٧٤٥م . : السراج : هو متخذ السراج أو صانعه والحرفة السراجة . وكان يوجد أسواق أو أماكن خاصة بالسراجين فى المدن الإسلامية المختلفة ، وكان سوق اللجميين بالقاهرة يوجد به هذه الصناعة . ومما تجدر الإشارة إليه أن السراج كان يطلق أحياناً على النقاش ببوية الأخشاب . (انظر ، حسن الباشا ، الفنون الإسلامية ، جـ٢ ، ص ٥١٠) . وكانت معاصر الزيت توجد بجوار أبواب المدينة ، وذلك لتسهيل وصول المادة الأولية اللازمة ولتجنب النقل من داخل المدينة وما يحدثه من بعثرة للزيت على الأرض . وجميع معاصر الزيت فى القاهرة تقع على الطرف الغربى للمدينة بالقرب من باب البحر وباب الحديد والأزبكية وباب اللوق . وبركة السقائين وقناطر السباعين (انظر ، أندريه ريمون ، المدن العربية الكبرى فى العصر العثمانى، ص ١٤٤).

والجواهرتية(١) والصباغين(٢) والدلالين(٣) والنجارين(٤) والخراطين(٥) والمغسلة(٦) وغيرهم من الحرف الأخرى .

وكان شيخ الحرفة ينتخب بحرية تامة من كل أعضاء الحرفة(٧) وهناك بعض الحرف يعين شيخها عن طريق القاهرة ، ويظل تابعًا لها رأسًا ، مثل حرفة صيادى السمك ، فقد كانت هذه الحرفة مركزية ، ومن هنا نجد شيخ هذه الحرفة يعين شيخ الحرفة بالمنصورة وعليه فى نظير ذلك أن يدفع ستة أرادب أرز تدفع على مرتين فى السنة(٨) .

---

١ – نفسه ، رقم ٤ ، ص ١١٤ ، بتاريخ ٢٤ شعبان عام ١١٥٩ هـ / ١٧٤٦م . ؛ جواهرى : والجواهرى هو صانع الجوهر والمزخرف بالجوهر وبالمناى . والجوهر لفظ معرب والواحدة جوهرة . (انظر ، حسن الباشا ، الفنون الإسلامية ، جـ١ ، ص ٣٧٧ ، ٣٧٨) .

٢ – نفسه ، رقم ٧ ، ص ٦٧ ، بتاريخ ١٢ جمادى الأولى عام ١١٦٣ هـ / ١٧٥٠م. ؛ صباغ : هو الذى يصبغ أو يلون الثياب أو القماش . ولقد حذر السبكى الصباغ من أن لا يصبغ بمحرم مثل الدماء ، وذكر أنه كثر الصبغ فى عصره . هذا وأطلق اسم الصباغين على الأحياء التى اعتاد الصباغون أن يتجمعوا فيها (انظر ، حسن الباشا ، الفنون الإسلامية ، جـ٢ ، ص ٧٠٣ ، ٧٠٤) .

٣ – نفسه ، رقم ١٤ ، ص ٥٩ ، بتاريخ ٢٦ ربيع الأول عام ١١٧٦ هـ / ١٧٦٢ هـ : النجار : هو صانع الأثاث وغيرها من المنتجات الخشبية . والنجار من الصناعات القديمة ، ويقال أن نوحًا عليه السلام كان نجارًا . وهى من الصناعات التى تحتاج إلى أصل كبير من الهندسة ، ويقال أن أئمة الهندسة من اليونانيين القدماء كانوا أئمة فى النجارة مثل أوقليدس . وقد زاول هذه الصناعة كثير من أشراف العرب مثل عتبة بن أبى وقاص . وتتفرع النجارة إلى عدد من المتخصصين مثل المطعم والمرصع وصانع الزرنشات والصدفجى والخراط ، والنجارين فى مصر تفوقوا فى دقة الناعة وتنوع التقاسيم والزخرفة (انظر ، حسن الباشا ، الفنون الإسلامية ، جـ٣ ، ص ١٢٦٦) .

٤ – الخراط : يطلق اسم الخراط على محترف الخراطة وهو الذى يشكل الخشب وينحته بواسطة الخرط أو الحز والحفر بآلة مسننة . (انظر ، حسن الباشا ، الفنون الإسلامية ، جـ١ ، ص ٤٦٨ ، ٤٦٩ ؛ أندريه ريمون ، القاهرة ، تاريخ حاضرة ، ص ٢٢٥) .

٥ – نفسه ، رقم ٢٢ ، بتاريخ ١٧ شعبان عام ١١٩٢ هـ / ١٧٧٨م .

٦ – نفسه ، رقم ٢٨ ، ص ٥١ ، بتاريخ غرة محرم عام ١٢٠١ هـ / ١٧٨٦ م .

٧ – نفسه ، رقم ٣٠ ، ص ١٢٤ ، بتاريخ ١٠ شعبان عام ١٢٠٣ هـ / ١٧٨٩ م .

٨ – محكمة الدقهلية ، رقم ١ ، مادة ٧٦٧ ، ص ٢٩٩ ، عام ١٠٥٩ هـ / ١٦٤٩ م .

والشيء الملفت للنظر أن بعض الحرف لها شيخان في وقت واحد كحرفة الصباغين والدلالين(١)، وتحدد اختصاصات كل منهما بالتحديد(٢) وأحيانًا ثلاثة في وقت واحد كالسقائين(٣) ويرجع ذلك لأهمية هذه الطائفة خلال هذه الفترة ، حيث أنها استطاعت أن تلعب دورًا أساسيًا في عملية الصراع بين البيوتات المملوكية ، وفي الوقت الذي كانت فيه هذه الطائفة لها ثلاث مشايخ نجد أن لبعض الطوائف شيخ واحد فقط مثل طائفة الحلاقين والجراحين(٤) والسراجين والمعصرانيين(٥) .

كما ضمت بعض الحرف المسلمين وأهل الذمة مثل الخياطين(٦) كما ضمت حرفة المغسلة الرجال والنساء(٧) وكانت وراثية في بعض الأسر(٨) .

أما اختصاصات شيخ الحرفة فهي تحديد الأسعار التي تنتجها حرفته(٩) والعمل على تحسين جودتها(١٠) والنظر في مصالح أعضاء حرفته ومنع الظلم عنهم(١١) وإعطاء الحوافز

---

١ – محكمة المنصورة ، رقم ٧ ، ص بدون ، بتاريخ ٥ ذي الحجة عام ١١٦٣ هـ / ١٧٥٩م.

٢ – نفسه ، رقم ١٤ ، ص ٩٥ ، بتاريخ ربيع الأول عام ١١٧٦ هـ / ١٧٦٢ م .

٣ – سجل محكمة المنصورة ، عين ١٣٨ ، مخزن ٤٦ ، ص بدون تاريخ ، ٥ ذي الحجة عام ١١٦٣ هـ / ١٧٥٠م .

٤ – نفسه ، رقم ١٤ ، ص ٩٥ ، بتاريخ ٢٦ ربيع الأول عام ١١٧٦ هـ / ١٧٦٢م .

٥ – نفسه ، رقم ٨ ، ص ٢٥ ، بتاريخ ٢ محرم عام ١١٧٦ هـ / ١٧٦٢ م .

٦ – نفسه ، رقم ٢ ، ص ٩١ – ٩٢ ، بتاريخ ٢ ذي القعدة عام ١١٥٥ هـ / ١٧٢٤م .

٧ – نفسه رقم ٣ ، ص ١٠٣ ، بتاريخ ٣ محرم عام ١١٥٨ هـ / ١٧٤٥ م .

٨ – نفسه ، رقم ٢٨ ، ص ٥١ ، بتاريخ غرة محرم عام ١١٧٦ هـ / ١٧٨٩م .

٩ – نفسه ، رقم ٣٠ ، ص ١٢٤ ، بتاريخ ١٠ شعبان عام ١٢٠٣ هـ / ١٧٨٩م .

١٠ – نفسه رقم ١ ، ص ١٨ ، بتاريخ ٩ شعبان ١١١٩ هـ / ١٧٠٧ م .

١١ – نفسه ، ص ١٣٤ ، بتاريخ ٦ ذي القعدة عام ١١٢٧ هـ / ١٧١٥ م .

لمن يحسن أداء مهمته ، ومعاقبة المهمل(١) ، وتوزع الضرائب على أعضاء الحرفة (٢). وكان أحيانًا يبالغ فى ذلك ، فيطالب الأعضاء بعزله وتستجيب السلطات المختصة لذلك ، لإخلاله بواجبات الوظيفة(٣) وأحيانًا يكون خلو المنصب بسبب وفاته(٤) والشروط التى يجب توافرها فيه هى الاستقامة والنزاهة(٥) والعفة والطهارة والأمانة(٦) .

تلك هى بعض الحرف التى كانت موجودة فى المنصورة خلال هذه الفترة وهى وإن كانت قوية ، إلا أن هناك سببًا مهمًا أدى إلى انحلالها ألا وهو أن الأوجاقات العثمانية كانت قد تسربت إلى تلك الحرف بل واحتكرتها ، ففى عام ١١٢١ هـ / ١٧٠٩م ، حاولت السلطات منع أى ارتباط بين الطوائف وهذه الفرق العسكرية ، ولكن ردًا على ذلك فإن شيوخ الطوائف زعموا أن معظم أعضاء الطوائف إما من الجنود وإما من أبنائهم . فأهمل النظام وتخلت السلطات عنه ومن الواضح أن التسرب قد زاد مداه فى ذلك الحين . وفى خلال القرن الثامن عشر اتخذت سيطرة الجند على الطوائف أشكالاً جديدة وكثير من هؤلاء الجند قد تعلموا واتقنوا حرفة من الحرف وفرضوا سيطرتهم على رجال الحرف وميزوا حانوته وأرغموه على أن يكون شريكًا ، وأن يدفع لهم جانبًا من أرباحه (٧).

ولذلك فقد عمل بعض جند السباهية فى حرفة استخراج الزيوت وشاركهم بعض العسكر من أوجاق العزبان ، الذين دخلوا ميدان الزراعة ، وأيضًا الأوده باشا الذين امتلكوا العصارات وأداروها بأنفسهم(٨) . كما سيطر أوجاق مستحفظان على حرفة الصباغة ،

---

١ – نفسه ، رقم ٣ ، ص ١٠٣ ، بتاريخ ٣ محرم عام ١١٥٨ هـ / ١٧٥٤م .

٢ – نفسه ، رقم ٢ ، ص ٩١ – ٩٢ ، بتاريخ ٣ ذى القعدة عام ١١٥٥ هـ / ١٧٤٢م . ؛ للمزيد من اختصاصات شيخ الحرفة (صلاح هريدى ، الحرف والصناعات فى عهد محمد على ، ص ١٥٧ وما بعدها) .

٣ – سجل محكمة المنصورة ، رقم ١٣ ، ص ٥ ، بتاريخ ١٧ جمادى الثانى عام ١١٧٤ هـ / ١٧٦٠م .

٤ – نفسه ، رقم ٣ ، ص ٧٥ ، بتاريخ ١٥ شعبان عام ١١٥٧ هـ / ١٧٤٤ م .

٥ – نفسه ، رقم ٣ ، ص ١٠٣ ، بتاريخ ٣ محرم عام ١١٥٨ هـ / ١٧٤٥ م .

٦ – نفسه ، رقم ٧ ، ص ٩٠ ، بتاريخ ١١ رجب عام ١١٦٣ هـ / ١٧٥٠م ، رقم ١٥ ص ٩٣ ، بتاريخ جمادى الأولى عام ١١٧٧ هـ / ١٧٦٣ م .

7 - Gabrial Baer, Egyptian Guilds in Modern Times, p. 12 .

٨ – عراقى يوسف محمد ، الوجود العثمانى المملوكى فى مصر ، ص ٢٤٠ .

وتعسفوا فى فرض الضرائب عليهم ولما اشتكى أعضاء الحرفة إلى أوده باشه مستحفظان ، بحثت شكواهم ، وألزم أفراد أوجاقة بعدم فرض ضرائب عليهم (١).

وأجرت السلطات المختصة الانتخابات واختير شيخًا منهم(٢) وسيطر سردار عزبان على حرفة الدلالين ، ووضح ذلك من انضمام أفراد الأوجاق إليها(٣) كما سيطر أوجاق الجراكسة على حرفة القبانية ، وسمح لهم بفتح محلات خاصة بهم(٤) وشمل ذلك أيضًا سيطرة أوجاق عزبان ، حيث سيطر على حرفة الإساكفة(٥) .

كما خضعت بعض الحرف للتزم الخردة(٦) مثل القرداتية والحدادين وسمسرة السختيان والدلالين ، والكحالين والحكماء والمتسولين والإسكافية والدباية والقباقبية ، وسوق خفاف النساء والحياكين والسمكرية والطبالين والأرجوزات ، والجلبية والغجر ، والحمالين بالقفص ، ويقوم الملتزم بتحصيل الرسوم المقررة عليهم لحساب الميرى ، وكان يعاونه اثنين من المساعدين، ويحذر دائمًا من التهاون فى جمع هذه الأموال (٧).

ويشرف المعمارجي باشى(٨) على جميع الحرف الخاصة بالبناء ، مثل البنائيين وبائعى الجير والنجارين والقفاصين ، وقد سيطر أوجاق عزبان على هذه الحرف عام ١٠٧٦ هـ / ١٦٦٥م . وفرض الكثير من الضرائب والمغارم عليهم ، وتقدموا بشكواهم إلى المسئولين بالمدينة ، وطالبوا بعودتهم لتبعية المعمارجي باشى ، واستجابت السلطات لطلبه(٩) .

---

١ – محكمة المنصورة ، رقم ٤ ، ص ١١٧ ، بتاريخ ٢٤ شعبان عام ١١٥٩ هـ / ١٧٤٦م .

٢ – نفسه ، رقم ٢٢ ، ص ١٠٩ ، بتاريخ ١٧ شعبان عام ١١٩٢ هـ / ١٧٧٨م .

٣ – نفسه ، رقم ١٤ ، ص ٩٥ ، بتاريخ ٢٦ ربيع الأول عام ١١٧٦ هـ / ١٧٦٢م .

٤ – نفسه ، رقم ٢٥ ، ص ١٢٨ ، بتاريخ ١٠ ربيع الآخر ، عام ١١٩٧ هـ / ١٧٨٣م.

٥ – نفسه ، رقم ٢٨ ، ص ٥١ ، بتاريخ غرة محرم عام ١٢٢١ هـ / ١٧٨٧ م .

٦ – قلم الخردة : والخردة رسوم مفروضة على الملاهى والنساء العوالم والحواة ومن يماثلهم . وقد تعددت هذه الرسوم فى السنين القريبة من الاحتلال الفرنسى بدرجة جعلت من المستحيل على ولاة الأمور الفرنسيين تحديدها (انظر محمد غربال ، المرجع السابق ، ص ٢٢) .

٧ – محكمة الدقهلية ، رقم ١ ، مادة ١٠١ ، ص ٤٧ ، بتاريخ ١٠ شعبان عام ١٠٥٤ هـ / ١٦٤٤ .

٨ – المعمار ، يقصد بأغات المعمار ، بمعنى أمر ، بك ، سيد ، ضابط ، الممتازين الخدام والاتباع . (انظر ليلى عبد اللطيف ، المرجع السابق ، ص ٤٢٨) .

٩ – نفسه ، رقم ٤ ، مادة ٢٦١ ، ص بدون ، بتاريخ ١٧ صفر عام ١٠٧٦ هـ / ١٦٦٥م .

أما الصناعات فقد وجدت بعضها بالمنصورة وهى تعتمد فى المقام الأول على الخامات المحلية ، مثل صناعة الأقمشة الصوفية في سمنود وهى من إنتاج إقليم الشرقية والغربية ، حيث كانت صباغتها باللونين البني والأزرق[١] كما صنعت أيضًا قلوع المراكب والمنتجات الكتانية[٢] كذلك يصنع ملح النشادر حيث كانت تنتج مائة قنطارًا من هذا الملح ويعمل بها ثلاثون عاملاً بشكل دائم ، ويحصلون على أجورهم بواقع (٢,٥ بوطاقة) فى الشهر كما يتناولون طعامهم على حساب صاحب العمل ، وتشتعل النار فى أفران التحويلة بواسطة أقراص مصنوعة من روث البهائم ، ويتسع الفرن الواحد لعشرين أو اثنين وعشرة كرة ، ولا يوجد بالمنصورة سوى مصنع واحد لملح النشادر [٣].

وكانت السلطات الحاكمة تهتم بهذا المصنع ، وتعيين له دائمًا المشرفين عليه من ذوى الخبرة .

د - التجارة :

وقد وجدت تجارة الشمع والعسل ، حيث تاجر فيها الشوام والذميين بمصر[٤] وكذلك الأرز وقد شارك فى تجارته بعض الأمراء المماليك[٥] .

وتجارة الأقمشة الهندية والجوخ والأحرمة والطرابيش التى ساهم فيها بعض المغاربة المنضمين لأوجاق مستحفظان[٦] وتجارة الدخان التى تاجر فيها الشوام[٧] والنطرون[٨] والبن

1- Shaw, Ottoman Egypt in the Age of the french Revolution, p. 131 .

٢ - ب . س . جيرار ، الحياة الاقتصادية فى مصر فى القرن الثامن عشر ، ص ٢٠٦ .

٣ - نفسه ، ص ٢٢٩ .

٤ - محكمة الدقهلية ، رقم ١ ، مادة ٢ ، ص ١٣ ، بتاريخ ١٩ شعبان عام ١٠٤٥ هـ / ١٦٣٥ م .

٥ - نفسه ، رقم ١ ، مادة ٣٥٣ ، ص ١٤٨ ، بتاريخ ١٧ ربيع الآخر عام ١٠٥٦ هـ / ١٦٣٦م .

٦ - سجل الدقهلية ، رقم ١ ، مادة ٢٦١ ، ص ١١٠ ، بتاريخ ختام جمادى الآخرة عام ١٠٥٦ هـ / ١٦٣٦م.

٧ - نفسه ، رقم ٣ ، مادة ٣٠٣ ، ص ١٠١ ، بتاريخ غرة صفر عام ١٠٦٤ هـ / ١٦٥٣م .

٨ - نفسه ، رقم ١٣ ، مادة ١٥ ، ص ٧ ، بتاريخ ١ جمادى الأولى عام ١١٣٠ هـ/ ١٧١٧م .

والتوابل واحتل رجال أوجاق مستحفظان وعزبان مكانة مهمة فى هذه التجارة(١) والقطنيات والحرير وقد اشتغل بهذه التجارة بعض الدلالات(٢) والعسل والسكر والعجوة وقد اشتغل بهذه التجارة عدد من الجنود وبخاصة فى المناطق التى كانت تفتقر إلى زراعة السكر كالشرقية والدقهلية والمنوفية(٣) والفول الذى اشترك فيها بعض الأشراف(٤) والعبيد كما اشتغل بها بعض العراقيين والشوام(٥) والكسب وتاجر به بعض الشراكسة(٦) والكتان الذى يستخدم فى صناعة الحبال ، التى عملت بها بعض القبائل العربية حيث كانت تبيعها للسراجين ، كما كان لأوجاق مستحفظان نصيب كبير فى هذه التجارة(٧) .

أما المشاكل الناجمة عن طريقة التعامل فكانت بلا شك كثيرة ومتعددة مثل تعرض السلعة للسطو والسرقة أثناء التخزين ، وعندها يطالب صاحب السلعة بردها(٨) مثل تجارة الشمع أو العسل ، ودفع المشترى مبلغًا من المال وعند عدم قدرته على تسديد المبلغ ينتهى به الأمر إلى السجن ، كما حدث ذلك أيضًا فى تجارة الدخان(٩) حيث الاختلاف فى كمية البضاعة أو جودتها ، وانتهى مثل هذا الإشكال بالتسوية بين الطرفين(١٠) وكذلك فى تجارة العبيد والجوارى حين ادعى البائع أنه لم يستلم ثمن الجارية المباعة ، واتضح بعد ذلك أنه استلم

---

١ - نفسه ، رقم ٣ ، مادة ٣٨ ، ص ١٤ ، بتاريخ ٨ جمادى الأولى عام ١٠٩٩ هـ / ١٦٨٧م .

٢ - سجل محكمة المنصورة ، رقم ٣ ، عين ١٣٨ ، مخزن ٤٦ ، ص ١٥٢ ، بتاريخ ٢٧ جمادى الأولى عام ١١٥٨ هـ / ١٧٤٥ م .

٣ - نفسه ، رقم ٧ ، ص ٢٤ ، بتاريخ ٢٤ ربيع الأول عام ١١٦٣ هـ / ١٧٥٠م .

٤ - عراقى يوسف محمد ، الوجود العثمانى المملوكى فى مصر ، ص ٣٥٨ .

٥ - سجل المنصورة ، رقم ٨ ، ص ٥٨ ، بتاريخ ١٠ جمادى الأولى عاغم ١١٦٦هـ / ١٧٥٢م .

٦ - نفسه ، رقم ١٩ ، ص ٧١ ، بتاريخ ١٤ صفر عام ١١٨٦ هـ / ١٧٧٢ م .

٧ - نفسه ، رقم ٣٠ ، ص بدون رقم ، بتاريخ ١٩ رجب عام ١٢٠٣ هـ / ١٧٨٩ م .

٨ - سجل الدقهلية ، رقم ٢١ ، مادة ٢٢ ، ص ١٣ ، بتاريخ ١٩ شعبان عام ١٠٤٥ هـ / ١٦٣٥ م .

٩ - نفسه ، رقم ٣ ، مادة ٣٠٣ ، ص ١٠١ ، بتاريخ غرة صفر الخير عام ١٠٦٤ هـ / ١٦٥٣ م .

١٠ - سجل المنصورة ، رقم ٧ ، عين ١٣٨ ، مخزن ٤٦ ، ص ٢٤ ، بتاريخ ٢٤ ربيع الأول عام ١١٦٣ هـ / ١٧٥٠م.

المبلغ[١] وأيضاً بسبب الاختلاف في الكمية المباعة وثمنها مثل الكسب حيث يصر البائع على شيء والمشترى على شيء آخر ، وغير ذلك من المشاكل [٢] .

وتأخذ التجارة شكلاً آخر وهو مجال تكوين الشركات بغرض التجارة فقد تكونت شركة تجارية لإنتاج الفراريج وفي مثل هذه الحالة يذكر أسماء الشركاء ورأس المال المدفوع ونصيب كل منهم[٣] وقد كوّن أحد الأمراء المتفرقة شركة أيضاً في هذا المجال . وأنشأ الكثير من المعامل في جهات مختلفة[٤] وتأسست كذلك شركة لتجارة الأرز والشعير[٥] وشركة لتجارة القطن حيث ساهم فيها أحد العراقيين بثلث رأس المال[٦] .

ونجد أيضاً من المشاكل الناجمة الاختلافات التي تظهر بين الشركاء بعضهم بعضاً ، مثال ذلك رغبة أحد الشركاء الخروج من الشركة فيطالب بنصيبه ولكن ادعى الشريكان الآخران أنهما في أزمة مالية ، وانتهى الأمر بسجنهما[٧] ومطالبة أحد الشركاء أيضاً بنصيبه في رأس المال المدفوع ولكن الشركاء الآخرون طالبوه بتحمل نصيبه في الخسارة ووافق على ذلك[٨] .

الأسواق :

أما الأسواق فهي الأخرى تتعلق بالمجال التجارى ، والواقع أنها من أقدم أشكال النظم التجارية ، وهي ثلاثة أنواع ، أسواق محلية وموسمية وسنوية ومعظم أسواق الشرق الداخلية محلية ودائمة ، ولها أيام معينة في الأسبوع . وقد اتخذت صفة التخصص ببيع أنواع معينة ،

---

١ – نفسه ، رقم ٨ ، ص ٥٨ ، بتاريخ ١٠ جمادى الأول عام ١١٦٦ هـ / ١٧٥٢ م .

٢ – نفسه ، رقم ١٩ ، ص ٧١ ، بتاريخ ١٤ صفر الخير عام ١١٨٦ هـ / ١٧٧٢ م .

٣ – سجل الدقهلية ، رقم ١ ، مادة ٣٠ ، ص ١٦ ، بتاريخ ٧ رمضان عام ١٠٥٤ هـ / ١٦٣٥ م .

٤ – نفسه ، مادة ١٤٨ ، ص ٦٠ ، بتاريخ ١٤ شوال عام ١٠٥٥ هـ / ١٦٤٥ م .

٥ – سجل المنصورة ، رقم ١٩ ، عين ١٣٨ ، مخزن ٤٦ ، ص ٢٢ ، بتاريخ ٢٤ محرم عام ١١٨٧ هـ / ١٧٧٣م .

٦ – نفسه ، ص ١٤٠ ، بتاريخ ١٩ شوال عام ١١٩٢ هـ / ١٧٨٧ م .

٧ – نفسه ، رقم ١٩ ، ص ٢٤ ، بتاريخ ٢٤ محرم عام ١١٨٧ هـ / ١٧٧٣ م .

٨ – نفسه ، ص ١٤٠ ، بتاريخ ٢٤ محرم عام ١١٨٧ هـ / ١٧٧٣ م .

فهذا سوق البزازين ، وذاك سوق العطارين و سوق الفرائيين و سوق الحريريين و سوق العنبريين(١).

وأسواق المنصورة تتشابه تمامًا مع أسواق القاهرة فالموازين والمكاييل تخضع لمراقبة سلطة المحتسب وهو يتجول من حين لآخر خلال المدينة يتقدمه عامل يحمل قسطاطًا كبيرًا ويتبعه الجلادون والخدامين ، وهو يمر على الدكاكين والأسواق واحدًا وحدًا ، وأحيانًا يتفقد واحدًا هنا وواحدًا هناك فيفحص الميزان والأوزان والاكيال ، كما يستفهم عن أثمان المؤن من مأكولات وغيرها وكثيرًا ما يستوقف خادم أو غيره ، يقابله صدفة في الطريق حاملاً مأكولات قد اشتراها ، فيسأل عن ثمنها ووزنها ، فإذا تبين له أن البائع استعمل موازين أو مكاييل مغشوشة أو طفف الميزان أو زاد على سعر السوق ، أنزل به العقوبة فى الحال والعقوبة هى الضرب والجلد (٢).

ويقام بمدينة المنصورة سوق كل يوم خميس(٣) وكذلك مدينة سمنود كل يوم أربعاء تغص بالأقمشة الكتانية التى صنعت فى الدلتا وبشكل خاص فى المحلة الكبرى ، حيث يشترى تجار المدن المختلفة جزءًا من هذه الأقمشة يصدرونه إلى سوريا عن طريق دمياط ، كما يرسلون جزءًا منه كذلك إلى استانبول عن طريق ثغرى رشيد والإسكندرية(٤) ، كما كانت المنصورة مستودعًا للبضائع الأجنبية التى ترد إلى مصر عن طريق دمياط كالحديد والفحم ، وكذلك مستودعًا للبضائع التى تنقل للقاهرة ودمياط ورشيد كالزبد والجبن والكتان وزيت السمسم وهى جميعها من منتجات الدقهلية (٥).

وقد فضل التجار أن يبيعوا فيما بينهم فى سوق سمنود بدلاً من أسواق القاهرة هروبًا من الرسوم العالية التى تحصلها أسواق القاهرة(٦).

---

١ – نعيم زكي فهمي ، طرق التجارة الدولية ومحطاتها بين الشرق والغرب ، ص ٢٨١ ، ص ٢٨٢ .

٢ – إدوارد وليم لين ، المصريون المحدثون شمائلهم وعاداتهم ، ترجمة عدلى طاهر ، ص ١٣ – ١١٤ .

٣ – على مبارك ، الخطط التوفيقية ، جـ١٥ ، ص ٨٩ .

٤ – ب . س . جيرار ، الحياة الاقتصادية فى مصر فى القرن الثامن عشر ، ص ٢٠٦ .

٥ – المصدر السابق نفسه ، ص ٢٥٧ ؛ Shaw, Ottoman Egypt ... p, 132 , 134 .

٦ – عبد الرحمن الجبرتى ، عجائب الآثار فى التراجم والأخبار ، جـ٢ ، ص ١٩٠ .

ومن الأشياء الجديرة بالذكر تعرض أسواق الفلاحين لعمليات السلب والنهب من جانب أفراد الأوجاقات العسكرية وأيضًا كاشف الدقهلية وأتباعه [١]، كما وجدت أيضًا وكالات للقطن في المنصورة وسمنود التي كانت تحت إدارة أوجاق عزبان ، حيث كانت التزاماتها ٢,١٩٥,٠٠٠ بارة سنويًا ، ويحصل الملتزمون عن القطن الوارد من القاهرة ٩٠ بارة ، والوارد من سوريا ٣٦٠ بارة ووكالات لبيع الحيوانات وكانت لالتزام القلفاباشي[٢] نظير مبلغ ٢٢٠,٠٠٠ بارة سنويًا ، ويحصل في نظير ذلك ٢٣ بارة عن الثور ، ١٣٥ بارة عن كل جمل ، ١٢ بارة عن الحصان ، وعن كل الحيوانات الأخرى[٣] ووجدت القيساريات[٤] والمحلات التجارية[٥] .

---

١ – عبد الرحمن الجبرتي ، عجائب الآثار في التراجم والأخبار ، جـ٢ ، ص ١٩٠ .

٢ – القلفاباشي : ومفردها قلفة ، أو خليفة ومعناها وكيل أو مساعد ، واستخدم في ديوان الروزنامة للإشارة إلى أقدم الكتاب وأمهرهم . (ليلى عبد اللطيف ، الإدارة ، ص ٤٥٢) .

3 - Shaw , The Fianincial, ... p. 141 .

٤ – القيساريات : ومفردها قيسارية ، ويتفق معظم الباحثين على أن كلمة القيسارية تعني السوق المعمارية في المدينة الإسلامية وهي : بمعنى السوق الإمبراطوري أو القيصري ، التي تقيمها الدولة ، ويكون خاضعًا لإدارتها ، بخلاف الفندق الذي يقيمه الأفراد وتؤول ملكيته إليهم ، في حين يفسرها بعض الدارسين بأنها سوق التجار ، ويرى بعض الباحثين أنها اشتقاق من كلمة القصر العربية . والقيسارية مؤسسة تجارية متسعة النطاق ، تختلف نوعًا ما من مدينة إلى أخرى وتتكون في بعض الأحيان من فناء مركزي فسيح تحيط به أروقة مسقوفة تقام فيها الحوانيت ، والمصانع الصغيرة والمخازن ، ومنازل الغرباء من التجار على نمط الفندق أو الخان أو الوكالة ، وأحيانًا أخرى تتخذ شكل شارع مسقوف بقبوات من الآجر أو بمعروشات العنب أو بأسقف الخشب المقرمدة أو بترك مكشوفًا وتتوزع على جانبيه حوانيت الباعة ، وأحيانًا ثالثة بشكل بدر وبه المستقيمة الضيقة حيًا مصغرًا من أحياء المدينة وقد يكون ساحة في وسط المدينة تتوزع حولها المنشآت التجارية . (انظر : أحمد الطوخي ، القيساريات الإسلامية في مصر والمغرب والأندلس ، مجلة كلية الآداب – سوهاج ، العدد ٢٨ عام ١٩٨١م ، ص ص ٦٨ ، ٦٩).

٥ – علي مبارك ، الخطط التوفيقية ، جـ١٥ ، ص ٨٩

كما شمل المجال الاقتصادى أيضًا القروض ، وقد دخل هذا المجال بعض أهل الذمة ، ونجمت عن ذلك مشاكل عديدة بسبب عدم تسديد القروض فى مواعيدها(١) أو إنكار القرض من أساسه(٢) حيث وصل الأمر إلى قتل المدِّين(٣) .

وفى مجال المقاصة ، نجد قيام أحد التجار بشراء قنطاراً من البن الأخضر وقاصصه فى نظير قنطار من البن ، المقاصة الشرعية فى مقابل الدار الكائنة بالمنصورة(٤) .

أما بيع وشراء العقارات فهى عديدة وشملت قطاعات مختلفة من المجتمع خلال هذه الفترة، مثل البدو(٥) والنساء(٦) والأشراف(٧) والأمراء المماليك(٨) والفقهاء(٩) والحرفيين(١٠) وغيرهم.

٤ - الحياة الاجتماعية :

وقد شملت الحياة الاجتماعية جوانب مختلفة من الحياة العامة مثل التعامل اليومى بين الأهالى بعضهم البعض ، وانتشار بعض العادات السيئة ، والميراث وما ينتج عنه من مشاكل ، والتعليم ، والطرق الصوفية والأوقاف وأوجهها والمشاكل المختلفة المترتبة على ذلك والاحتفالات العامة وغير ذلك من نماذج الحياة الاجتماعية الأخرى .

---

١ - سجل الدقهلية ، رقم ٤ ، مادة ٢٦٠١ ، ص بدون ، بتاريخ ١٧ صفر عام ١٠٧٦ هـ / ١٦٦٥ م .

٢ - سجل المنصورة ، رقم ٦ ، عين ١٣٨ ، مخزن ، ص ١٢٠ ، بتاريخ ١٣ شوال عام ١١٦٣ هـ / ١٧٥٠م .

٣ - نفسه ، رقم ٢١ ، ص بدون تاريخ ٥ ربيع الثانى عام ١١٩١ هـ / ١٧٧٧ م .

٤ - عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم ، المغاربة فى مصر فى العصر العثمانى ، ص ١٢١ .

٥ - محكمة المنصورة ، رقم ٣ ، ص بدون رقم ، بتاريخ ١٠ ربيع الثانى عام ١١٥٦ هـ / ١٧٤٣م .

٦ - نفسه ، ص ١١٥ ، بتاريخ ٢٧ محرم عام ١١٥٨ هـ / ١٧٤٥ م .

٧ - نفسه أرقام ٨ ، ١٩ ، صفحات ٤٨ ، ٧٣ ، ٧٣ ، تواريخ ١٠ صفر عام ١١٦٣ هـ / ١٧٥٠م ، ٢٧ جمادى الأولى عام ١١٦٦ هـ / ١٧٥٣ م ، ١٥ صفر عام ١١٨٦ هـ / ١٧٧٢ م .

٨ - نفسه رقم ١١ ، ص ٤٥ ، بتاريخ ١٢ رمضان عام ١١٦٩ هـ / ١٧٥٦ م .

٩ - نفسه ، رقم ٦ ، ص ٢٩٣ ، بتاريخ ٦ ربيع الآخر عام ١١٩٨ هـ / ١٧٨٤ م .

١٠ - نفسه ، رقم ٢٨ ، ص ٤٨ ، بتاريخ ١٤ صفر عام ١٢٠٠ هـ / ١٧٨٦ م .

وقد انتشرت بعض العادات السلبية مثل وجود بعض النساء البغاة وعادة اللواط واحتساء الخمر[١] وكانت السلطات الحاكمة تراعي الأشهر الحُرم وتصدر أوامرها بإغلاق الخمارات والبوظات وبيوت الفواحش في تلك الشهور[٢] بالإضافة إلي انتشار ظاهرة القتل[٣] والسرقة[٤] .

وبالنسبة للميراث فقد تنوعت أشكاله ، حيث شمل أراضي أو عقارات أو متعلقات شخصية أو غير ذلك[٥] وكثيراً ما كان يحدث بسببه مشاكل بين الورثة[٦] وتسوى هذه المشاكل داخل المحاكم ، أو على حسب ما يوصى به المتوفي قبل وفاته [٧].

أما التعليم فإنه قد أنصب على المساجد ، وهذه سمة من سمات هذا العصر . حيث كانت دائماً تحدد المواد الدراسية ، ولذلك نجد أن قرار تعيين المدرسين يشمل تخصصه ومذهبه ، وراتبه ، وكيفية دفعه من الأوقاف المخصصة [٨] ووجدت مكاتب لتعليم الأطفال القراءة والكتابة وتحفيظهم القرآن الكريم[٩] ومن أشهر المساجد ، مسجد سيدي عبد الله الوافي القطيط ،

---

١ – نفسه ، رقم ١١ ، ص ٥١ ، بتاريخ غرة ذى الحجة عام ١١٦٩ هـ / ١٧٥٦ م .

٢ – السجل السابق نفسه .

٣ – نفسه ، رقم ١٩ ، ص ٦٠ ، بتاريخ ٢١ محرم عام ١١٨٧ هـ / ١٧٧٢م .

٤ – نفسه ، رقم ٢٦ ، ص ٢٥٤ ، بتاريخ ٨ محرم عام ١١٩٩ هـ / ١٧٨٥ م .

٥ – سجلات محكمة المنصورة ، أرقام ٣ ، ٤ ، ١٩ ، ٢٦ ، ٣١ ، صفحات ١٥٢ ، ٨١ ، ٢٠٨ ، ٨٦ ، ٨٨ ، ٢٣٤ ، تواريخ ٢٧ جمادى الأولى عام ١١٥٨ هـ / ١٧٤٥م ، ١٩ جمادى الآخرة عام ١١٥٩هـ / ١٧٤٦م ، ٤ محرم عام ١١٨٧ هـ / ١٧٧٣م ، ١٢ ربيع أول عام ١١٩٨ هـ / ١٧٨٤م ، ١٨ صفر عام ٢٠٥ هـ / ١٧٩١م .

٦ – محكمة الدقهلية ، رقم ١ ، مادة ٣٧٩ ، ص ١٥٩ ، بتاريخ ١٧ جمادى الأولى عام ١٠٥٥ هـ / ١٦٤٥ م .

٦ – على مبارك الخطط التوفيقية ، جـ١٥ ، ص ٩٠ .

٧ – نفسه ، جـ١٥ ، ص ٩١ . (انظر بخصوص التعليم ، صلاح هريدى ، التعليم فى مصر فى القرن الثامن عشر) .

٨ – على مبارك ، الخطط التوفيقية ، جـ١٥ ، ص ٩٣ .

٩ – نجم الدين الغزى ، الكواكب السائرة بأعيان المائة العاشرة ، جـ١ ، ص ٨٤ .

والشيخ ياسين ، الذى اتخذ معهداً للتعليم ، وسيدى ريحان وسيدى حسن الصوحى ، وسيدى محمد النجار ، والكتخدا والبهلول ، والجزار ، والأربعين والعجمى ، والشيخ سنبل ، والجعفرية(١).

ومن أشهر علماء الدقهلية ، محمد بن عمر بن كحيل ، وابنه الذى حفظ القرآن الكريم ، واشتغل بالقضاء وله المؤلفات الكثيرة كما نظم الشعر ، ومحمد بن محمد بن خلف بن كميل والشيخ رمضان المنصورى (٢). وأحمد الغمرى ، الذى له شهرة واسعة فى العلوم والمعارف ، وكان يحب بناء المساجد حتى قيل أنه بنى خمسين مسجداً (ت ٩٠٥ هـ / ١٤٩٩م)(٣) ، والشيخ محمد الزفتاوى المعروف بأبى العمائم لأنه كان يتعمم بنحو ثلاث أبراد صوف ، وكان أحمدى الخرقة ، وقصده الناس بالزيارة من سائر الآفاق وكان لسانه يلهج بذكر الله تعالى وقراءة القرآن العظيم (ت ٩١٩ هـ / ١٥١٣م) ومحمد المسنودى خطيب الجامع الأزهر (ت٩١٢ هـ / ١٥١٥م)(٤) والشيخ شمس الدين السمنودى ، (ت ٩٣١ هـ / ١٥٢٤م) والشيخ محمد المنصورى الذى تولى مشيخة الحنفية (ت ١١٦٩ هـ / ١٧٥٥م)(٥) والشيخ أحمد بن أحمد السنبلاوى الشافعى الأزهرى ، كان إماماً عالماً ، مواظباً علي تدريس الفقه بالجامع الأزهر وكان يحترف بيع الكتب وله حانوت بسوق الكتبيين (ت ١١٨٠ هـ / ١٧٦٦م)(٤) والشيخ محمد بن محمد بن موسى العبيدى الفارسى وأصله من فارسكور ، وكان يلقى دروساً بجامع فاقوس (ت ١١٨١هـ / ١٧٦٧م) (٦).

---

١ - نجم الدين الغزى ، الكواكب السائرة ، جـ١ ، ص ٨٦ .

٢ - نفسه ، جـ١ ، ص ٩٥ .

٣ - نفسه ، جـ١ ، ص ١٤٨ ، عبد الرحمن الجبرتى ، عجائب الآثار فى التراجم والأخبار ، جـ١ ، ص ١٩٠ .

٤ - نجم الدين الغزى ، الكواكب السائرة ، جـ١ ، ص ١٤٨ ، عبد الرحمن الجبرتى ، عجائب الآثار فى التراجم والأخبار ، جـ١ ، ص ١٩٠ .

٥ - عبد الرحمن الجبرتى ، المرجع السابق ، جـ١ ، ص ٢٨٥ ، ٣٠٤ .

٦ - نفسه ، ص ٣٠٤ .

وقد كانت ثقافة المجتمع تقوم على الطرق الصوفية التى انتشرت فى ذلك الوقت كثيراً ، مثل الرفاعية[١] والسعدية والقادرية والبرهامية[٢] وغيرهم ، وكانت مهمتهم الأساسية تنحصر فى العبادة . وإقامة الذكر ، والدعاء للدولة العثمانية والسلطان العثمانى وإقامة الاحتفالات الدينية مثل مولد الرسول ﷺ ، ومولد شيخ طريقتهم وكان لها ميعاد معين فى السنة[٣] والاحتفال بموالد أولياء الصالحين من أمثال سيدى أحمد البدوى ، ومولد السلطان الصالح ومولد سيدى عبد العال وغيرهم[٤] وكان يحضر هذه الاحتفالات أحياناً حاكم الولاية أو من ينوب عنه والمسئولين ومشايخ العرب [٥].

---

١ - الطريقة الرفاعية : أسسها أحمد الرفاعى الكبير ، وأعلام الرفاعية وعمائمهم سوداء ، وقد تكون العمائم من الصوف الحالك الزرقة أو الموصلى القاتم الخضرة ويشتهر دراويش الرفاعية بأعمالهم العجيبة . ويدعى (العلوانية) أو (أولاد علوان) ، وهم فرقة من الرفاعية حيث يغرزون المسامير الحديدية فى أعينهم وأجسامهم دون أن يقاسوا ألمًا . والظاهر أنهم يفعلون ذلك بطريقة تخدع من يصدق هذه الأعمال . وهم يحملون أيضًا على صدورهم كتلاً من الحجارة ويبتلعون الجمر والزجاج ويقال أنهم يخترقون أجسامهم بالسيوف وخديهم بالمسلات دون ألم ، أو جرح ، غير أنه قلما نشاهد هذه الألعاب . وكانت العادة كما أخبر لين أن يقوم الدرويش بتجويف قطعة من جزع النخل ويحشوها بخرق غمست فى الزيت والقطران ويشعلها ، ثم يحمل هذا الجسم الملتهب تحت ذراعه فى موكب دينى وليس على جسده ، غير سروال فينبعث اللهب على صدره وظهره ورأسه ولايبدى ألمًا . والسعدية فرقة أخرى من الرفاعية أشهر من الأولى أسسها الشيخ سعد الدين الجباوى وأعلامها وعمائم أعضائها خضراء، وقد تكون العمائم قاتمة ، ويوجد فى هذه الطائفة دراويش يمسكون الثعابين السامة والعقارب بلا خوف ، ويلتهمون بعضها ، إلا أنهم ينزعون أنياب الثعابين حتى يأمنوا شرها . ولاشك أنهم ينزعون من العقارب سمها أيضًا ، ويركب شيخ السعدية فى بعض المناسبات كمولد النبى ﷺ ، حصانًا ويسير به على أجسام بعض الدراويش وغيرهم وهم راقدون على الأرض . ويقرر جميعهم أن وطء الحصان لم يؤذهم ويسمى هذا المركب « الدوسة » ويعيش الكثير من الدراويش الرفاعية والسعدية على إخراج الثعابين من البيوت (انظر ، إداورد وليم لين ، المصريون المحدثون شمائلهم وعاداتهم ، جـ١ ، ص ٢٧١ ، ٢٧٢) .

٢ - الطريقة البرهامية ، إحدى الطرق الصوفية القديمة ، وكان لها أتباع فى مصر ، ولها أورادها وأذكارها ، ولاتزال قائمة فى مصر ، وهى إحدى الطرق الصوفية المعترف بها فى مصر . (عبد الرحمن الجبرتى، عجائب الآثار فى التراجم والأخبار ، جـ١ ، تحقيق عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم ، ص ٤٢٤ ، هامش ٢ .

٣ - محكمة الدقهلية ، رقم ١ ، مادة ٢٢١ ، بتاريخ غرة جمادى الأولى عام ١٠٥٧ هـ / ١٦٤٧م .

٤ - نفسه ، رقم ٦ ، مادة ٧٣ ، ص ٢٨ ، بتاريخ ١٧ محرم عام ١٠٨٩ هـ / ١٦٧٨م .

٥ - نفسه ، رقم ١١ ، مادة ٢١٥ ، ص ٢١٥ ، بتاريخ ١٦ ذى الحجة عام ١١٠٧ هـ / ١٦٩٥م .

والشيء الملفت للنظر ، أنه وجدت طائفة الهنود في المنصورة ، وكانت لهم تكيتهم وزاويتهم، وكان ناظر التكية هو نفسه ناظر الزاوية ، ويعين لها إماماً والموظفين التابعين له ، وتصرف لهم السلطات الحاكمة شهرياً أردبين من الحنطة ، توزع على الفقراء الواردين إليها [١].

أما الأوقاف فقد وجدت الأوقاف المالية ، ونشأت بناء على رغبة بعض الملتزمين في ضمان ما في حوزتهم من الأطيان لورثتهم ، فوقفوها وخصصوا جزءاً منها للمؤسسات الخيرية ، وجعلوا الأكثرية لورثتهم أقاربهم ، بشرط أن تنتهي الأطيان إلى غرض ديني بعد انقراض النسل ، وكان السائد أن يقف الملتزم أرض الوسية ولا يلجأ إلى وقف أرض الفلاحة إلاّ نادراً[٢].

وقد اختلفت أهداف الأوقاف ، فمنها الوقف لصالح المساجد والزوايا في الولاية ، وحدد الغرض من الصرف عليها ، فقد أوقف بعضهم أراضي بناحية أويش الحجر[٣] ، لشرح الحديث الشريف من البخاري في شهور رجب وشعبان ورمضان من كل عام في الجامع الكبير الصالحي الذي ابتناه الصالح نجم الدين أيوب[٤] .

ووجدت الأوقاف المتعددة والكثيرة في وقت واحد ، حيث أوقف أمير الحج رضوان بك الكثير من الأراضي التي قدرت بالمئات من القراريط[٥] لصالح فقراء مكة والمدينة ، وبعض

---

١ - المصدر السابق نفسه .

٢ - أحمد أحمد الحتة ، تاريخ مصر الاقتصادي في القرن التاسع عشر ، ص ٧ .

٣ - أويش الحجر ، هي من القرى القديمة وردت في نزهة المشتاق باسم ويش الحجر وفي نسخة أخرى منها ونش الحجر ، قال وهي مدينة صغيرة بها بساتين وأشجار ، ووردت في معجم البلدان أويش الحجر . قال وهي قرية قرب سمنود على بحر النيل من ديار مصر . ووردت في قوانين ابن مماتي وفي تحفة الإرشاد من أعمال المرتاحية وفي التحفة من أعمال الدقهلية والمرتاحية وعلى لسان العامة ويش الحجر وهو اسمها الأصلي (محمد رمزي ، القاموس لجغرافي ، القسم الثاني ، الجزء الأول ، ص ٢١٧) .

٤ - محكمة الدقهلية ، رقم ١ ، مادج ٣٧٩ ، ص ١٥٩ ، بتاريخ ١٧ جمادى الأولى عام ١٠٥٦هـ/١٦٤٦م.

٥ - القيراط ، مقياس مصري وهو اليوم ١/٢٤ فدان أو ١٧٥,٣٥ متر مربع . (فالتر هنتس ، المكاييل والأوزان الإسلامية وما يعادلها في النظام المتري ،ص ٩٨) .

المساجد بالقاهرة والمنصورة ، وخصص ريع هذه الأراضي على هذه الأماكن وملء صهاريج المياه بالأزهر[١] .

وقد وجد نظام جمع بين الوقف الخيرى والوقف الأهلى ، فالوقف الخيرى يكون ابتداءً وانتهاءً على جهة البر ، أما الوقف الأهلى فيكون ابتداءً على الواقف ثم ذريته لحين انقراضهم ومن بعدهم لجهة من جهات البر[٢] وبين هذين النظامين انتشر نظام ثالث كان مزيجًا بين الاثنين بمعنى أن هناك عقارات وأراض موقوفة يزيد ريعها زيادة كبيرة عن الحاجة الفعلية لمصاريف الوقف التى يحددها الواقف فى وثيقة وقفه ، فيحدد المرتبات النقدية والعينية لأرباب الوظائف ، كما يحدد قيمة الصدقات التى تخرج من ريع الوقف فى المناسبات الدينية المختلفة، ثم ينص صراحة أن الباقى بعد ذلك يعود إلى الواقف ، ثم إلى ذريته من بعده[٣] .

وهناك الأمثلة الكثيرة على ذلك ، فقد أوقف بعضهم مساحات من الأراضى على نفسه طيلة حياته ، ولأولاده وأولاد أولاده إلى انقراضهم ثم تؤول بعد ذلك إلى جامع الخطابى ، وقد عين نفسه ناظرًا على الوقف ، وأولاده وأولاد أولاده الأرشد فالأرشد ، على أن يتكفل الناظر بالصرف على الجامع المذكور لصيانته وعمارته[٤] وآخر على جامع الخطبة[٥] .

وقد أوقف أحد الكشاف السابقين للشرقية ، قهوة وطاحونة لطحن الحنطة على نفسه طيلة حياته فقط ، ثم يؤول الوقف بعد ذلك إلى جامع الأمير سليمان الطباخ ، وإلى مدفنه المجاور له، ثم أوقف بعد ذلك محلين لمعتوقه وذريته وذرية ذريته ، ثم بعد انقراض نسله يؤول الوقف لأحد الأسبلة والفسقية وإدارة الساقية مناصفة بينهما ، وبين أحد الجوامع ، وأن يصرف من ريع الوقف على عمارته وترميمه حتى لو أدى الأمر لصرف غلته ، كما يشترط الواقف أيضًا قراءة سورة معينة من القرآن الكريم وإهدائها إلى روح رسول الله ﷺ والصحابة وأولياء الله الصالحين وحددت أوجه الصرف الخاصة بذلك[٦] .

---

١ – محكمة الدقهلية ، رقم ١١ ، مادة ٥٩٣ ، ص ٢٣٨ ، بتاريخ ١٧ شوال عام ١٠٥٨ هـ / ١٦٤٨ م .

٢ – محمد محمد أمين ، الأوقاف والحياة الاجتماعية فى مصر ، ص ٧٣ .

٣ – نفسه ، ص ٧٢ – ٧٣ .

٤ – محكمة الدقهلية ، رقم ٤ ، مادة ٦١٩ ، ص بدون ، بتاريخ ٢٣ ربيع الأول عام ١٠٧٦ هـ / ١٦٦٥م .

٥ – نفسه ، مادة ٧٠٩ ، ص بدون ، بتاريخ ١٨ رجب عام ١٠٧٦ هـ / ١٦٦٥م .

٦ – نفسه ، رقم ٥ ، مادة ١٦٧ ، ص ٦٣ ، بتاريخ ١٥ شعبان عام ١٠٨١ هـ / ١٦٧٠ م .

وأوقف أحد الملتزمين بناحية ميت السودان(١) جميع الوكالة والدكاكين ، وقد اشترط الواقف عدم البيع أو الرهن أو الاستبدال وأن يكون الوقف له طيلة حياته وأولاده وأولاد أولاده إلى انقراض ذريتهم ، ثم يؤول الوقف مناصفة بين جامع وزاوية ، وأن يكون هو الناظر طيلة حياته، ثم بعد ذلك لأولادة وأولاده أولاده ولعتقائه ، وإذا انقرضوا بعد ذلك تكون النظارة لأهل الدين والصلاح ، وعلى الناظر أن يعمل على صيانة وترميم الوقف ، وأجاز للناظر الإيجار لمدة ثلاث سنوات فقط (٢).

وأوقف البعض ناحية بأكملها على تكية السجادة الوفائية والسجادة الشريفة والحرمين الشريفين(٣) كما أوقف بعضهم منزلين للطريقة الرفاعية ، والفقهاء النين يتلون القرآن الكريم(٤) وأوقف للصرف على العاملين بضريح أبى عتبة(٥) وأوقفت أسرة بأكملها أراضى على جامع بمنية نوسا(٦) وقراءة القرآن الكريم على روح رب الأسرة الفقيد(٧) وأوقف أحد

---

١ - ميت السودان : هى من القرى القديمة اسمها الأصلى منية السودان وردت فى قوانين ابن مماتى وفى تحفة الإرشاد من أعمال الدقهلية وفى التحفة من أعمال الدقهلية والمرتاحية ، ثم حرف اسمها من منية إلى ميت فوردت فى تاريخ ١٢٢٨ هـ / ١٨١٣م باسمها الحالى (محمد رمزى ، القاموس الجغرافى ، القسم الثانى الجزء الأول ، ص ٢٣٦) .

٢ - سجل الدقهلية ، رقم ٥ ، مادة ٦٤٤ ، ص ٢٠٢ ، بتاريخ ١٧ محرم عام ١٠٨١ هـ / ١٦٧٠ م .

٣ - سجل المنصورة ، رقم ٩ ، عين ١٣٨ ، مخزن ٤٦ ، ص ١٤٠ ، بتاريخ ١١٦٩ هـ / ١٧٥٦م .

٤ - نفسه ، رقم ١١ ، ص ٦٧ ، بتاريخ ٢ محرم عام ١١٧٦ هـ / ١٧٦٢ م .

٥ - نفسه ، رقم ١٤ ، ص بدون ، بتاريخ ٢ صفر عام ١١٧٦ هـ / ١٧٦٢ م .

٦ - نوسا البحر : هى من القرى القديمة اسمها الأصلى منية نوسا وردت به فى قوانين ابن مماتى وفى تحفة الإرشاد من أعمال المرتاحية وفى التحفة من أعمال الدقهلية ، وفى تاج العروس نوسة بالتحريك قريتان بالمرتاحية إحداهما نوسة البحر وهى هذه ، والثانية نوساط الغيط وقد يجمعان بما معهما من الكفور فيقال النوسات . وردت فى تاريخ عام ١٢٢٨ هـ / ١٨١٣ م باسم نوسا البحر لأنها واقعة على فرع النيل الشرقى وتمييزاً لها عن نوسا الغيط الواقعة فى وسط الأراضى الزراعية (محمد رمزى ، القاموس الجغرافى ، القسم الثانى ، ص ١٧٨) .

٧ - سجل المنصورة ، رقم ٢١ ، عين ١٣٨ ، مخزن ٤٦ ، ص ١٢ ، بتاريخ أواخر ذى القعدة عام ١١٩٢ هـ / ١٧٧٨م.

الملتزمين لناحية البضا والمليص[١] بعض الأراضى للجامع الكبير الصالحى ، وعلى أقاربه فى مرنبشة والفقراء[٢] وأوقفت أرض بناحية منية الغمرى لقراءة القرآن الكريم على قبر الواقف بعد موته[٣] .

وبالنسبة لإدارة الوقف ، فإنه يعين ناظرًا عليها ، قد يكون الواقف نفسه طيلة حياته ، ويعاونه جهاز إدارى ، وعندما تكون الأوقاف كثيرة ، فإنه يعين عليها كل ناظر على حدة ، ويرأسهم ناظر النظار ، ومن اختصاصاته تنظيم العمل وإلقاء التعليمات ، والإشراف على تحصيل ريع الأوقاف والمصروفات المخصصة لذلك مع دفع مرتبات العاملين وما يتبقى بعد ذلك يحول للخزانة العامة أو على حسب ما يوصى به الواقف[٤].

وأحيانًا يعين النظار من أقرباء الواقف ، فإنه فى هذه الحالة يصدر القاضى قرار تعيين الناظر مع تحديد اختصاصاته وأوجه الصرف المخصصة لها[٥] والشىء الملفت للنظر هو

---

١ – البضا والمليص : هى من القرى القديمة وردت فى معجم البلدان فى كورة الشرقية بمصر ووردت فى قوانين ابن مماتى وفى تحفة الإرشاد من أعمال الشرقية وفى التحفة البيضا والميلص من أعمال الشرقية ، والميلص ناحية أخرى كانت معها ثم ألغيت وحدتها فأصبحت معها فى زمام واحد ، وردت فى تاريخ عام ١٢٣٠هـ / ١٨١٤م باسم البيضة والمريص والثانية محرفة صوابها المليص منا وردت فى التحفة وفى الانتصار . واسمها الحالى هو الوارد فى جدول الداخلية وأما فى جدول المالية فهى البيضة ، وفى تاريخ ١٢٧٩هـ / ١٨٦٢م فصل من البيضة ناحية أخرى باسم كفر محمد شاهين ، وفى فك زمام مديرية الدقهلية سنة ١٩٠٢ صدر قرار فى ١٩٠٢/٣/١٧ بإلغاء وحدة هذا الكفر وإضافته إلى البيضة وصارا ناحية واحدة باسم البيضا وكفر محمد شاهين مع العلم بأن هذا الكفر قد هدم ولايزال اسمه ينكر مع البيضة للدلالة عليه وتسميها العامة بيضة السوق إذ فيها يقام سوق أسبوعى يجتمع فيه خلق كثير (محمد رمزى ، القاموس الجغرافى ، القسم الثانى ، الجزء الأول ، ص ١٨٣) .

٢ – سجل المنصورة ، رقم ٢٢ ، عين ١٣٨ ، مخزن ٤٦ ، ص ١٢ ، بتاريخ أواخر ذى القعدة عام ١١٩٢ هـ / ١٧٧٨م .

٣ – نفسه ، رقم ٢٦ ، ص ٢٩٣ ، بتاريخ ٦ ربيع الآخر عام ١١٩٨ هـ / ١٧٤٣ م .

٤ – نفسه ، رقم ٢٦ ، ص ٢٩٣ ، بتاريخ ٦ ربيع الآخر عام ١١٩٨هـ / ١٧٤٣م .

٥ – سجل الدقهلية ، رقم ١ ، ص ٥١ ، مادة ١٢٢ ، بتاريخ ١٩ رمضان عام ١٠٥٥ هـ / ١٦٤٥ م .

تعيين إحدى السيدات كناظرة وقف والدها حيث أدارته بكفاءة ونزاهة تامة[١] ، ولم تكن هذه هي الحالة الأولى بل إننا نجد الأمثلة كثيرة فى هذه الفترة[٢] .

وكانت إدارة الأوقاف تخضع لنظام المحاسبة والتفتيش الدقيقين فيقوم المفتش بمراجعة الحسابات مراجعة دقيقة ، ويراجع الإيراد والمنصرف على المكان المخصص وأجور العاملين العينية والنقدية والتأثيث وغير ذلك من الأوجه الأخرى [٣].

وقد تحدث مشاكل أحيانًا بين المستفيدين من الوقف ، مثال ذلك النزاع الذى نشب بين شيخ طائفة الزياتين بالمدينة وبين ابنة عمه ، وكان الوقف عبارة عن منزل وسيرجة وطاحونة ، واستطاع أن يثبت بموجب الحجج الشرعية أنه خاص به وهو المستفيد ، وأحضرت الأخرى حجة تبيح لها الحق فى تأجير السرجة واعترض الآخر على ذلك ، ولكن عندما اطلعت المحكمة على حجتها اتضح أن وقفها غير ذلك ، وأن الوصى عليها عندما كانت قاصرة هو الذى فعل ذلك ، وهنا قررت المحكمة بتمكين المستفيد الأول وبطلان استفادة الثانية[٤] ، ونزاع آخر بخصوص تحديد نصيب كل واحد فى العقار [٥].

وقد قام نزاع من نوع آخر ويتلخص هذا النزاع فى أن الناظر على الوقف قد أذن للمستأجر بإجراء إصلاحات وإقامة مبان ، وأثناء إتمام هذه الإجراءات توفى الناظر ، وعند انتهاء المستأجر بإتمام اللازم تقدم بقائمة المصروفات الى صرفها ، وهنا اعترض الناظر الجديد على ذلك ، بل أمر بإزالة المبانى التى أقامها المستأجر حيث أنه لا يعترف بذلك ، وعرض المستأجر على الناظر أن تستهلك المصاريف من الإيجار ، ولكنه رفض أيضًا ، وعرض الأمر على المفتين على المذاهب الأربعة ، فأقر المفتى الشافعى ، بأنه لا يجوز لأحد البناء فى أراضى الوقف حتى لو أنه أخذ أمرًا من ناظر الوقف ، وأنه يجوز أن يفعل ذلك بأمر من القاضى فقط ، بحكم أنه الحاكم الشرعى على الأوقاف ، وأيده فى ذلك الحنفى، والمالكى ، والحنبلى [٦].

---

١ – سجل الدقهلية ، رقم ١ ، بتاريخ ١٠ ربيع الثانى عام ١٠٥٦ هـ / ١٦٤٦م .

٢ – سجل المنصورة ، رقم ٢٩ ، عين ١٣٨ ، مخزن ٤٦ ، ص ٥١٥١ ، بتاريخ رجب عام ١٢٠٢ هـ / ١٧٨٨م.

٣ – سجل محكمة الدقهلية رقم ١ ، مادة ٧٧٩ ، ص ٢٥٣ ، غاية ذى الحجة ١٠٦٥ هـ / ١٦٥٤م .

٤ – سجل محكمة الدقهلية ، رقم ٤ ، مادة ٦٧ ، بتاريخ ١٧ جمادى الآخر عام ١٠٧٤ هـ / ١٦٦٣ م .

٥ – نفسه ، مادة ٦٠٧ ، بتاريخ ١٦ ربيع الأول ١٠٧٦ هـ / ١٦٦٥م .

٦ – نفسه ، رقم ٥ ، مادة ٦٦٣ ، ص ٢٠٨ ، بتاريخ ٥ محرم عام ١٠٨٢ هـ / ١٦٧١ م .

وفى الوقت الذى حدث نزاع بين المستأجر وناظر الأوقاف نجد على الجانب الآخر أن أحد المستأجرين لأوقاف الجامع الصالحى الكبير ، قد قام بعد تصريح من ناظر الوقف بإجراء إتمام البناء والإصلاح ، وكانت التكاليف كبيرة ، وقدم كشفًا بذلك بمعرفة اللجنة الفنية المختصة التى شكلت بهذا الخصوص ، نجده - المستأجر - قد تبرع بالمبلغ كاملاً للوقف ، وانتظم فى دفع الإيجار(١) وشمل الإيجار أيضًا معامل الفروج التابعة لوقف الحرمين الشريفين ، الذى استأجرها أحد الأشراف بالمدينة ، وتم إجراء الصيانة والمبانى ، وتبرع أيضًا بالمبلغ لصالح الوقف(٢).

ولم تكن المشاكل قاصرة على المستفيدين للوقف بل وصلت إلى تعسف السلطات الحاكمة ضد الأهالى المستأجرين للوقف ، الذين اشتكوا لحاكم الولاية ولم يستجاب لشكواهم ، فاضطروا إلى الشكوى إلى السلطات الحاكمة فى القاهرة التى أصدرت فرمانها المباشر إلى حاكم الولاية تنبه عليه بمراعاة العدالة بينهم (٣).

كما قد شهدت الأوقاف بعض عمليات الاستبدال ، ففى هذه الحالة يخطر ناظر الوقف الحاكم الشرعى ، ويشرح له سبب الاستبدال على أساس أن الأرض خالية وأنها تضر بالآخرين ، وأنها أصبحت لا تدر ريعًا مناسبًا للصرف على الأماكن الموقوفة بها ، وهنا نجد الحاكم الشرعى يصدر قراره فورًا بتشكيل لجنة لها خبرة فى ذلك من البنائين والمهندسين وغيرهم ، ثم تقوم اللجنة بعد ذلك بتقديم تقريرها بأن أراضى الوقف لا تف بالمطلوب ويجوز استبدالها بقطعة أخرى بعد دفع فرق المبلغ المطلوب ، وهنا يشترط بأنه لابد من موافقة المنتفعين بالوقف الذين يوافقوا على ذلك(٤) ، وقد يكون الاستبدال على أساس بيع المنازل الخاصة بالوقف نظير مبلغ معين يخصص للوقف (٥).

---

١ - سجل الدقهلية ، رقم ٦ ، مادة ٢٠٦ ، ص ٧٨ ، بتاريخ غرة جمادى الأولى عام ١٠٨٩ هـ / ١٦٧٨ م .

٢ - نفسه ، رقم ٨ ، ص ١٥١ ، ص ٧٠ ، بتاريخ ١٨ شعبان عام ١٠٩٤ هـ / ١٦٨٢ م .

٣ - سجل المنصورة ، رقم ١٣ ، عين ١٣٨ ، مخزن ٤٦ ، ص ١٢ ، بتاريخ ١٨ جمادى الأولى عام ١١٧٤ هـ / ١٧٦٠م.

٤ - سجل الدقهلية ، رقم ١١ ، مادة ٣٩ ، ص ٦ ، جمادى الأولى عام ١١٠٢ هـ / ١٦٩٠ م .

٥ - نفسه ، رقم ١١ ، ص ٣٠ ، بتاريخ ٢ جمادى الآخر عام ١١٠٢ هـ / ١٦٩٠ م .

وأخيراً الاحتفالات العامة ، وهنا نجد الأوجاقات العسكرية تشارك فى هذه الاحتفالات ، بل نجد أن أوجاق مستحفظان كان له احتفال عام فى أوقات معينة من السنة ، وأدى هذا الاحتفال إلى تعطيل المصالح العامة فى المدينة ، وقد اشتكوا إلى السلطات الحاكمة فى المدينة التى أصدرت أوامرها بعدم إقامة مثل هذه الاحتفالات ، وامتثل أفراد هذا الأوجاق للأمر(١) ، كما شارك هذا الأوجاق فى احتفالات الناس العامة بملابسهم وأسلحتهم وبيارقهم ، وقد قاموا بإطلاق الرصاص ، وترتب على ذلك اضطراب الأمور ، فأصدرت السلطات الحاكمة أوامرها بعدم إطلاق الرصاص ، ونفذوا هذه الأوامر وأرباب الحرف التابعة لهم مثل الزياتين والعقادين والسروجية (٢).

هكذا كانت حالة ولاية الدقهلية [المنصورة] فى القرنين السابع عشر والثامن عشر الميلاديين ، حيث تناولنا فى هذه الدراسة المسميات الخاصة لاسم مدينة المنصورة ، كما تناولت الأجهزة الإدارية الخاصة بالولاية مثل حاكم الولاية والأجهزة الإدارية المعاونة له واختصاص كل منهم ، بالإضافة إلى التركيز عن بعض القبائل العربية ، ودورها الإيجابى والسلبى .

كما تعرضت الدراسة للنشاط الاقتصادى الذى يشتمل على الزراعة وبعض الحرف ، والصناعة والتجارة ، التى وجدت بالمدينة ، شأنها شأن المدن المصرية فى تلك الفترة . ومن جانب آخر سلطت الدراسة الأضواء على جوانب التعامل الاقتصادى بين الأفراد ، ومن أهم الظواهر التى أبرزتها الدراسة ظاهرة الاقتراض التى وأوضحت أغراضها سواءً أكانت أغراضًا اقتصادية لتمويل صفقات تجارية أو لأغراض أخرى تم عرضت للمشاكل المصاحبة لتسديد هذه القروض وضماناتها .

وفى الجانب الاقتصادى تعرضت الدراسة أيضًا لأنواع العملات التى سكت خلال هذه الفترة مثل العثمانلى والدينار الذهبى الجديد والدينار الذهبى البندقى والشريفى الجديد ، والريال والقرش وأنصاف الفضة ، بالإضافة إلى الأوزان مثل الرطل والأقة والقنطار والأردب والكيلة والمقاسات مثل الأمتار .

---

١ – محكمة المنصورة ، رقم ١٤ ، ص ١١٧ ، بتاريخ ٢٦ شعبان عام ١١٥٩ هـ / ١٧٤٦ م .

٢ – نفسه ، رقم ١٥ ، ص ٨ ، بتاريخ ٢٠ شوال ١١٧٦ هـ / ١٧٦٢ م .

أما الحياة الاجتماعية ، فقد تعرضت هذه الدراسة لجوانب مختلفة من الحياة العامة مثل التعامل اليومي بين الأهالي بعضهم البعض ، وانتشار بعض العادات السيئة ، والميراث وما ينتج عنه من مشاكل ، والتعليم ، والطرق الصوفية ، والأوقاف وأوجهها والمشاكل المترتبة على ذلك ، والاحتفالات العامة وغير ذلك من نماذج الحياة الاجتماعية الأخرى . خاصة وأن البحث محدود بإطار الوثائق التى تسجل هذه العلاقات .

ثبت المصادر والمراجع

أولاً : المصادر :

- دار الوثائق القومية بالقاهرة

وثائق لم تنشر بعد :

- سجلات محكمة الإسكندرية بالشهر العقارى بالإسكندرية قبل نقله إلى دار الوثائق القومية بالقاهرة
- دفاتر قيد الفرمانات
- دفاتر جراية وعليق كشيدة ديوان
- سجلات إسقاطات القرى
- دار المحفوظات المصرية
- سجلات محكمة المنصورة
- سجلات محكمة الدقهلية

ثانيًا : المراجع العربية :

- إبراهيم بن محمد بن أيدمر العلائى الشهير بابن دقماق : الانتصار لواسطة عقد الأمصار ، بيروت ، بدون تاريخ .
- إبراهيم طرخان (دكتور) : النظم الإقطاعية فى الشرق الأوسط فى العصور الوسطى ، القاهرة ، ١٩٥٨م .
- إبراهيم الصوالحى : تراجم الصواعق فى واقعة الصناجق ، تحقيق الدكتور عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم ، القاهرة ، ١٩٨٧م.
- أحمد أحمد الحتة (دكتور) : تاريخ مصر الاقتصادى فى القرن التاسع عشر ، الإسكندرية ،١٩٦٧م .
- ــــــــــــ : تاريخ الزراعة فى عهد محمد على الكبير ، القاهرة ، ١٩٥٠م.

- أحمد السعيد سليمان (دكتور) : تأصيل ما ورد فى تاريخ الجبرتى من الدخيل ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٧٨م.

- أحمد تقى الدين المقريزى : المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والاثار ، بيروت ، بدون تاريخ .

- ———— : البيان والإعراب عما بأرض مصر من الإعراب ، تحقيق الدكتور عبد المجيد عابدين ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، ١٩٨٧م .

- أحمد شلبى عبد الغنى : أوضح الإشارات فيمن تولى مصر القاهرة من الوزراء الباشات، تحقيق الدكتور محمد فؤاد الماوى ، دار التراث ، القاهرة ، ١٩٧٧م.

- ———— : أوضح الإشارات فيمن تولى مصر القاهرة من الوزراء والباشات، تحقيق الدكتور عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم ، مكتبة الخانجى ، القاهرة ، ١٩٧٨م.

- أحمد كتخدا عزبان الدمرداشى : الدرة المصانة فى أخبار الكنانة ، تحقيق الدكتور عبدالرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم ، القاهرة ، ١٩٨٩م.

- إدوار وليم لين : المصريون المحدثون شمائلهم وعاداتهم ، ترجمة عدلى طاهر نور ، القاهرة ، ١٩٧٣م.

- استيف : النظام المالى والإدارى فى مصر العثمانية ، ترجمة زهير الشايب ، القاهرة، ١٩٧٨م.

أ ب ، كلوت بك : لمحة عامة إلى مصر ، تعريب محمد مسعود بك ، القاهرة ، بدون تاريخ.

- الأب إنستاس الكرملى : رسائل فى النقود العربية والإسلامية ، وعلم النميات ، مكتبة الثقافة الدينية ، الطبعة الثانية ، القاهرة ،١٩٨٧م.

- أندريه ريمون : فصول من التاريخ الاجتماعى للقاهرة العثمانية ، ترجمة زهير الشايب ، القاهرة ، ١٩٧٣م.

- ــــــــــــــ : المدن العربية الكبرى فى العصر العثمانى ، ترجمة لطيف فرج ، دار الفكر للدراسات والنشر والتوزيع ، القاهرة ، ١٩٩١م .
- ــــــــــــــ : القاهرة ، تاريخ حاضرة ، ترجمة لطيف فرج ، دار الفكر للدراسات والنشر والتوزيع ، القاهرة ، ١٩٩٤م.
- ب . س . جيرار : الحياة الاقتصادية فى مصر فى القرن الثامن عشر ، ترجمة زهير الشايب ، الخانجى ، القاهرة ، ١٩٧٨م.
- ج . دي . شابرول : دراسة فى عادات وتقاليد سكان مصر المحدثين ، ترجمة زهير الشايب ، الخانجى ، القاهرة ، ١٩٧٨م.
- جلال يحيى (دكتور) : مصر الحديثة (١٥١٧ - ١٨٠٥) ، الإسكندرية ، بدون تاريخ.
- حسن الباشا (دكتور) : الفنون الإسلامية والوظائف على الآثار العربية ، ٣ أجزاء ، القاهرة ، ١٩٦٥م ، ١٩٦٦ م .
- حسن عثمان (دكتور) ، محمد توفيق : تاريخ مصر فى العهد العثمانى (١٥١٧ - ١٧٩٨م) دراسة فى كتاب المجمل فى التاريخ المصرى ، تأليف أعضاء هيئة التدريس بكلية الآداب - جامعة فؤاد الأول ، نشره الدكتور حسن إبراهيم ، القاهرة ١٩٤٢م.
- ــــــــــــــ : منهج البحث التاريخى ، القاهرة ، ١٩٦٥م.
- حسين مؤنس (دكتور) : ابن بطوطة ورحلاته ، تحقيق ودراسة وتحليل ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٨٠م .
- درويش النخيلى (دكتور) : السفن الإسلامية على حروف المعجم ، الإسكندرية ، ١٩٧٤م.
- زين الدين شمس الدين نجم الدين (دكتور) : إدارة الأقاليم فى مصر (١٨٠٥ - ١٨٨٤م) ، القاهرة ، ١٩٨٨م.
- سعاد ماهر (دكتورة) : محافظات الجمهورية العربية المتحدة ، وآثارها الإسلامية الباقية ، القاهرة ، ١٩٦٥م.

- شفيق شحاته (دكتور) : تاريخ حركة التجديد في النظم القانونية منذ عهد محمد علي ، القاهرة ، ١٩٦١م.
- عبد الرحمن الجبرتي : عجائب الاثار في التراجم والأخبار ٤ أجزاء ، بولاق ، ١٢٩٧ هـ.
- ـــــــــــــــ : عجائب الآثار في التراجم والأخبار ، تحقيق الدكتور عبدالرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم ، القاهرة ، ١٩٧٧م.
- عبد الرحمن فهمي (دكتور) : النقود المتزاولة أيام الجبرتي ، ضمن بحوث ندوة الجبرتي ، إشراف الدكتور أحمد عزت عبد الكريم ، القاهرة ١٩٧٦م.
- عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم (دكتور) : الريف المصري في القرن الثامن عشر ، مطبعة عين شمس ، القاهرة ، ١٩٧٨م.
- ـــــــــــــــ : المغاربة في مصر في العصر العثماني (٩٢٣ - ١٢١٣ هـ / ١٥١٧ - ١٧٩٨م) تونس ، ١٩٨٢م.
- عبد الكريم رافق (دكتور) : بلاد الشام ومصر من الفتح العثماني إلى حملة نابليون بونابرت (١٥١٦ - ١٧٩٨م) ، دمشق ، ١٩٦٨م.
- عبد الوهاب بكر : الدولة العثمانية ومصر في النصف الثاني من القرن الثامن عشر ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٨٢م.
- عراقي يوسف محمد (دكتور) : الوجود العثماني المملوكي في القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٨٥م.
- علي الجريتلي : تاريخ الصناعة في مصر في النصف الأول من القرن التاسع عشر ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٥٢م.
- علي مبارك : الخطط التوفيقية الجديدة لمصر والقاهرة ومدنها القديمة والشهيرة ، بولاق ، ١٢٠٦ هـ ، ٢٠ جزء .
- عمر عبد العزيز (دكتور) : دراسة لمصادر عربية عن تاريخ مصر العثمانية ، بيروت، ١٩٧٧م.
- ـــــــــــــــ : دراسات في تاريخ العرب الحديث ، المشرق العربي من الفتح العثماني حتى نهاية القرن الثامن عشر الميلادي ، بيروت ،١٩٧١م.

- فالترهنتس : المكاييل والأوزان الإسلامية وما يعادلها فى النظام المترى ، ترجمة الدكتور كامل العسيلى ، عمان الأردن ، ١٩٨٧م.
- صامويل برنار : الحياة الاقتصادية فى مصر فى القرن الثامن عشر ، الجزء الثالث ، الموازين والنقود ، ترجمة زهير الشايب ، الخانجى ، القاهرة ، ١٩٨٠م.
- صلاح أحمد هريدى (دكتور) : دور الصعيد فى مصر العثمانية (٩٢٣ - ١٢١٣ هـ / ١٥١٧ - ١٧٩٨م) ، دار المعارف ، الإسكندرية ، ١٩٨٤م.
- ــــــــــــــــ : الحرف والصناعات فى عهد محمد على ، دار المعارف ، الطبعة الأولى ، الإسكندرية ، ١٩٨٥م.
- محمد أحمد أنيس (دكتور) : مدرسة التاريخ المصرى فى العصر العثمانى ، القاهرة، ١٩٦٢م.
- محمد بن إياس الحنفى المصرى : بدائع الزهور فى وقائع الدهور ، الجزء الخامس ، تحقيق الدكتور محمد مصطفى ، القاهرة ، ١٩٦١م.
- محمد رفعت رمضان (دكتور) : على بك الكبير ، القاهرة ١٩٥٠م.
- محمد فهمى لهيطة : تاريخ مصر الاقتصادى فى العصور الحديثة ، القاهرة ، ١٩٤٢م.
- محمد محمد أمين (دكتور) : الأوقاف والحياة الاجتماعية فى مصر (٦٥٨ - ٩٢٣هـ/ ١٢٥٠ - ١٥١٧م) ، القاهرة ، ١٩٨٠م.
- محمد محمود زيتون : إقليم البحيرة صفحات مجيدة من الحضارة والثقافة والكفاح ، القاهرة ، ١٩٦٢م.
- مصطفى بن الحاج إبراهيم : تاريخ وقايع مصر القاهرة والمحروسة كنانة الله فى أرضه ، تحقيق د. صلاح هريدى ، ط١ ، دار المعرفة الجامعية ، إسكندرية، ١٩٨٩م.
- محمد مختار : التوفيقات الإلهامية فى مقارنة التواريخ الهجرية بالسنين الأفرنكية والقبطية ، بولاق ، ١٣١١هـ .
- نعيم زكى فهمى (دكتور) : طرق التجارة الدولية ومحطاتها بين الشرق والغرب ، أواخر العصور الوسطى ، القاهرة ، ١٩٧٣م.

- لانكريه : الريف المصرى فى عصر المماليك العثمانيين ، ترجمة زهير الشايب ، الخانجى، القاهرة ، ١٩٨٠م.
- نجم الدين الغزى : الكواكب السائرة فى أعيان المائة العاشرة ، بيروت ، بدون تاريخ .
- ليلى عبد اللطيف أحمد (دكتور) : الصعيد فى عهد شيخ العرب همام ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ١٩٨٧م.
- ———————— : الإدارة فى مصر فى العصر العثمانى ، مطبعة جامعة عين شمس، القاهرة ، ١٩٧٨م.
- ———————— : دراسات فى مؤرخى مصر والشام فى العصر العثمانى ، الخانجى ، القاهرة ، ١٩٨٩م.
- محمد رمزى : القاموس الجغرافى للبلاد المصرية من عهد قدماء المصريين إلى سنة ١٩٤٥م ، ٤ أجزاء ، القاهرة ، ١٩٥٤م.
- هاملتون جب ، هارولد بوون : المجتمع الإسلامى والغرب ، ترجمة الدكتور أحمد عبدالرحيم مصطفى ، مصطفى الحسينى ، جزءان ، القاهرة ، ١٩٧١م ، ١٩٧٣م.
- يوسف النحاس : الفلاح حالته الاقتصادية والاجتماعية ، القاهرة ، ١٩٣٤م.

ثالثًا : المراجع الأجنبية :

Baer, Gabrial : Egyptian Guilds in Modern Times, Jerusalem, 1964 .
- Holt, P. M. : Egypt and The Fertile Gresent (1516 - 1922) A Poltical history, London, 1966 .
- The Pattern of Egyptian Political history from 1516 - 1798. In political and Socail change in Modern Egypt. London, 1968 .
- Shaw S.J. :
- The Fianancial and Administrative Organization and Development of Ottoman Egypt 1517 - 1798 , Princeton, New Jersy, 1964 .

- Ottoman : -Egypt in the Age of the French Revolution, Cambridge Massachusstier, 1964 .

- Egypt in the Eighteenth century ,

رابعًا : الرسائل العلمية :

- إبراهيم يونس محمد سلطح : تاريخ مصر العثمانية من ٩٢٣ - ١١٣٠ هـ / ١٥١٧ - ١٧١٩م ، من خلال تحقيق مخطوطة تحفة الأحباب بمن تولى مصر من الملوك والنواب ، ليوسف الملوانى الشهير بابن الوكيل ، ماجستير ، قسم التاريخ ، كلية الآداب ، جامعة الإسكندرية ، ١٩٨١م.

- سميرة عمر فهمى : إمارة الحج فى مصر العثمانية ٩٢٣ - ١٢١٣ هـ / ١٥١٧ - ١٧٩٨م ، رسالة ماجستير ، قسم التاريخ ، كلية الآداب ، جامعة الإسكندرية ، ١٩٨٣م.

- عفاف مسعد العبد ، دور الحامية العثمانية فى تاريخ مصر ، ١٥٦٤ - ١٦٠٩، رسالة ماجستير ، قسم التاريخ ، كلية الآداب ، جامعة الإسكندرية ، ١٩٨٢م.

خامسًا : الدوريات :

- مجلة كلية الآداب بسوهاج ، العدد ٢٨ ، سوهاج ١٩٨٠م.

أحمد محمد محمود الطوخى (دكتور) ، القيساريات الإسلامية فى مصر والمغرب والأندلس .

- مجلة كلية الآداب بجامعة فؤاد الأول (القاهرة) ، المجلد الرابع ، الجزء الأول ، مايو ١٩٣٦م ، محمد شفيق غربال ، مصر عند مفترق الطرق ١٧٩٨ - ١٨٠١م، ترتيب الديار المصرية فى عهد الدولة العثمانية ، كما شرحه حسين أفندى الروزنامجى .

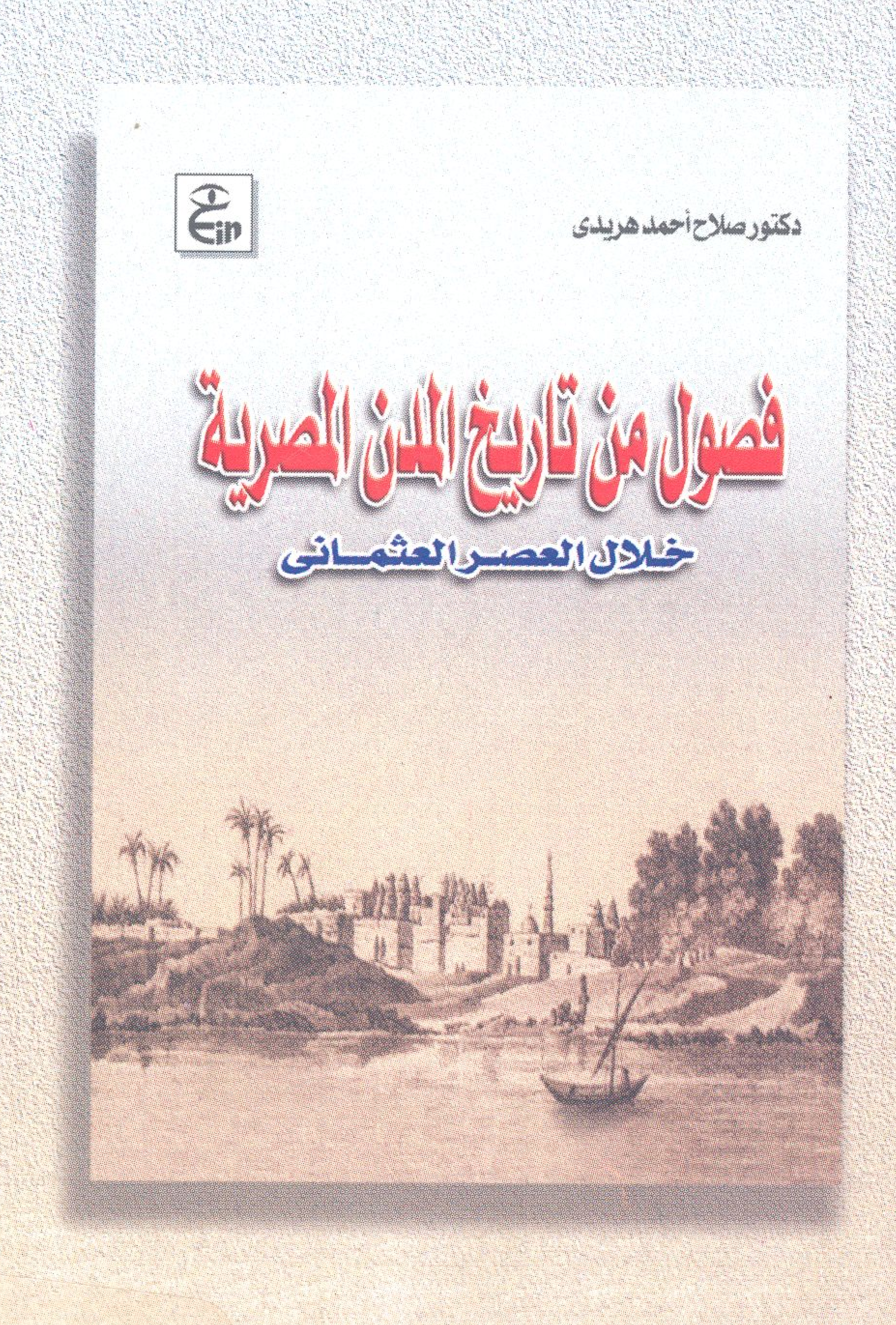
المحتويات

رقم الإيداع ٢٠٠٤/١٠٢٤٢

الترقيم الدولي I.S.B.N. 977 - 377 - 137 - 7

مطابع زمزم ت: ٧٩٥٢٣٦٢ - ٧٩٥٠٦٩٤

٥٣ شارع نوبار - باب اللوق





2.03
981f
0500569